



# الموضوع

دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية  
دراسة حالة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA  
خلال فترة (2000-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذة :

السبتي وسيلة

إعداد الطالبة :

عدوي شمس نريمان

السنة الجامعية : 2015-2016

# الإهداء

إهداء لحبيب بمثابة لبيب لمن أوصى الله بهما خيرا، فقبلت السماء دعائهما، فأحطت من كل شر بحسناتهما، فواجبي كان رفع رأسيهما وتوريد وجنتيهما.

أهدي هذا العمل :

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما  
إلى إخوتي أمين، رضا ورفيق وأختي الغالية صبرين  
إلى كل من أنسني في دراستي ...

الباحثة : علوي شمس نرمان

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

عرفانا بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى :

الأستاذة السبتي وسيلة لقبولها الإشراف على مذكرتي، ولما قدمته من نصائح وملاحظات زادتني توجيهها  
وفهما للموضوع.

كما أخص بالذكر الرفيقة والصديقة طبش عواطف لما قدمته لي طيلة فترة دراستي من مساعدات  
وتشجيعات، حفرتني بها لإتمام هذه المذكرة .

ويسعدني في الأخير أن أخص بالذكر جميع من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

شكري الجزيل وامتناني

## المخلص

تباعا للتغيرات الإقليمية الناجمة عن تطورات الأحداث السياسية والتي اشتملت على التقدم الذي شهدته الرأسمالية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، والأحداث الاقتصادية التي اتسمت بتنامي التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، نشهد اليوم تفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية، من أهمها تكوين تكتلات اقتصادية بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيما بينها تجانس اقتصادي، تاريخي و حتى حضاري و هذا تحت جملة من المصالح الاقتصادية المشتركة.

فبعد ظهور نتائج الحرب العالمية الثانية و تزامنا مع النزعة الأوروبية، التي أسفرت على قيام الاتحاد الأوروبي، زاد تخوف القوى الامريكية من العزلة الاقتصادية وفقدان السيطرة على السوق العالمية، هذا ما سمح بظهور فكرة التكتل الاقليمي المتمايز عن غيره من التكتلات، والذي حقق فكرة دمج شمال جنوب، وذلك بفتح الآفاق أمام دول العالم الثالث بإقامة تكتلات اقتصادية مع دول متقدمة، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تحت اتفاقية NAFTA، التي أبرمتها الدول الثلاث (أمريكا، كندا والمكسيك)، بغية تحقيق المطالب الاقتصادية وتنظيم المصالح التجارية، من خلال ماسبق قمنا بصياغة الاشكالية التالية : ما هو الدور التي تؤديه التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية؟

وبعد دراسة مبسطة وملمة بجوانب الموضوع، وبالاتماد على مجموعة من المراجع قمنا بتطبيق المنهج التاريخي الذي يعتبر هام في سرد حقائق الاتفاقية، والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، للخروج بنتائج مقنعة للإشكالية المدرجة سابقا، ولعل أهمها من الناحية النظرية هو اعتبار التكتلات الاقتصادية من الناحية الإقليمية ما هي إلا مرحلة انتقالية لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف.

ومن أبرز النتائج التطبيقية نذكر، إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، فزيادة الدخل داخل التكتل تؤدي الى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الخارجية .أصبحت التكتلات الإقليمية عامل بناء ونقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة الدولية، كما جاءت به اتفاقية NAFTA.

ومن أهم التوصيات الواجب ذكرها، على الدول النامية ان تقوم بنبذ الخلافات الناشئة فيما بينها، لكي تتخذ اجراءات صحيحة وسليمة لقيامها بنوع من هذه التكتلات الاقتصادية لمواكبة التطورات العصرية في مجال التجارة الخارجية على وجه الخصوص، كما حدث مع المكسيك. محاولين في الأخير، إعطاء آفاق جديدة للبحث لم نستطع التماسها والتطرق إليها لصعوبات عدة، من أهمها: كيف يمكن للدول النامية اكتساب مزايا تنافسية تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

**الكلمات المفتاحية :** التكتلات الاقتصادية، التجارة الخارجية، NAFTA، منطقة التجارة الحرة.

## **Résumé :**

L'économie mondiale est en plein exercice d'équilibrage où les pays font face à un avenir trouble. Depuis la seconde guerre mondiale, le niveau d'emploi avait coutume de rebondir fortement dès le retour de l'expansion économique et après deux décennies de ralentissement et de stagnation, la productivité du travail a connu une évolution exceptionnelle pendant ce cycle économique. Nous assistons aujourd'hui à des progressions sur le niveau mondial car le rythme de la reprise économique mondiale a été décevant ces dernières années, surtout dans les pays avancés, comme les Etats-Unis et le royaume unis en particulier qui tirent un trait sur la crise.

Après une analyse cursive sur le plan économique et commercial, nous avons mis le point sur l'économie américaine qui a absorbé une part importante dans l'épargne mondiale et que cette dernière est une grande et forte économie et elle reste pour toujours la "locomotive" du monde.

"NAFTA", North American Free Trade Agreement, ou l'accord de libre échange Nord Américain, signé en 1994 entre les Etats-Unis, le Canada et le Mexique. Cet accord a insisté sur la libération du commerce étranger entre ces pays et surtout sur l'élargissement d'échange économique pour former une force économique mondiale concurrente à l'union européenne. Celle-ci est en retard par rapport aux Etats-Unis, tandis que la "singularité" de leur économie, vue de L'Europe, se base sur la recherche et l'innovation qui sont la clé de la croissance américaine.

En appuyant sur des données extraites de quelques ouvrages du domaine étudié, nous avons basé sur la démarche historique et en appliquant la méthode analytique et descriptive pour réaliser ce modeste travail.

**Les mots clés :** Les Regroupements économiques, Le Commerce Extérieur, NAFTA, La zone commerciale.

## الفصل الأول : الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية

### المبحث الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول : نشأة التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني : مفهوم التكتلات الاقتصادية

المطلب الثالث : مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية

### المبحث الثاني : دوافع التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج بها

المطلب الأول : دوافع التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني : اختلاف دوافع التكتل بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية

المطلب الثالث : شروط الاندماج في التكتلات الاقتصادية

### المبحث الثالث : المناطق الحرة من حيث التنظير والتنظيم

المطلب الأول : نشأة وتطور المناطق الحرة

المطلب الثاني : مفهوم المناطق الحرة

المطلب الثالث : أنواع المناطق الحرة عبر العالم

### المبحث الرابع : أهداف الدول من إنشاء المناطق الحرة ومعوقات إنشائها

المطلب الأول : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين

المطلب الثاني : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة

المطلب الثالث : معوقات إنشاء المناطق الحرة

## الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

### المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية

المطلب الثاني : العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الخارجية وتطورها

المطلب الثالث : أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

### المبحث الثاني : سياسات التجارة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية

المطلب الثاني : أدوات السياسة التجارية

المطلب الثالث : أنواع سياسات التجارة الخارجية

### المبحث الثالث : مخاطر التجارة الخارجية

المطلب الأول : مخاطر الائتمان (عدم السداد)

المطلب الثاني : المخاطر المالية الخاصة بالصرف

المبحث الرابع : تقنيات تسيير المخاطر المالية في عمليات التجارة الخارجية

المطلب الأول : تقنيات تسيير مخاطر الائتمان

الفرع الأول: منهجية تسيير مخاطر الائتمان

الفرع الثاني

### المبحث الرابع : أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية

المطلب الأول : الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني : الآثار الديناميكية للتكتلات الاقتصادية

### الفصل الثالث : دور اتفاقية NAFTA في تطوير التجارة الخارجية للدول

#### الأعضاء

المبحث الأول : نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "اتفاقية NAFTA"

المطلب الأول : الدعوة إلى إقامة " منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "

المطلب الثاني : انعقاد اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " والجهات المصادقة عليها

المطلب الثالث : أهداف و دوافع إبرام اتفاقية " منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "

المبحث الثاني : ماهية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" اتفاقية NAFTA

المطلب الأول : مفهوم "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "

المطلب الثاني : المؤسسات المنظمة والأجهزة المسيرة لاتفاقية NAFTA

المطلب الثالث : القطاعات التي تسري عليها اتفاقية NAFTA

### المبحث الثالث : تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء

المطلب الأول : حجم التجارة البينية لاتفاقية NAFTA بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني : حجم التجارة الخارجية لاتفاقية NAFTA بالنسبة لكندا

المطلب الثالث : حجم التجارة الخارجية لاتفاقية NAFTA بالنسبة للمكسيك

المطلب الرابع : تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل اتفاقية NAFTA

### المبحث الرابع : الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA

المطلب الأول : البلدان المنطوية في ظل اتفاقية NAFTA

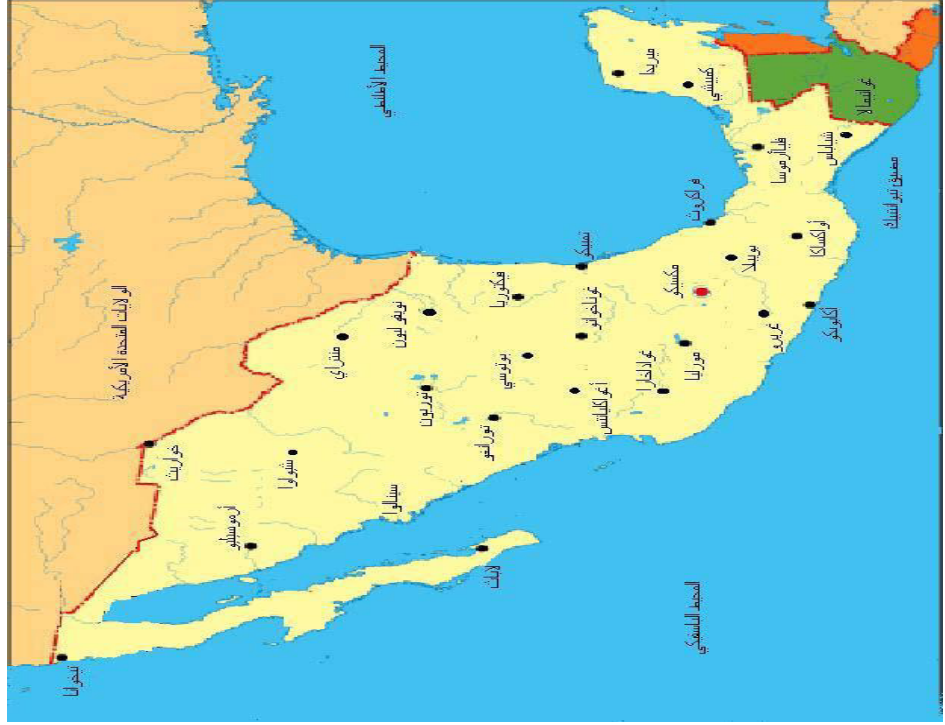
المطلب الثاني : بعض البلدان غير المنطوية في ظل اتفاقية NAFTA

الخاتمة العامة

قائمة المراجع



# خطة المذكرة



|           |                            |
|-----------|----------------------------|
| I.....    | شكر وعرفان                 |
| II.....   | الإهداء                    |
| III.....  | ملخص البحث باللغة العربية  |
| IV.....   | ملخص البحث باللغة الفرنسية |
| V.....    | فهرس المحتويات             |
| XI.....   | فهرس الجداول               |
| XIII..... | فهرس الأشكال               |
| XIV.....  | فهرس الخرائط               |
| XV.....   | فهرس المختصرات             |

### المقدمة العامة ( أ-ز )

|          |                            |
|----------|----------------------------|
| أ.....   | تحديد إشكاليات البحث       |
| ب.....   | فرضيات البحث               |
| ب.....   | أهداف البحث                |
| ب.....   | أهمية البحث                |
| ج.....   | أسباب اختيار الموضوع       |
| ج-د..... | المنهج و الأدوات المستخدمة |
| د-و..... | الدراسات السابقة           |
| و-ز..... | هيكل الدراسة               |

### الفصل الأول: الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية (2- 49 )

|         |   |
|---------|---|
| 2.....  | تمهيد   |
| 3.....  | المبحث الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية  |
| 3.....  | المطلب الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية  |
| 3.....  | الفرع الأول : مفهوم الإقليمية   |
| 5.....  | الفرع الثاني : مفهوم الإقليمية الجديدة  |
| 5.....  | الفرع الثالث : السمات الأساسية للتكتلات الإقليمية الجديدة                             |
| 7.....  | الفرع الرابع : الفروقات الأساسية بين الإقليمية التقليدية والجديدة للتكتلات الاقتصادية |
| 10..... | الفرع الخامس : تطور التكتلات الاقتصادية   |
| 10..... | المطلب الثاني : مفهوم التكتلات الاقتصادية   |
| 11..... | الفرع الأول : تعريف التكامل الاقتصادي   |
| 13..... | الفرع الثاني : تعريف التكتلات الاقتصادية  |

- 15..... الفرع الثالث : أهمية التكتلات الاقتصادية
- 16..... الفرع الرابع : خصائص التكتلات الاقتصادية
- 17..... المطلب الثالث : درجات الاندماج بالتكتلات الاقتصادية
- 17..... الفرع الأول : منطقة التجارة التفضيلية
- 18..... الفرع الثاني : منطقة التجارة الحرة
- 18..... الفرع الثالث : الإتحاد الجمركي
- 19..... الفرع الرابع : السوق المشتركة
- 20..... الفرع الخامس : الوحدة الاقتصادية
- 22..... المبحث الثاني : دوافع التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج بها
- 22..... المطلب الأول : دوافع التكتلات الاقتصادية
- 23..... الفرع الثاني : الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية
- 23..... الفرع الثالث : الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية
- 24..... المطلب الثاني : اختلاف دوافع التكتل بين الدول المتقدمة والدول النامية
- 24..... الفرع الأول : دوافع التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة
- 25..... الفرع الثاني : دوافع التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية
- 26..... المطلب الثالث : شروط الاندماج في التكتلات الاقتصادية
- 28..... المبحث الثالث : المناطق الحرة من حيث التنظير والتنظيم
- 28..... المطلب الأول : نشأة وتطور المناطق الحرة
- 30..... المطلب الثاني : مفهوم المناطق الحرة
- 32..... الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة
- 33..... الفرع الثاني :أهمية المناطق الحرة
- 34..... الفرع الثالث : الهدف من المنطقة الحرة
- 34..... الفرع الرابع : خصائص المناطق الحرة
- 36..... المطلب الثالث : أنواع المناطق الحرة
- 36..... الفرع الأول: من حيث الموقع و المساحة
- 37..... الفرع الثاني : من حيث طبيعة النشاط
- 45..... المبحث الرابع : أهداف الدول من إنشاء مناطق الحرة ومعوقات إنشائها
- 45..... المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين
- 45..... الفرع الأول : الحوافز والتسهيلات الممنوحة
- 45..... الفرع الثاني: اليد العاملة الرخيصة

- 45..... الفرع الثالث : الموقع الاستراتيجي
- 45..... الفرع الرابع : توفير المواد الأولية
- 46..... المطلب الثاني : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة
- 46..... أولاً: استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج الاقتصاد الوطني
- 46..... ثانياً: تسريع عملية النمو الاقتصادي
- 46..... ثالثاً : العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية
- 47..... المطلب الثالث: معوقات إنشاء المناطق الحرة
- 47..... الفرع الأول : المعوقات السياسية والأمنية
- 47..... الفرع الثاني : المعوقات الاقتصادية والمالية
- 48..... الفرع الثالث : المعوقات التشريعية والقضائية
- 48..... الفرع الرابع: المعوقات المتعلقة باليد العاملة
- 49..... خلاصة الفصل الأول

### الفصل الثاني :الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية (51 – 106)

- 51..... تمهيد
- 52..... المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
- 52..... المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
- 52..... الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية
- 54..... الفرع الثاني: الاختلافات الجوهرية بين التجارة الخارجية والداخلية
- 55..... الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية
- 57..... الفرع الرابع: خصائص التجارة الخارجية
- 58..... المطلب الثاني :العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الخارجية وتطورها
- 58..... الفرع الأول : العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الخارجية
- 60..... الفرع الثاني : تطور التجارة الخارجية
- 62..... المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
- 62..... الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية (التقليدية) للتجارة الخارجية
- 68..... الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية(الكلاسيك الجدد) للتجارة الخارجية
- 71..... الفرع الثالث : النظريات (الاتجاهات) الحديثة للتجارة الخارجية
- 77..... الفرع الرابع : نتائج قيام التجارة الخارجية
- 78..... المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية
- 78..... المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

|          |  |
|----------|--|
| 78.....  | الفرع الأول : تعريف السياسة التجارية   |
| 79.....  | الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية   |
| 82.....  | المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية  |
| 82.....  | الفرع الأول: الأساليب السعرية  |
| 83.....  | الفرع الثاني : الأدوات الكمية  |
| 84.....  | الفرع الثالث : الأدوات التنظيمية   |
| 85.....  | المطلب الثالث: أنواع سياسات التجارة الخارجية                                   |
| 85.....  | الفرع الأول : السياسة الحمائية ومبرراتها                                       |
| 87.....  | الفرع الثاني: سياسة الحرية ومبرراتها   |
| 90.....  | <b>المبحث الثالث: مخاطر التجارة الخارجية وتقنيات تسييرها</b>                   |
| 90.....  | المطلب الأول: مخاطر الائتمان (عدم السداد)                                      |
| 90.....  | الفرع الأول: مفهوم المخاطر   |
| 91.....  | الفرع الثاني ك مفهوم خطر الائتمان  |
| 91.....  | الفرع الثالث : مصادر خطر الائتمان  |
| 92.....  | المطلب الثاني: المخاطر المالية الخاصة بالصراف                                  |
| 92.....  | الفرع الأول : ماهية خطر الصراف   |
| 93.....  | الفرع الثاني : تحديد خطر الصراف في التجارة الخارجية                            |
| 94.....  | <b>المبحث الرابع : تقنيات تسيير المخاطر المالية في عمليات التجارة الخارجية</b> |
| 94.....  | المطلب الأول : تقنيات تسيير مخاطر الائتمان                                     |
| 94.....  | الفرع الأول : منهجية تسيير مخاطر الائتمان                                      |
| 94.....  | الفرع الثاني : تغطية خطر عدم السداد بالتأمين على القرض                         |
| 95.....  | المطلب الثاني: تقنيات تسيير و تغطية مخاطر الصراف                               |
| 95.....  | الفرع الأول : التقنيات الداخلية لتسيير مخاطر الصراف                            |
| 96.....  | الفرع الثاني : تغطية مخاطر الصراف عن طريق التأمين                              |
| 99.....  | <b>المبحث الخامس: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية</b>   |
| 99.....  | المطلب الأول: الآثار الساكنة   |
| 99.....  | الفرع الأول: الأثر الإنشائي للتجارة " زيادة التخصص الكفاء للموارد "            |
| 101..... | الفرع الثاني: الأثر التحويلي للتجارة   |
| 102..... | المطلب الثاني : الآثار الديناميكية   |
| 103..... | الفرع الأول : تشجيع الاستثمارات  |

|   |  |
|---|--|
| 103   | الفرع الثاني : التغير التكنولوجي   |
| 103   | الفرع الثالث : زيادة درجة المنافسة   |
| 105   | خلاصة الفصل الثاني   |
| <b>الفصل الثالث : دور اتفاقية NAFTA في تطوير التجارة الخارجية</b> |  |
| <b>للدول الأعضاء ( 108-151 )</b>                                  |  |
| 108   | تمهيد  |
| 109   | المبحث الأول : نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "اتفاقية NAFTA"             |
| 109   | المطلب الأول : الدعوة إلى إقامة " منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية               |
| 112   | المطلب الثاني : انعقاد اتفاقية " NAFTA " والجهات المصادقة عليها                      |
| 112   | الفرع الأول : انعقاد اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "                 |
| 114   | الفرع الثاني : الجهات المصادقة على اتفاقية NAFTA                                     |
| 114   | المطلب الثالث : أهداف و دوافع إبرام اتفاقية " منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " |
| 115   | الفرع الأول : أهداف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية                             |
| 116   | الفرع الثاني : دوافع إبرام اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية             |
| 120   | المبحث الثاني : ماهية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية                           |
| 120   | المطلب الأول : مفهوم "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "                         |
| 121   | الفرع الأول : تعريف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية                             |
| 122   | الفرع الثاني: أهم المؤهلات المساعدة على التبادل التجاري                              |
| 124   | الفرع الثالث: مظاهر الاندماج الجهوي في مجموعة أمريكا الشمالية                        |
| 126   | المطلب الثاني : المؤسسات المنظمة و المسيرة لاتفاقية NAFTA                            |
| 126   | الفرع الأول : المفوضية التجارية  |
| 127   | الفرع الثاني : مفوضية التعاون البيئي   |
| 127   | الفرع الثالث : مفوضية التعاون العمالي  |
| 128   | المطلب الثالث : القطاعات التي تسري عليها اتفاقية NAFTA                               |
| 130   | المبحث الثالث : تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء            |
| 130   | المطلب الأول: حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية  |
| 131   | الفرع الأول : حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية قبل انعقاد الاتفاقية    |
| 132   | الفرع الثاني : حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاتفاقية        |
| 134   | المطلب الثاني : حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة لكندا                     |

|            |  |
|------------|--|
| 134...     | الفرع الأول : حجم التبادل التجاري لكندا قبل انعقاد الاتفاقية             |
| 136...     | الفرع الثاني: حجم التبادل التجاري لكندا في ظل الاتفاقية                  |
| 138...     | المطلب الثالث : حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للمكسيك       |
| 138...     | الفرع الأول : حجم التبادل التجاري للمكسيك قبل انعقاد الاتفاقية           |
| 139...     | الفرع الثاني: حجم التبادل التجاري للمكسيك في ظل الاتفاقية                |
| 142...     | المطلب الرابع : تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل اتفاقية NAFTA |
| 142...     | الفرع الأول : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول أعضاء الاتفاقية      |
| 143...     | الفرع الثاني : تطور معدلات التضخم في ظل الاتفاقية                        |
| 144...     | الفرع الثالث : تطور معدلات البطالة في ظل الاتفاقية                       |
| 145...     | <b>المبحث الرابع : الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA</b>              |
| 145...     | المطلب الأول : البلدان المنطوية تحت اتفاقية NAFTA                        |
| 146...     | الفرع الأول : الولايات المتحدة الأمريكية " المستفيد الأكبر "             |
| 147...     | الفرع الثاني: كندا   |
| 148...     | الفرع الثالث: المكسيك "الشريك الأضعف"                                    |
| 149...     | المطلب الثاني : بعض البلدان غير المنطوية في ظل اتفاقية NAFTA             |
| 149...     | الفرع الأول : دول أمريكا اللاتينية                                       |
| 150...     | الفرع الثاني : دول مجلس التعاون  |
| 150...     | الفرع الثالث : المنطقة العربية   |
| 151...     | خلاصة الفصل الثالث   |
| 155-153... | <b>الخاتمة العامة</b>  |
| 165-157... | <b>قائمة المراجع</b>   |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل                                   | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 21     | درجات التكامل الاقتصادي                       | 01        |
| 72     | نظرية الفجوة التكنولوجية                      | 02        |
| 104    | آثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية | 03        |



فهرس الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول  | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01         | مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكتلات الاقتصادية  | 09     |
| 02         | درجات الاندماج للتكتلات الاقتصادية  | 21     |
| 03         | الخصائص النوعية لكل فئة من فئات المناطق الحرة   | 35     |
| 04         | التكاليف المطلقة مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة                                   | 63     |
| 05         | تكلفة الإنتاج مقدره بساعات العمل  | 65     |
| 06         | مختلف البيانات المتعلقة بدول أعضاء إتفاقية NAFTA  | 123    |
| 07         | المعلومات الجانبية المتعلقة بدول أعضاء اتفاقية NAFTA  | 124    |
| 08         | الوظائف الأساسية للتنظيم المؤسسي لاتفاقية NAFTA   | 127    |
| 01-09      | تطور المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1993-1990 (الصادرات والواردات من السلع) | 131    |
| 02-09      | تطور المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2007-2000 (الصادرات والواردات من السلع) | 132    |
| 03-09      | تطور المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2014-2008 (الصادرات والواردات من السلع) | 133    |
| 01-10      | تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 1993-1990 (الصادرات والواردات من السلع)                      | 135    |
| 02-10      | تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 2007-2000  | 136    |
| 03-10      | تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 2014-2008 (الصادرات والواردات من السلع)                      | 137    |
| 01-11      | تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 1993-1990 (الصادرات والواردات من السلع)                    | 138    |
| 02-11      | تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2007-2000 (الصادرات والواردات من السلع)                    | 139    |

## فهرس الجداول

|     |  |       |
|-----|--|-------|
| 140 | تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2008-2014<br>(الصادرات والواردات من السلع ) | 03-11 |
| 142 | تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في ظل اتفاقية NAFTA<br>للفترة (2000-2014 )                | 12    |
| 143 | تطور معدلات التضخم في ظل اتفاقية NAFTA للفترة<br>(2000-2014)                               | 13    |
| 144 | تطور معدلات البطالة في ظل اتفاقية NAFTA<br>للفترة (2000-2014 )                             | 14    |

فهرس المختصرات

| المعنى باللغة الإنكليزية                | المعنى باللغة العربية                            | الرمز   |       | الرقم |
|---|--|---------|-------|-------|
| North American Free Trade Agreement     | منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية             | النافتا | NAFTA | 01    |
| Accord de Libre-E change Nord Américain | مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر              | ألينا   | ALENA | 02    |
| General Agreement of Tariff and Trade   | الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة     | الجات   | GATT  | 03    |
| Canada US Free Trade Area               | اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة | CUSFTA  |       | 04    |
| European Free Trade Area                | منطقة التجارة الحرة الأوروبية                    | EFTA    |       | 05    |
| Zones Franches Commerciales             | المناطق الحرة التجارية                           | Z.F.C   |       | 06    |
| Zones Franches Industrielles            | المناطق الحرة الصناعية                           | Z.F.I   |       | 07    |
| Zones Franches Tertiaires               | المناطق الحرة الخدمية                            | Z.F.T   |       | 08    |

## فهرس الخرائط

| الصفحة | عنوان الخريطة   | رقم الخريطة |
|--------|---|-------------|
| 125    | الموقع الجغرافي لمجموعة أمريكا الشمالية                   | 01          |
| 126    | موقع دول الناقتا ( ألينا) حسب الإحداثيات الجغرافية        | 02          |
| 148    | خريطة الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء لاتفاقية NAFTA | 03          |

### 1-تحديد إشكالية البحث :

عرفت الساحة الدولية في نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات في مجال العلاقات الاقتصادية، برزت من خلالها عدة مسارات وتطورات حديثة، لعل من أهمها ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية وغيرها من أشكال العلاقات الدولية، لما لها من أهمية بالغة في بناء اقتصاديات دول العالم ومناطقه الإقليمية، فالتكتلات كظاهرة ليست وليدة قرارات فورية وسطحية بقدر ما هي عملية متواصلة وممتدة عبر الزمن، قد تخضع للصواب والخطأ إلى أن تصل لمرحلة مقبولة نسبياً من النجاح والاستقرار، خاصة في مجال تطوير التجارة الخارجية، من أجل تدعيم التقارب الجغرافي والتواصل المكاني لها.

ففي ظل مختلف تلك التطورات والتحويلات المصاحبة لقيام التكتلات الاقتصادية، ونتيجة للروابط والمصالح المشتركة التي تسعى الدول إلى تحقيقها، من أجل الحفاظ على مكاسبها من اتساع حجم السوق ومزايا التخصص الدولي، وزيادة حجم التبادل التجاري ...، أدى إلى إلغاء تأثير القيود والحوجز الجمركية المختلفة بغية تطوير وتحرير التجارة الخارجية بين دول أعضاء التكتل.

من هذا المنطلق، فقد اتخذت العديد من الدول أسلوباً للمواجهة تمثل في انشاء تكتلات اقتصادية، للتضامن والتعاون فيما بينها، كما هو الحال بالنسبة " لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " المعروفة باتفاقية NAFTA، التي أبرمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، وهو ما نحاول مناقشته من خلال هذه الدراسة حول امكانية مساهمة هذا التكتل في تطوير وتحرير التجارة الخارجية، وتفعيل التبادل التجاري بين دول أعضائه.

وبغية الإلمام بهذا الموضوع و الخوض في تفاصيله أكثر، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

◀ ما هو الدور الذي تؤديه التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية؟

#### التساؤلات الفرعية:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، ولتوضيح مضمون هذه الإشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1/ هل لتغير مصطلح الإقليمية من التقليدي إلى الحديث، دور في تغير هدف التكتلات الاقتصادية؟

2/ كيف تساهم التكتلات الاقتصادية بتحويل التجارة الخارجية بدلاً من خلقها ؟

3/ فيما تكمن أهم المزايا والفرص التي تتيحها التكتلات الاقتصادية للدول الأعضاء؟

4/ هل اقتصرت مفاوضات اتفاقية NAFTA على إزالة القيود الكمية على المبادلات التجارية فقط ؟

5/هل كانت الاستفادة من اتفاقية NAFTA متساوية لكل الأعضاء ؟

### 2. فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة و على الأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- 1/ يتغير الهدف من إنشاء التكتلات الاقتصادية بتغير مفهوم الإقليمية من التقليدي إلى الحديث، حيث أصبحت تكتلات احتكارية تسعى إلى تعظيم الأرباح فقط، مقارنة بما كانت ترمي إليه في ظل المنافسة للحفاظ على مكانتها في السوق العالمية.
- 2/ تساهم التكتلات الاقتصادية بتحويل التجارة من البلد ذوا تكلفة أعلى خارج التكتل إلى البلد ذوا تكلفة أقل داخل التكتل، بدلاً من نقل الانتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكتل، وفق الأثر الإنشائي للتجارة.
- 3/ تتيح التكتلات الاقتصادية لدول أعضائها عدة فرص لعل أهمها زيادة الاعتماد وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وغيرها من التبادلات، كما تعمل على الاستفادة من مزايا التخصص الدولي لتحقيق أكبر عائد ممكن وأعلى مستوى للرفاهية الاقتصادية لدول تلك التكتلات.
- 4/ اقتضت مفاوضات اتفاقية NAFTA على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على المنتجات محل التبادل التجاري بين دول أعضائها، غير مكترثة بأهمية إيجاد طرق لفض المنازعات وفرص تحرير قواعد الاستثمار.
- 5/ تتفاوت درجات الاستفادة بين دول أعضاء اتفاقية NAFTA، نظراً لعدم تجانس الأطراف واختلاف مستويات تقدم اقتصاديات تلك الدول.

### 3. أهداف الدراسة:

يسعى هذا العمل إلى بلوغ مجموعة من الأهداف نوجزها في الآتي :

للحصول على محاولة تقديم فكرة متميزة حول ما تحققه التكتلات الاقتصادية في مجال تطوير التجارة الخارجية.

للحصول على التأكد من صحة الدراسة النظرية، من خلال دراسة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، واستيعاب أهم المفاهيم التي نصت عليها اتفاقية NAFTA، والتقصي عن الانعكاسات إن وجدت.

للحصول على معرفة المكاسب التي تسعى اتفاقية NAFTA تحقيقها للدول أعضاء.

### 4. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية من طبيعة الموضوع الذي نعالجه، بحيث أصبحت الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية تشغل جزءاً كبيراً من تفكير غالبية الدول، فلم تعد تقتصر على دول متقدمة فقط بل حتى النامية منها، ونوجز أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- 1/ اكتساب الموضوع مكانة دولية على المستوى الاقتصادي، المتمثل في التكتلات الاقتصادية وما تسعى إليه من تعظيم المكاسب في ظل تحرير التجارة الخارجية لدول أعضائها.

## مقدمة عامة

2/ أهمية قطاع التجارة الخارجية كأحد ركائز الاقتصاد العالمي، لما تحقّقه من نمو اقتصادي ورفاهية للدول خاصة النامية منها.

3/ أهمية معرفة الآثار والانعكاسات التي تعود على الدول المنشأة للتكتلات الاقتصادية، القائمة على توسيع حجم التبادل التجاري فيما بينها، وما يتعداها إلى الدول غير الأعضاء.

### 5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، انحصرت في الآتي :

- 1/ ارتباط الموضوع بمجال التخصص وهو الاقتصاد الدولي.
- 2/ اعتبار التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة العصر، نظراً لارتباطها بقطاع التجارة الخارجية التي تعتبر من المواضيع الهامة والمتجددة.
- 3/ الرغبة في توفير مرجع نظري وتطبيقي، وذلك بتسليط الضوء على ثاني أكبر كتل اقتصادي في العالم المعروف بـ NAFTA.
- 4/ تنمية المعرفة الذاتية بالموضوع، إن لازمنا مستقبلاً.

### 6. منهجية الدراسة:

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

#### للمنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج "التاريخي" في التطرق لنشأة التكتلات الاقتصادية وأهم مراحلها، وكذا التطور التاريخي للأهم الاتجاهات والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، كما يستوجب تبني المنهج "الوصفي التحليلي" من أجل فهم متغيرات الدراسة وإبراز العلاقة التي تربط بين التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية، والذي ظهر جلياً في الفصل الثاني، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج "دراسة حالة" باعتباراه من بين الأساليب التي يستخدمها المنهج الوصفي التحليلي، نهدف من خلاله لمعرفة أهم ما جاءت به اتفاقية NAFTA "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" وما حققته في مجال تطوير التجارة الخارجية بالنسبة للدول الأعضاء.

#### للمجتمع الدراسة:

وهو ما يعرف بالحدود المكانية، حيث كانت الدراسة النظرية علمية، محايدة لا تخص إقليم أو بلد معين، أما الدراسة التطبيقية خصصت للتعرف على منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة بـ "NAFTA"، بحيث لا يمكن لدراستنا أن تشمل كل التكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم أو مختلف أشكالها، بل ركزنا على إحداها لتكون محل دراستنا التطبيقية.

وهي الحدود الزمنية للدراسة، والتي ركزت على الفترة (2000-2014)، بحيث مبررات اختيارنا لهذه المدة هو حداثة البيانات والإحصائيات المقدمة بما يخدم الموضوع، والتي سننعمد في ظلها على إبراز ما حققه تكتل NAFTA في مجال تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء " الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك "، كما قمنا بتوضيح ما كانت عليه التجارة الخارجية بين هذه الدول، قبل دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ عام 1994، وارتأينا أن تكون الفترة مابين (1990-1993).

### للمدة الزمنية لجمع البيانات:

من بين الوسائل المعتمدة لجمع البيانات اللازمة للقيام بهذه الدراسة، تنوعت حسب مقدرتنا من الكتب والأطروحات، المجالات والمؤتمرات، استعنا بكل منها في المجال النظري والتطبيقي للدراسة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية على شبكة الأنترنت، التي توفر للباحثين مختلف المعطيات والإحصائيات المتجددة حول أي موضوع مراد دراسته.

### 7. الدراسات السابقة :

تجدر بنا الإشارة إلى بعض الدراسات التي اعتمدنا عليها، والتي تناولت جانب من جوانب الموضوع محل الدراسة ونذكر منها الآتي :

الدراسة الأولى: الوافي آسيا، بعنوان التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.

هدفت الباحثة من خلال دراستها إلى معرفة فيما تكمن العلاقة بين التكتلات الاقتصادية و منظمة التجارة العالمية في ظل إطار متعدد الأطراف، ومعرفة مختلف أبعادها، وما تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، ومدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذه التطورات ومواكبة الانتشار السريع لظاهرة التكتلات. حيث خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها :

✓ على الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا، التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية، إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية.

✓ إن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة، والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، مما يؤكد أن فناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع.

✓ يحتل الاتحاد الأوروبي والنافتا المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة، بل بالعكس، تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي



## مقدمة عامة

كالآسيان ومركسور مثلا، نجاحا يعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى.

وتختلف الدراسة السابقة عن دراستنا من حيث اختيارنا لتعميم الجزء على الكل من بين التكتلات الاقتصادية، ألا وهي NAFTA، وتتفق الدراستين من حيث الرغبة في التوصل للعلاقة الموجودة بين التكتلات وحركة التجارة الخارجية، إما بخلق هذه الأخيرة أو تحويلها وهما أثرتين بالغتي الأهمية نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية.

**الدراسة الثانية:** حملوي سكينه، بعنوان **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة حالة الشراكة الأوروبيةمتوسطية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

لقد حاولت الباحثة من خلال دراستها إلى معرفة واقع وتحديات التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي، حيث تمركزت أهداف البحث في تشخيص التكتلات الاقتصادية والتحديات التي تواجهها في ظل الأزمة المالية الراهنة. مع الوقوف على مدى تأثير الشراكة الأورو-مغربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومن أبرز النتائج المتوصل إليها :

✓ أصبحت التكتلات الاقتصادية سمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي وهي تضم 75 % من دول العالم، وأنها قد شملت الدول النامية أيضا.

✓ لقد أثرت التكتلات الإقليمية خاصة القائمة بين الدول المتقدمة على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، إذ أصبحت أكثر من 80% من التجارة العالمية تحت سيطرة تكتلين اثنين يضمنان معا 51 دولة فقط، ما يعني أن أقل من 20% من التجارة العالمية في يد باقي دول العالم، وهذا ما ساهم في تعميق الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

وتتفق دراستنا مع الدراسة السابقة في إبراز دور التكتلات الاقتصادية في الاقتصادي العالمي وأهميتها المتزايدة، وتختلف من حيث دراسة الحالة للأزمات المالية وتأثيراتها على التكتلات بدل تأثير هذه الأخيرة على حركة التجارة الخارجية في دراستنا.

**للدراسة الثالثة:** عبد اللّوي عقبة، بعنوان: **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية (دراسة قياسية لتكتل الناftا للفترة 1980-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

لقد حاول الباحث من خلال دراسته إمكانية اعتبار التكتلات الاقتصادية معبر لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي للإختلالات الرأسمالية الراهنة، وتسليط الضوء على بعض تجارب التكتلات الإقليمية، من حيث حقيقتها والعوامل الداعية لها، ومعرفة انعكاسات هذه الأخيرة على اقتصاديات الدول المنظمة لها. حيث خلصت دراسته بمجموعة من النتائج، كان أبرزها :

## مقدمة عامة

✓ إذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية سوف تؤثر حالات اللأستقرار والأزمات على دولة أخرى.

✓ إن التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية، كان سببا في أن يتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا، وارتباط الدول في أكثر من إقليم برغم من عدم ترابطها بعوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.

وعليه فإن دراستنا تتفق مع الدراسة السابقة من حيث دراسة التكتلات الاقتصادية التي تعتبر ظاهرة لا بد منها جراء التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والداعية الى تحرير التجارة خاصة بين الدول الأعضاء، وتتفق أيضا في دراسة نفس الحالة وهي تكتل NAFTA، بينما تختلف الدراسة من حيث ربطنا بالمتغيرات حيث سلطنا الضوء على حركة التجارة الخارجية بدل الأزمات.

للدراسة الرابعة : بن باره بوزيد، بعنوان: أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية " دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، فرع تجارة دولية، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014.

هدف الباحث من خلال دراسته إلى اعتبار المدخل الأساسي لتعميق التكامل وبلوغ وحدة اقتصادية وسياسية، هو تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء مقابل تقييد التجارة الدولية أمام الدول غير الأعضاء في إطار التكتلات الاقتصادية، وبروز التجارة البينية كمحور رئيسي للتكامل في صيغته الحديثة، كونها تمثل الامتداد الطبيعي لنطاق السوق من القطر إلى الإقليم.

ومن بين النتائج المتوصل إليها ما يلي :

✓ أدت اتفاقية NAFTA خلال السنوات الأولى من نشأتها إلى تعميق التبادل التجاري بين دولها الأعضاء، حيث ارتفعت نسبة مساهمة إجمالي المبادلات التجارية لها من إجمالي التجارة الخارجية.

✓ تمكنت كل من المكسيك وكندا من رفع قدراتها التصديرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل اتفاقية NAFTA مقارنة بالفترة التي سبقتها، مما سجل فائض على مستوى الميزان التجاري لكل من البلدين.

تتفق دراستنا مع الدراسة السابقة، من حيث عرض نفس متغيرات الدراسة، واستشرافنا لنفس الحالة التطبيقية ألا وهي دراسة تكتل الناftا لمعرفة أهم المزايا الذي حققه هذا التكتل لدول أعضائه، بينما تختلف الدراسات من حيث تركيز تأثير التكتلات على المبادلات البينية، بدل دراسة دورها في تطوير وتحرير التجارة الخارجية، إلى جانب تسليط الضوء على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية في ظل اتفاقية NAFTA.

### 8. هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية وبلوغ الأهداف المسطرة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول جاءت كالتالي:

### الفصل الأول : الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية

تضمن أربعة مباحث رئيسية، خصص المبحث الأول لماهية التكتلات الاقتصادية من نشأة ومفهوم إلى جانب أهم المراحل والنماذج المختلفة لها، بينما المبحث الثاني تضمن دوافع التكتلات الاقتصادية واختلاف هذه الأخيرة بين الدول المتقدمة والنامية، ومعرفة أهم الشروط الواجب توافرها للاندماج بالتكتلات الاقتصادية. في حين خصص المبحث الثالث لدراسة المناطق الحرة من حيث التنظيم، اشتمل على نشأة وتطور هذه المناطق، ومفهومها وأنواعها المتواجدة عبر العالم، بينما المبحث الرابع، تم عرض فيه أهداف الدول من إنشاء المناطق الحرة والمعوقات التي تقف في سبل إنشائها.

### الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال أربعة مباحث رئيسية، جاء المبحث الأول تحت عنوان ماهية التجارة الخارجية، ليشتمل على التعريف بها والعوامل التي تحدد الاتجاه العام لقيامها، إلى جانب تفسير أهم النظريات التي أدت لقيام التجارة الخارجية. بينما نهدف من خلال المبحث الثاني للتعرف على سياسات التجارة الخارجية والأدوات المسيرة لها، لنوجز بعدها أنواع سياسات التجارة الخارجية. أما المبحث الثالث تعلق بأهم المخاطر التي تواجه التجارة الخارجية وتقنيات تسيرها، وكذا إبراز العلاقة نظريا بين متغيرات الدراسة، وذلك بالمبحث الرابع بعنوان أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية، لما لها من آثار ساكنة وديناميكية.

### الفصل الثالث : دور اتفاقية NAFTA في تطوير التجارة الخارجية للدول الأعضاء

أما الفصل الأخير، فقد خصص للدراسة التطبيقية بمحاولة إسقاط الضوء على منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة بـ NAFTA، من بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، لنبين دورها في تطوير وتوسيع حجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء "الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك"، حيث جاء المبحث الأول لإعطاء نبذة عن نشأة اتفاقية NAFTA وانعقادها ومعرفة الجهات المصادقة عليها، والأهداف المراد بلوغها في ظل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم المفاهيم التي تضمنت "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، والمؤسسات المنظمة والمسيرة لها، والقطاعات التي تسري عليها الاتفاقية. وقد حاولنا إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة في المجال التطبيقي بالمبحث الثالث تحت عنوان تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء، لنأتي في ختام هذا الفصل التطبيقي، للنقضي عن الانعكاسات الاقتصادية لهذه الاتفاقية بالنسبة للدول المنطوية في ظلها أو غير المنطوية، وذلك بالمبحث الرابع.

كما ختمنا بحثنا بخاتمة تضمنت النتائج، واختبار الفرضيات، لنصل إلى التوصيات المقترحة من وجهة نظرنا، على أساسها نحدد الآفاق التي تعد انطلاقة جديدة لبعض الدراسات في مجال تخصصنا.

**تمهيد :**

في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة شهد العالم قيام المزيد من التوجه نحو ظاهرة التكتل والتجمع، وفي الوقت نفسه تعزيز القوائم منها، بعد أن تكون وتبلور النظام الدولي الجديد والذي من أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية وتدفق المعلومات وإزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة، حيث أصبحت تأخذ تلك التكتلات أشكالاً وصيغاً متعددة تبعاً لدوافع وأهداف إقامتها، فهي اليوم إما ذات هيكل قانوني محدد وموجود بالفعل كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي و اتفاقية NAFTA، أو أنه بصيغة تعاون اقتصادي وتجاري وثيق دون الإطار القانوني مثل مجموعة دول الآسيان، وفي الواقع فإن كل دولة في العالم اليوم عضواً في اتفاقيات تكاملية، إلا في حالات نادرة، ومما لا شك فيه أن هذه التطورات والمتغيرات الاقتصادية تلقي بظلالها على نظام المناطق الحرة وآليات التعامل معها.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية وهي:

**المبحث الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية**

**المبحث الثاني : دوافع التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج بها**

**المبحث الثالث : المناطق الحرة من حيث التنظيم والتنظيم**

**المبحث الرابع : أهداف الدول من إنشاء المناطق الحرة ومعوقات إنشائها**

### المبحث الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم دول العالم إلى ضرورة إيجاد وسيلة كفيلة بتحقيق المطالب الاقتصادية وفق سياسات مختلفة للوصول إلى الأهداف المرجوة، و لن يتحقق ذلك بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكتل وتكامل الدول المعنية، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث عبر ثلاث مطالب.

#### المطلب الأول : نشأة التكتلات الاقتصادية

تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية باعتباره أمراً مستحدثاً أو مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للعولمة، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للتكتلات الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي. فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل : " جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة". ولكن هناك اختلافاً كبيراً بين مفهوم الإقليمية السائد آنذاك، الذي غلبت عليه الدوافع السياسية والهواجس الأمنية. ومفهوم الإقليمية الجديدة الذي يهدف إلى جعل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسطية بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. ومن ثم فإن مفهوم الإقليمية الجديدة يتميز عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الخمسينات بغلبة الطابع الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### الفرع الأول : مفهوم الإقليمية

هناك اتجاهين رئيسيين يجب التمييز بينهما في الآتي<sup>2</sup> :

##### الاتجاه الأول : الذي يرى في الإقليم وحدة أرضية تضم في إطارها مصالح مترابطة كما أن التنظيم

الإقليمي يجسده اتفاق بين الدول المتجاورة لتنظيم شؤونها الدولية كما تراه مناسباً. حيث يركز هذا التعريف على المعيار الجغرافي أي الوحدة الجغرافية.

##### الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإقليمية هي تنظيم إقليمي يضم مجموعة من الدول

ذات المصالح المشتركة بمعاهدات واتفاقيات مشتركة، كما يشترط هذا الاتجاه أن لا يقل عدد الدول المشكلة للتجمع الإقليمي عن أربعة دول، ويرى أن المصلحة السياسية هي أهم دافع لإقامة هذا التجمع.

<sup>1</sup> أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 52.

<sup>2</sup> سمية مساهل، دور التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغربي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص ص 25-26.

مما سبق يمكن القول أن الإقليمية هي : " مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين سواء كان هذا الإقليم داخل القارة الواحدة أو يتعدى القارة الواحدة، حيث تجمعها خصائص اقتصادية واجتماعية معينة، كما أنها تعتبر بمثابة حل وسط للدول التي تريد أن تفتح أبوابها لجميع الأسواق الدولية التي تتادي بها العولمة وبين رغبتها في عدم الانعزال عن العالم الخارجي.

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام " بروتون وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعمومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف لل عملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات. الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها<sup>1</sup>. فلقد اهتم بعض الاقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة انتشار الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، وأطلقوا عليها تسمية "الإقليمية الجديدة"، وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الستينات وعرفوها "بالإقليمية القديمة"، والتي كانت تقوم أساسا على تكتلات بين الدول المتقدمة لبعضها لبعض، أي تكتلات (شمال - شمال)، أو بين بعض الدول النامية معا (جنوب - جنوب). والواقع أن معظم التكتلات بين الدول النامية في ظل الإقليمية القديمة لم يحالفها النجاح. ويرجع ذلك الفشل إلى أن هذه التكتلات قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات إلى المستوى الإقليمي، فقد وفرت الدول الأعضاء في هذه التكتلات لبعضها البعض حرية النفاذ إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي تستوردها من باقي دول العالم، وقامت بفرض حواجز تجارية خارجية مرتفعة، أي أن هذه التكتلات الإقليمية قامت أساسا على تحويل التجارة، زيادة على تشابك أمورها السياسية<sup>2</sup>.

فمن باب الحديث عن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تمثل اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين، مثال ذلك: المنطقة العربية، أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية... لبلوغ سلم التكامل الاقتصادي بمستويات متفاوتة لكل تكتل، نتيجة إقامة ارتباطات فيما بين هذه الدول.

<sup>1</sup> عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ( النظرية والتطبيق )، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 143.

<sup>2</sup> عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية (حالة دول المغرب العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 79.

### الفرع الثاني: مفهوم الإقليمية الجديدة

لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن (NAFTA) مع كل من كندا و المكسيك ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية والتي أطلق عليها مصطلح الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين<sup>1</sup>:

**1-النموذج الأول:** هو التكتل التجاري الإقليمي على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أداها هي المناطق التجارية الحرة وأعلها الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي.

**2-النموذج الثاني:** هو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك : مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي يربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو باندونيسيا.

### الفرع الثالث : السمات الأساسية لتكتلات الإقليمية الجديدة

تتسم التكتلات الإقليمية الجديدة بسمات عدة، نذكر منها الآتي<sup>2</sup>:

- ❖ أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هيكلها أو نطاقها الجغرافي.
- ❖ تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق.
- ❖ أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط.
- ❖ تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجها لها، كما انها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.

<sup>1</sup> عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة (دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول

مجلس التعاون الخليجي "2000-2010"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 65.

<sup>2</sup> عبد المجيد محمد توفيق، العولمة والتكتلات الاقتصادية (اشكالية للتناقض أم للتناظر في القرن الحادي والعشرين)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص ص 108-109.

❖ تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم الكبير وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.

❖ تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.

❖ ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.

❖ تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.

❖ كما تنتم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية " منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA"، وعضو في تجمع "آسيا للباسيفيك APEC". ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي<sup>1</sup>:

✓ ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء.

✓ تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

✓ هناك تساير في بعض الجوانب الإقليمية والتعددية.

<sup>1</sup> عبد المجيد محمد توفيق، مرجع سابق، ص 109.



**الفرع الرابع: الفروقات الأساسية بين الإقليمية التقليدية والجديدة للتكتلات الاقتصادية**

وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والمستحدثة للتكتلات الاقتصادية<sup>1</sup>:

**أولاً: النطاق الجغرافي** : حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا، لكن حسب

الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

**ثانياً: تحرير التجارة** : فالتحرير حسب الصيغة التقليدية للتكامل فهو يشمل كل عناصر التحرير

ويكون أكثر فاعلية، أما الصيغة الحديثة فهو أقل شأنًا عنها بحيث يقتصر على بعض الشروط كالشراكة الأوروبية متوسطة فهي تضع شروط للهجرة.

**ثالثاً: التقارب القطاعي** : فالصيغة التقليدية فأغلبها تتفق في جميع القطاعات، أما الصيغة الحديثة

فهي لا تشمل اتفاقياتها كل القطاعات الاقتصادية، لكن هذه الاتفاقيات مراحل أولية للوصول إلى مستوى أعلى من الأول كهدف لها مستقبلاً.

**رابعاً: التقارب التنموي** : نجد أن الصيغة التقليدية هذا كهدف لها، أما الصيغة الحديثة كمبادرة

ومساعدة.

**خامساً: المشروعات المشتركة** : الصيغة التقليدية منطلقها في بداية مشروع التكامل، أما الصيغة

الحديثة فكانت اتفاقيات تعاونية مالية اقتصادية إلى اتفاقيات ثنائية إلى مشروع تكاملي معمق.

**سادساً: الخصائص الإقليمية** : يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس

والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك، بل على العكس تماما، فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

**سابعاً: الخصائص الاجتماعية والثقافية** : ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل

الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الواجهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التناذب و التصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس

<sup>1</sup> عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

الجزائر، 2007/2006، ص ص 17-20.

ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متبادلة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

**ثامنا : الدوافع السياسية :** فإن هذه الأخيرة للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

**تاسعا: تحرير التجارة :** في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة التجارة حرة، ثم إتحاد جمركي. أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

**عاشرا: عدم الاشتراط المعاملة بالمثل :** حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

**الحادي عشر: نطاق التجارة :** الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

**الثاني عشر: تحرير عناصر الإنتاج :** نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يوجب لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الإتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

**الثالث عشر: تنسيق السياسات :** حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

**الرابع عشر: المرحلة النهائية :** نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدي تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

**الخامس عشر: النظام الاقتصادي:** تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما الصيغة الجديدة تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.

**السادس عشر:** نجد دعوة وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوة في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات. ويمكن تلخيص الفروقات السابقة الذكر، في الجدول الموالي :

**الجدول رقم ( 01 ) : مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكتلات الاقتصادية**

| الإقليمية الجديدة  | الإقليمية التقليدية   |
|--|---|
| تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي  | قامت على الإحلال محل الواردات، والانسحاب من الاقتصاد العالمي                          |
| تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق  | تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط والقرارات السياسية                                    |
| يدفعها القطاع الخاص  | دفعتها الجهود الحكومية  |
| التكثف يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار   | التكثف في السلع الصناعية  |
| تقوم على التكثف العميق   | تعاملت مع الحواجز الجمركية  |
| تطبيق قواعد متساوية على الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة للتأقلم                                      | وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا  |
| إقليم أو أكثر متجاورين يضم دولا متباينة في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسماح بالخصوصيات | إقليم يضم دولا متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية |

**المصدر :** سكيبة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة حالة الشراكة

الأورومتوسطية - دول المغرب العربي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 4.

### الفرع الخامس : تطور التكتلات الاقتصادية

يمكن القول مما سبق أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارا اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية. فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : مفهوم التكتلات الاقتصادية

تجدر بنا الإشارة في هذا المطلب قبل التطرق إلى مفهوم وأهمية وخصائص التكتلات الاقتصادية، إلى التعريف بمصطلح التكامل الاقتصادي، واختلاف وجهات النظر من قبل الاقتصاديين في التفرقة من جهة بين كل من التكامل والتعاون بصفة عامة، ومن جهة أخرى بين التكامل والتكتل بصفة خاصة.

<sup>1</sup> عمر حسين، مرجع سابق، ص 144.

### الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

فيما يلي تعريف التكامل الاقتصادي باللغة واصطلاحا:

#### أولا : التعريف اللغوي والاصطلاحي للتكامل الاقتصادي

**1-التعريف اللغوي:** إن كلمة تكامل(Integration) ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1620

في قاموس أوكسفورد الانجليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد<sup>1</sup>، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكوّن منها كل واحد<sup>2</sup>، وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا، إذ جاء في قاموس مختار الصحاح " كَمَلَّ وَكَمَّلَ وَكَمَلَّ وَكَمَّالاً وَتَكَامَلَّ وَتَكْمَلَّ وَكَمَّلَ وَكَمَّلَ " بمعنى تم وكان كاملا والكامل هو من تمت أجزاءه أو صفاته<sup>3</sup>.

**2-التعريف الاصطلاحي:** لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين

الاقتصاديين، بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، فمن الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أنه مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على " تكامل اقتصادي "يربط هذه الاقتصاديات القومية<sup>4</sup>، لكن هناك اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل<sup>5</sup> :

➤ **الاتجاه الأول:** هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين

الدول المتخلفة، دون المساس بسيادة أي منها.

➤ **الاتجاه الثاني:** هو اتجاه أكثر تحديدا حيث يرى أن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين

الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

#### ثانيا : تعريف التكامل الاقتصادي عند المفكرين الاقتصاديين

يعود مصطلح التكامل الاقتصادي في الأصل إلى نظرية التكامل التي كانت معروفة في الفكر

الاقتصادي الاقتصادي الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية، وقد أوضح العالم "ماخلوب"(f.Machlup)،

<sup>1</sup> عبد المقصود مبروك نزيه، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار رؤية للنشر، الاسكندرية، 2007، ص:10.

<sup>2</sup> عمر حسين، مرجع سابق، ص:07.

<sup>3</sup> عبد المقصود مبروك نزيه، مرجع سابق، ص:12.

<sup>4</sup> عمر حسين، مرجع سابق، ص:07.

<sup>5</sup> اكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي:العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، القاهرة،

2002، ص:45.

\* **جاكوب فينر ( J.Viner )** : ولد عام 1892 خبير اقتصادي في التجارة الدولية، حاصل على شهادة دكتوراه في جامعة هارفارد، تولى منصب مستشار للوزير الخزانة هنري مورغنفاو خلال إدارة فرانكلين ديلاانو روزفلت، توفي عام 1970.

في سنة 1979 مصطلح التكامل الاقتصادي انه قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "جاكوب فينر" (J.Viner)\* سنة 1950 الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي<sup>1</sup>.

نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملية فيما يلي :

يعرف "بيلا بلاسا" (Bella. Ballassa) التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فيوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية<sup>2</sup>، انطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملية<sup>3</sup>.

وسنعرض بعض تعريفات التكامل الاقتصادي من وجهات نظر بعض الاقتصاديين<sup>4</sup>:

للـ "إن الاقتصادي" جان تنبرجين" (J.Tenbergen)\* يميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي، التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري، وكل القيود والعراقيل الموضوعية أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج، وحرية التدفقات الاقتصادية، أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم التكامل الإيجابي، الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق.

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص 24.

\*"بيلا بلاسا" هو اقتصادي مجري، صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961 ومحدد أشكال ومراحل التكامل الإقليمي، ولد في بودابست عام 1928، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الأمريكية وقد كان أستاذاً بجامعة "جونس هوبكنز"، واشتغل مستشاراً للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، توفي عام 1997.

\* جان تنبرجين (J.Tenbergen) : أول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1969، ساهم في الكثير من القضايا الاقتصادية وله دراسات إحصائية، وقدم العديد من الحلول مستعين بالرياضيات والاقتصاد القياسي، تكلم عن الدورات الاقتصادية وغيرها، توفي عام 1994. <sup>2</sup> عمر حسين، مرجع سابق، ص 07.

<sup>3</sup> سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 30.

<sup>4</sup> عادل زعدي، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص ص 19-20.

للأما الاقتصادي "ماخلوب" (f.Machlup) يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تتطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل، وهنا يناقش "ماخلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

للأوبهذا الصدد فإن الاقتصادي "بيندر" (John Pinder) يرى أن التكامل الايجابي يعنى الاتفاق على السياسات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى للدول الأعضاء أما النوعين السابقين اللذان أشار إليهما "تبرجن" يندرجان ضمن التكامل السلبي .

للأفي حين يوضح "محمد محمود الامام" أن التكامل الاقتصادي يعني إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول لتحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية لدولتين اثنتين فأكثر<sup>1</sup>.

وبناء على كل ما سبق، يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على النحو التالي: "على أنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة".

### الفرع الثاني : تعريف التكتلات الاقتصادية

على الرغم من أن التكتلات الاقتصادية عرفت منذ أمد بعيد، نظرا للتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية أدى إلى زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة وظهور فكرة أقطاب التنمية، فقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الصغيرة وضرورة توسيع المجال الاقتصادي، فالعهد الحاضر يتسم بالتعاون الاقتصادي الدولي وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه سواء على النطاق الدولي أو على نطاق اقليمي كخطوة أولية نحو تطور أوسع ، هذا التعاون

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 25.

قد يتحقق إما عن طريق توحيد الاطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي ، أو عن طريق القيام بمشروعات الدولية المشتركة<sup>1</sup>.

**فيعرف التكتل الاقتصادي:** " بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة"<sup>2</sup>.

**فيعرف أيضا :** على أنه " يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول "<sup>3</sup>.

**كما يمكن تعريف التكتل الاقتصادي :** بأنه " ذوا درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الاقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة"<sup>4</sup>.

#### التعريف الشامل للتكتلات الاقتصادية :

يمكننا أن نستخلص من التعريفات السابقة الذكر : " أنه يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية، تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سكيبة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة حالة الشراكة الأوروبية-متوسطة-دول المغرب العربي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 20.

<sup>2</sup> عبد الكريم شنجار العيسوي، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي (في ظل العولمة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004، ص 45.

<sup>3</sup> عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية (دراسة قياسية لتكتل الناftا للفترة الممتدة 1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 50.

<sup>4</sup> سكيبة حملاوي، مرجع سابق، ص 21.

\***العولمة الشاملة :** والهدف منها هو تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة، على خلاف التكتل الذي يهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بينها لخلق كيان اقتصادي جديد. فإن التكتل بمفهومه الحديث يفترض إقامة علاقات متكافئة لصالح الأطراف المساهمة.



### الفرع الثالث : أهمية التكتلات الاقتصادية

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب، وتتجلى أهميتها فيما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً :** إن التكتل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول، مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعاً إلى الاختلافات في تلك السياسات.

**ثانياً :** إن التكتل يعجل التنمية الاقتصادية ويرفع من مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء حتى ولو تطلب ذلك خلق وحدة اقتصادية وسياسية تجاريتها الخارجية بمثابة تجارة داخلية بين أجزاء الاقتصاد الموحد.

**ثالثاً :** يؤدي التكتل الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستثمار الذي هو محرك أساسي للتنمية.

**رابعاً :** يؤدي التكتل الاقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين الاقتصاديات القومية.

**خامساً :** إن التكتل الاقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في تنمية اقتصادية في الدولة المتخلفة دونها، حتى وإن كان هناك اختلاف في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**سادساً :** يساهم التكتل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل، أي أن التكتل يحسن معدل التبادل.

**سابعاً :** تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة، مما يمكن بدوره من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة بهذه المشروعات .

**ثامناً:** تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية وبدون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

<sup>1</sup> أسهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص 04-05.

تاسعا : يساعد التكتل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية للمستهلكين.

وعليه فإن التكتل الاقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة مما جعله ملاذ الكثير من الدول التي تسعى وتطمح لتبوأ مكانة أفضل في المجتمع الدولي.

#### الفرع الرابع : خصائص التكتلات الاقتصادية

تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي، وبالتأمل في كل هذه

التكتلات يلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

1- أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا.

2- أن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ونامية، وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية.

3- أن كل تكتل اقتصادي يتبنى استراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى.

4- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها ونتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية، ومواردها وكثافة حجم سكانها.

5- حرية تنقل السلع و الخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

6- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

7- ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجمل تجاراتها الخارجية، وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها و أسواقها.

8 قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

9 -توفير مزايا و مكاسب تعجز دولة مفردة عن تحقيقها.

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 23-24.

- 10 - الاستفادة من رؤوس الأموال و الأيدي العاملة الماهرة و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكامل.
- 11 - تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة لآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق و تحسين مناخ الاستثمار و زيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

### المطلب الثالث : مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية

يمكننا التمييز بين درجات التكتلات الاقتصادية على أساس درجات سلم التكامل الاقتصادي، وبذلك نجد أن هذا الأخير يتخذ مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى، أو من مستوى إلى آخر، وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي التام . أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائياً وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل، حيث تتفاوت التكتلات الاقتصادية بنسب مختلفة في بلوغ درجات التكامل الاقتصادي، والتي سنوجزها في الآتي :

#### الفرع الأول :منطقة التجارة التفضيلية(PTA)

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء، وتسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي فرضتها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية<sup>1</sup>، وسمي بـ "نظام تفضيل الكومنولث" الذي أقامته بريطانيا وشركاؤها(أو بالأحرى مستعمراتها، والبلدان التابعة لها)من بلدان الكومنولث البريطاني عام 1932 وخفضت بموجبه البلدان المشاركة فيه معدلات تعريفاتها على التجارة فيما بينها، ولكنها احتفظت بمعدلات تعريفات أعلى على الواردات من البلدان الأخرى<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني :منطقة التجارة الحرة

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفه جمركية تجاه بقية دول

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286.

<sup>2</sup> علي القرويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، ج 1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص 243.

العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي<sup>1</sup>.

إذن فهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية فيما بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة، وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية<sup>2</sup>.

لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدماً في درجات التكامل الاقتصادي، وقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاماً مع توجهات تحرير التجارة العالمية، ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وأيضاً من أبرز الأمثلة عنها عبر التاريخ نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)\* التي أنشأت سنة 1960 من قبل المملكة المتحدة والدنمارك والنمسا والبرتغال والسويد والنرويج وسويسرا وأيسلندا<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

إن الاتحاد الجمركي هي الدرجة الثالثة من درجات التكامل، إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات وهما: أولاً: أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة. ثانياً: وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذلك في ما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه<sup>4</sup>.

كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص

<sup>1</sup> عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص195.

\* (EFTA): European FreeTrade area

<sup>3</sup> عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص11.

<sup>4</sup> عمر حسين، مرجع سابق، ص:43.

على فعالية التعريف الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي لهذه الدول، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي، وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء، فالإتحاد الجمركي يتشكل من أربع مكونات رئيسية هي<sup>1</sup>:

- 1- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريف الجمركية.
- 2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- 3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد.
- 4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

ويعد الإتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الإتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الإتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الإتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الإتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، ويسمى بـ " اتحاد البينيلوكس" \*<sup>2</sup> " Bénélux".

#### الفرع الرابع: السوق المشتركة

وتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليشمل حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال<sup>3</sup>، ففي هذه المرحلة يتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الإتحاد، كذلك

<sup>1</sup> إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 65.

<sup>2</sup> François GAUTHIER, " Relation Economique Internationales", 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992, P: 190 .

\*البينيلوكس : هو اتحاد في الأصل اقتصادي ما بين بلجيكا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، التي تقع في غرب أوروبا ما بين فرنسا وألمانيا ، والذين توحدوا في نهاية الحرب العالمية الثانية لتشكيل وحدة اقتصادية أكثر قوة لمواجهة البلدان المجاورة الأكثر قوة.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001 ، ص ص 169-170.

فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد "السوق الأوروبية المشتركة" التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957<sup>1</sup>.

### الفرع الخامس : الوحدة الاقتصادية

هذه الدرجة التكاملية هي المرحلة التي تعلق مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج والعمل و رأس المال، وتعريف جمركية موحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي ، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، أي خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفعات بين الدول المتكاملة واستخدام نوع من المقاصة لتسوية مدفوعاتها، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية من خلال إيجاد سبل استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة امثل مراعاة للميزة النسبية حيث تخصص كل دولة في إنتاج المنتجات ذات التكلفة المنخفضة، وهذا إلى جانب سياسات أخرى كالسياسات القانونية والاجتماعية بين الدول الأعضاء<sup>2</sup>.

وفي الواقع فإن الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا باندماجهم إلى درجة الاتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف بها من الأساس، ولعل أحسن نموذج يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية "الاتحاد الأوروبي" بعد توقيعها على اتفاقية ماستريخت فيفري 1992<sup>3</sup>.

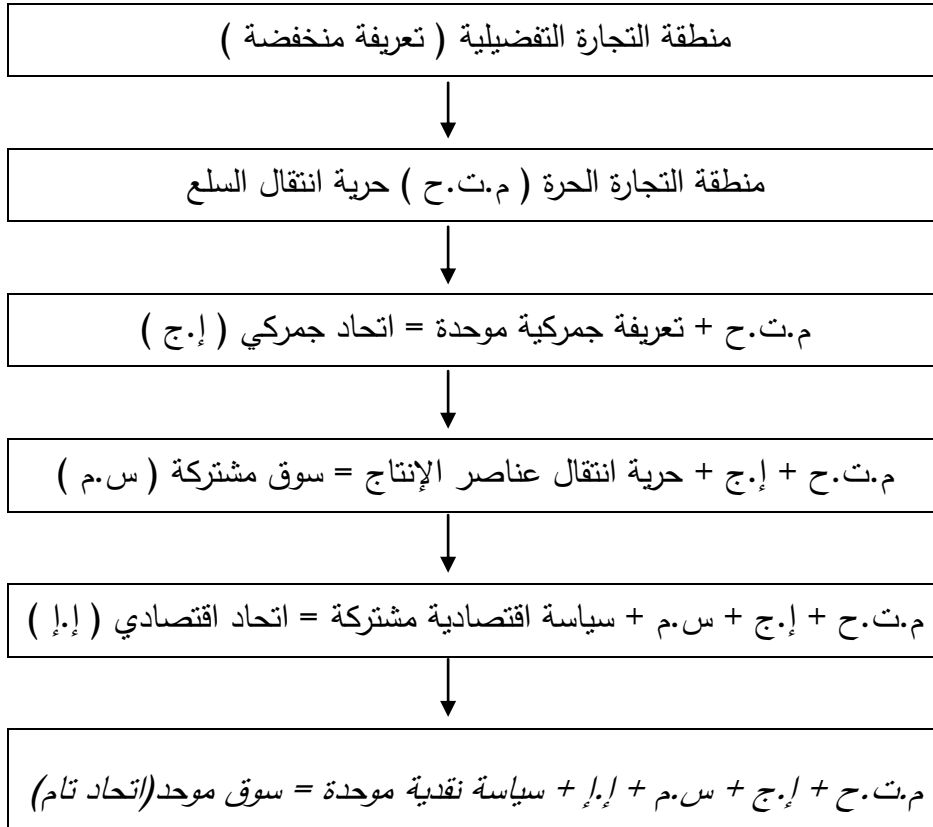
ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

<sup>1</sup> إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 65.

<sup>2</sup> حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص:310.

<sup>3</sup> محمد المكياف، العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، المركز الجامعي الوادي ، يومي 26/27 فيفري 2012 ، ص 5.

الشكل رقم (01) : درجات التكامل الاقتصادي



المصدر: رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول

النامية-دراسة تجارب مختلفة- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص16.

مما سبق يكمن توضيح درجات الاندماج للتكتلات الاقتصادية ، وذلك في الجدول الموالي :

الجدول رقم ( 02 ) : مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية

| آليات التكتل              | منهج التجارة الحرة  | التعريف الجمركية | حرية تنقل عناصر الإنتاج | سياسة نقدية ومالية موحدة |
|---------------------------|---|------------------|-------------------------|--------------------------|
| مراحل ونماذج التكتل       | فيما بين الأعضاء  | الموحدة          | الإنتاج                 |                          |
| ترتيبات التجارة التفضيلية | انتقائية على بعض السلع أو تطبق تعريف أقل من تلك التي تسري على الدول غير الأعضاء | لا يوجد          | لا يوجد                 | لا يوجد                  |
| مناطق التجارة الحرة       | يوجد  | لا يوجد          | لا يوجد                 | لا يوجد                  |

|                                  |      |   |         |         |
|----------------------------------|------|---|---------|---------|
| الاتحادات<br>الجمركية            | يوجد | يوجد و أحيانا توجد<br>سياسة تجارية مشتركة | لا يوجد | لا يوجد |
| الأسواق المشتركة                 | يوجد | يوجد                                      | يوجد    | لا يوجد |
| الاتحادات النقدية<br>والاقتصادية | يوجد | يوجد                                      | يوجد    | يوجد    |

**المصدر :** محمد بن عزوز، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة

**للفترة ( 1990-2007 )،** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، جامعة دالي براهيم ، الجزائر ، 2009-2010 ، ص 13 .

### المبحث الثاني: دوافع التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج بها

لعل من دوافع إنشاء التكتلات الاقتصادية هي كبر حجم الأسواق وغيرها...أدى بضرورة حتمية الى تقيد الدول الراغبة بالتكثّل الى اتباع وتطبيق شروط محددة لنجاح التكتل والاندماج .

#### المطلب الأول: دوافع التكتلات الاقتصادية

في ضوء الاتجاهات الإقليمية والقارية الى التكتلات التجارية ، ومناطق التجارة الحرة ، والتجارب الناجحة لبعض منها وفي الوقت نفسه هناك إدراك عالمي لأهمية التعامل مع الآخرين بشكل مجموعات دولية وليس على أساس منفرد، وهذه حقيقة غير مبالغ بها فعلى سبيل المثال نجد أن أكبر الدول في العالم وفي الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت NAFTA وتقف وراء التكتل القاري " الأبيك " وغيرها من التكتلات عليه نستطيع أن نلخص دوافع قيام تلك التكتلات كالآتي<sup>1</sup>:

1/ الاندماج والتكثّل يعد وسيلة لتعويض صغر حجم الأسواق المحلية فكلما كان عدد الأعضاء كثيرا ، يعني ذلك زيادة عدد المستهلكين والتصريف الزائد للسلع والخدمات المنتجة .

2/ أصبحت فرصة التعامل فرادى في النمط العالمي للتجارة لا تمتلك فرص النجاح المضمونة ، كذلك الاستفادة من الميزة النسبية لكل أطراف التكتل ومن ثم زيادة القدرة التفاوضية مع الشركاء التجاريين.

3/ ترى الدول النامية في انضمامها إلى التكتلات الإقليمية وخصوصا في أي مرحلة لها بين (الشمال و الجنوب ) خطوة في مواجهة الآثار الاقتصادية للعولمة أو تحقيقها .

<sup>1</sup> عبد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سابق، ص ص 27-28.



كما يمكننا التمييز بين دوافع التكتلات الاقتصادية من خلال تصنيف البيئة الاقتصادية محلية كانت أم دولية، وسنوجز ذلك من خلال الآتي<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول : الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية : ويمكن إيجازها فيما يلي :

➤ الرغبة في معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل انتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير.

➤ الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصادقية.

➤ الافتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.

➤ قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة.

➤ قد تسعى الدول الصغيرة لمزيد من الفرص مما يتعلق بالإنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.

➤ رغبة الأعضاء في تحسين درايتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

➤ قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة، وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

#### الفرع الثاني : الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف وراء زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، فهناك مجموعة من التطورات الحديثة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت أهم الدوافع وراء هذا الاتجاه وهي :

➤ **تأثير الاتحاد الأوروبي** : كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن

الماضي حول توسيع نطاق السوق الأوروبية وإتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوروبية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال، إذا اتجهت أوروبا إلى تكوين الاتحاد الأوروبي والذي أصبح يشكل حصنا

<sup>1</sup> سمية مساهل، مرجع سابق، ص ص 32-33.

أوروبا، ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحاً أمام تجارة الدول غير أعضاء في الإتحاد، ولذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الإتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.

➤ **انهيار المعسكر الاشتراكي** : مع انهيار الإتحاد السوفياتي السابق وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ورغبة الإتحاد الأوروبي في تطوير الإتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوروبا، أدى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم من الإتحاد الأوروبي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف، مما شجع تلك الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة .

➤ **سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي** : أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية ، كما أدى الاجتماع المتعاضم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي.

### المطلب الثاني : اختلاف دوافع التكتل بين الدول المتقدمة والدول النامية

يتعين أنه يتعين التفريق في هذا الصدد بين دوافع التكتل لكل من الدول المتقدمة والنامية. ومدى مساهمة التكتل فعلاً في تحسين وضعيتها من خلال التبادل التجاري الإقليمي وتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما نتعرف عليه من خلال هذا المطلب كما يلي<sup>1</sup> :

#### الفرع الأول : دوافع التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة

كان للسياسات الاقتصادية التحررية التي انتهجتها معظم الدول المتقدمة عقب انهيار المعسكر الاشتراكي في أوئل التسعينات أثراً مهماً على عولمة النشاط الاقتصادي الدولي نتيجة لتخلي هذه الدول عن السياسات الحمائية والعوائق التي كانت تواجه حركة التجارة الدولية وانتقالات رؤوس الأموال. ومع تطبيق آليات السوق والمنافسة الحرة زاد انفتاح هذه الدول واندماجها في الاقتصاد العالمي. مما ساعد على تزايد حجم التجارة الدولية و حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال الذي زاد من إمكانية عولمة النشاط الاقتصادي الدولي ككل.

<sup>1</sup> محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 136-140.

والواقع إن اتجاه الدول المتقدمة نحو إنشاء المزيد من التكتلات الإقليمية لا يرجع إلى مجرد قناعة نظرية بأن تحرير التجارة داخل الإطار الإقليمي يفيد جميع الأطراف ، وإنما يرجع إلى أسباب موضوعية تتعلق بأوضاعها الاقتصادية الذاتية داخلية وخارجية ، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي :

1/ تسعى الدول الصناعية في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة، وهي تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد. لذا فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية. فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل من التكتل أمراً إيجابياً واختيارياً مناسباً للمستقبل.

2/ ما يراه الاقتصاديون والسياسيون في هذه الدول من أن التوسع في التجارة الخارجية كفيل بتخطي المظاهر الاقتصادية السلبية لاسيما فيما يتعلق بالبطالة وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

### الفرع الثاني: دوافع التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية

إن التكتل الاقتصادي بين الدول النامية المنتجة للمواد الأولية يؤدي إلى تنسيق سياساتها وتنظيم المنافسة بينها في أسواق التصدير، ومن ثم يمكن أن تتحسن لمصلحتها شروط التبادل التجاري. ومن هنا، فإن التكتل الاقتصادي بين الدول النامية له فائدته ، سواء كان الاقتصاد متنافساً أو متكاملًا. فالدول النامية تجد فائدة محققة من الاتفاقات الإقليمية سواء لإمكان التخصيص في المستقبل ، أم لزيادة قوتها في المفاوضات الدولية.

كما ذهب البعض إلى أن التكتل الاقتصادي بين الدول النامية له فائدته، لأنه يجمع بين إستراتيجية التوجه الخارجي\*، و إستراتيجية التوجه الداخلي\*. لا تستطيع الدول النامية أن تعيش فرادى لأن الدفاع عن مصالحها يفرض عليها التكتل الاقتصادي، ويكون لهذا التكتل مبرراته الموضوعية على صعيدين<sup>1</sup>:

➤ **على الصعيد الوطني:** الدول النامية تتصف عموماً بضيق نطاق الأسواق المحلية وهذا يشكل عقبة أمام التوسع في المشروعات الاقتصادية التي تحتاج إلى أسواق واسعة تساعد في تنميتها وازدهارها، أضف إلى ذلك ضعف المركز التفاوضي للدول النامية في مجالات التبادل التجاري الدولي و ما ترتبط به

<sup>1</sup> محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 166-169 .

\*إستراتيجية التوجه الخارجي : وذلك من خلال أكثر حرية مع باقي الشركاء التجاريين.

\*إستراتيجية التوجه الداخلي : وذلك من خلال المزايا النسبية و التفضيلات الإقليمية بين الدول الأعضاء.

من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية. ولعل ذلك يرجع إلى اعتمادها على تصدير المواد الأولية واتجاه معظم تجارتها الخارجية إلى الدول الرأسمالية في مقابل ضعف تجارتها البيئية مع مثيلاتها واعتمادها على استيراد معظم مستلزمات الإنتاج من الخارج، فضلا عن تبعيتها الثقافية والعلمية والتقنية للدول الرأسمالية المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى ضعف فرص التنمية الحقيقية في الدول النامية.

➤ **على الصعيد الدولي** : فإن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين الدول النامية، أصبح ضرورة لمواكبة ظاهرة العولمة وما تفضي إليه من التدفقات التجارية والاستثمارية والتقنية والتقلبات الاقتصادية التي تشهدها الدول الرأسمالية.

### المطلب الثالث : شروط الاندماج في التكتلات الاقتصادية

للوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الدول المتكتلة اقتصاديا، يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار شروط التكتل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله، حيث أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها و ذلك في الآتي<sup>1</sup>:

**1/ التقارب الجغرافي**: يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعائم التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج.

**2/ الإرادة السياسية** : غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها، تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى كتلة اقتصادية إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من

<sup>1</sup> عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص ص 08-09.

الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

**3/ وجود العجز والفائض:** لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف حالة النقص والفائض فيما بين اقتصادياتها، إلا أنها لم تنجح في إقامة التكامل فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك أن النقص الذي تعاني منه دولة معينة، لا يقابله وجود فائض لدى دولة أخرى من نفس طبيعة وجنس هذا النقص، وعليه فإن العلاقات التكاملية هي عملية أخذ وعطاء في آن واحد، كما هو الشأن في حالة المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المبادلة بين الأفراد.

**4/ تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة، وقابلة للتكامل وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مهيمنة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.

**5/ تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:** الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

**6/ تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية :** حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، حيث يعد تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرطا ضروريا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع

أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

### المبحث الثالث: المناطق الحرة من حيث التنظيم والتنظيم

تشير التكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طريقها الى التكوين أن أكثر الصور انتشارا هو إقامة منطقة التجارة الحرة "FREETRADE AREA"، التي تعبر عن التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات من خلال رفع القيود التعريفية أو غير التعريفية على أمل إقامة بعض المشروعات المشتركة وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر، وستحتاج هذه الصور من التعاون الاقتصادي وخاصة في المرحلة الانتقالية إلى وجود مناطق حرة "Free Zones" بين دول الإقليم الاقتصادي يتم الاتفاق عليها لتشجيع إقامة المشروعات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل تلك المناطق<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة

إن للمناطق الحرة تاريخها الطويل، حيث تكتشف بعض الدراسات أن هذه المناطق تضرب بجذورها في التاريخ، وكانت تقام على خطوط انتقال التجارة الخارجية. ونشأة فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد يرجع إلى عصر الإمبراطورية الرومانية حيث أقيمت هذه المناطق من أجل جذب التجارة الخارجية العابرة، لذلك كانت تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الخارجية، وفي الغالب كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة<sup>2</sup>.  
ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة<sup>3</sup>:

- ✓ منطقة جبل طارق وأنشئت في عام 1704 .
- ✓ منطقة سنغافورة و أنشئت في عام 1819 .
- ✓ منطقة هونغ كونغ و أنشئت في عام 1842 .

<sup>1</sup> منور أوسرير، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الجديد"، 23/22 أبريل 2003 جامعة بومرداس، الجزائر، ص ص 53-54.

<sup>2</sup> عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، العدد 364، مجلة (الأمن والحياة)، جامعة نايف العربية الأمنية، رمضان 1433 هـ، ص ص 62-63 .

<sup>3</sup> منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005، ص 97.

وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، تموين السفن وإقامة المخازن الخاصة بذلك. ومع النصف الثاني في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا " وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الخارجية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية، وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في ذلك الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير " <sup>1</sup>.

إلا أنه في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد معه على الصناعات التصديرية مع ما تحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف، وكانت المنطقة الحرة في إيرلندا معروفة باسم " شانون"، فقد كان الغرض من إنشاء هذه المنطقة هو الحفاظ على العمالة ومعالجة الآثار التي كانت من جراء انخفاض الاعتماد على مطار "شانون" كنقطة ارتكاز للطائرات للتزود بالوقود لكي تستأنف رحلتها من أوروبا إلى الولايات المتحدة والعكس، ولهذا تم تنمية النشاط بهذا الميناء الجوي عن طريق إقامة مشروعات صناعية بالمنطقة تعتمد على النقل الجوي لمنتجاتها، وبالتالي يتم خلق فرص جديدة للقيام بعمليات الشحن الجوي التي كان يمارسها هذا الميناء من قبل، هذا في الوقت الذي خطت أيرلندا لإقامة مشروعات صناعية تعتمد على استيراد كافة احتياجاتها بصفة أساسية من الخارج من مواد خام وخلافه، وتصدير منتجاتها النهائية للخارج، وبهذا كانت المنطقة الحرة وسيلة فعالة لتشجيع هذا النوع من الصناعات خلال الستينيات. وبعد الحرب العالمية الثانية و مع نمو التجارة الخارجية أقيمت مناطق التجارة الحرة في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الخارجية في العالم وذلك حتى يمكنها اجتذاب جزء من حجم التجارة العابرة <sup>2</sup>.

ويقع فكرة **التخصيص** \* في إنشاء المناطق الحرة تطورا مهماً <sup>3</sup>:

1/**نوعية النشاط والغرض** : فبعد أن كانت مجرد منطقة تمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين و

<sup>1</sup>Pascal LOROT et Thierry SCHWOB: **Les zones franches dans le monde**, La documentation française N4829, Paris, France, 1987, P 12

<sup>2</sup> عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سابق، ص 65.

<sup>3</sup> منور أوسرير، مرجع سابق، ص 68.

\***التخصيص** : وما يلاحظ أن معظم المناطق الحرة تنشأ في الدول النامية، إلا أنه ليس هناك من يمنع من إنشائها في الدول المتقدمة، فيوجد أكثر من 50 منطقة حرة في الولايات المتحدة الأمريكية موزعة على جل الولايات وخاصة في الموانئ ويطلق عليها "مناطق التجارة الخارجية" وتعرف على أنها " مناطق محددة مغلقة مسورة تعتبر خارج نطاق الدوائر الجمركية ".

التصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل فضلا عن أنشطة الخدمات ،كذلك من الإنشاء بغرض خدمة مصالح الأجنبية للدول الاستعمارية إلى كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

2/ **الموقع** : فبعد أن كانت تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية أصبحت بالإضافة تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتمييتها.

3/ **المساحة** : فبعد أن كانت تقام على مساحات محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة، بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ بأكملها.

### المطلب الثاني : مفهوم المناطق الحرة

ظهرت منطقة التجارة الحرة كصورة من صور التكامل الاقتصادي، و اعتمدت من أجل تحقيق مزايا التكتلات الاقتصادية، وذلك بعد أن غابت الصورة الفردية في التعاملات الاقتصادية الدولية، فهي تهدف من خلال إنشائها إلى رفع معدلات **النمو الاقتصادي\***، وذلك من خلال إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بين الدول المتكتلة اقتصاديا، بغرض زيادة حجم التبادل التجاري.

### الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة

فيما يلي سوف نستعرض بعض التعاريف بغية الإلمام بفكرة واضحة عن تعريف المنطقة الحرة :

**أولا : تعريف مقترح من طرف لجنة الإحصاء لمنظمة الأمم المتحدة (L.ONU)<sup>1</sup>:**

هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق والمراقبة ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات. إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج، باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون.

من هذا التعريف نستخلص النقاط التالية :

للـ المنطقة الحرة: هي مجال محدد جغرافيا.

للـ حرية دخول وخروج مختلف السلع من المنطقة دون الخضوع للمراقبة الجمركية.

<sup>1</sup> زوبينة ريال، المناطق الحرة والتنمية " حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجرّبيتي تونس وموريس وأفاق إنشائها في الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 08.



للـ منع انتقال السلع التي لا تعرف المواصفات القانونية المطلوبة.

للـ كل السلع المتواجدة بالمنطقة تصدر إلى الخارج.

**ثانياً: كما يمكن للمنطقة الحرة أن تعرف على أنها :** " منطقة أو جزءاً صغيراً من أرض الدولة،

تخصصها لأنشطة و تضع لها القوانين والإجراءات التي تنظم العمل بها، وتهدف من وراء إقامتها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، والحصول على التكنولوجيا الحديثة، ودعم عمليات التصدير للخارج، وإيجاد فرص عمل لأبنائها، و كل ذلك لدعم جهود التنمية بالدولة عموماً وفي المنطقة الحرة خصوصاً " <sup>1</sup>.

وبالنظر في التشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم نجد أنها لم تضع تعريف محدد للمنطقة الحرة، وإنما وضعت تحديداً لحدود المنطقة أو الإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين مجالات النشاط التي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق والأهداف المرجوة من إقامتها <sup>2</sup>.

وانطلاقاً من الواقع الذي تتميز به المنطقة الحرة عبر الدراسات المختلفة، يمكن إدراج تعريف

الاقتصادي " لوغو باسكال"، الذي يعتبر أكثر شمولية و إيضاح لفكرة المنطقة الحرة.

**ثالثاً: تعريف " لوغو باسكال"** حيث عرفها بأنها <sup>3</sup> : " مجال صغير محدد جغرافياً أين النشاطات

الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص بها في مجال الجباية، هذه الأخيرة قد تكون مخفضة أو ملغاة وهي السائدة غالباً، وقد تكون موضوع لتخفيف تنظيمي. إنه مؤشر أين السلع المادية تستطيع الدخول لتخزن بحرية، ذلك بالنظر إلى خروجها اللاحق إذ في الغالب تستفيد من نظام جمركي خاص حيث المنتجات تدخل وتخرج دون أن تخضع للرقابة ولا للحقوق الجمركية. إلا أن هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتجات إلى الإقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة " .

**رابعاً:** وقد حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث حيث <sup>4</sup>:

يبني التعريف التقليدي على أن الهدف من المناطق الحرة هو فقط زيادة الصادرات من خلال الترويج

اعتماداً على الخصائص الطبيعية ( موقع المنطقة، احتكار القطاع العام لإدارتها وتشغيلها، وتوجيه

<sup>1</sup> عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> منور أو سرير، مرجع سابق، ص 99.

<sup>3</sup> زويينة ريال، مرجع سابق، ص ص 09-10.

<sup>4</sup> نبيل الجداوي، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)، الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة، أثر إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، القاهرة، 18/14 ماي 2006.

الاستثمار الأجنبي المباشر لأنشطة محددة ومستوى منخفض من الضرائب و الاعتماد على التطور الطبيعي".

بينما يتعدى المفهوم الجديد للمناطق الحرة إلى أن الهدف هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات معينة كاستيعابه للعمالة أو كثافة رأسماله أو بعض الصناعات، وإحداث الترابط بين المناطق الحرة والسوق المحلي، من خلال التكامل الاقتصادي وإتاحة استخدامات متنوعة للمناطق الحرة، وظهر تعبير جديد للمناطق الحرة وهو : " قدرتها على خلق بيئة أعمال صديقة لجذب الاستثمار الأجنبي حيث يبنى المفهوم الجديد للمناطق الحرة على التكامل في عمليات الإدارة من خلال :

- ✓ الموقع المفتوح .
- ✓ إحداث التطوير المتوازن .
- ✓ خفض الضرائب والرسوم الجمركية .
- ✓ تبسيط الإجراءات إلى الحد الأقصى .
- ✓ التقسيم المرن للمنطقة .
- ✓ إتاحة سوق متسع للشركات .
- ✓ التأكيد على عوامل منها توافر الأمن من خلال الاستقرار السياسي.

#### الفرع الثاني: أهمية المناطق الحرة

ترجع أهمية تلك المناطق إلى استجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية والعولمة، بعد أن أصبح من المسلّم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث وتغيرات متلاحقة جعلت القوي يأكل الضعيف، وتزداد أهمية تكتل المناطق في العالم تسود فيه التكتلات الكبرى مثل : الاتحاد الأوروبي والآسيان \* والنافتا \* و الأبيك \* ومن ثم فإن الدولة التي يفوتها قطار التكامل الاقتصادي في أبسط عرباته وهي منطقة التجارة الحرة تتحول إلى سوق هامشي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فوزية هيايش، مرجع سابق، ص 55.

\* الآسيان :سنغافورة، أندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، الفلبين، بروناي، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، كمبوديا، بورما، وانضمت الصين عام 2001.

\*النافتا :تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وستتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث.

\*الأبيك : تضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، أستراليا، نيوزيلندا، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلندا، الفلبين، بروناي، بابوا نيو، غينيا، وانضمت كل من روسيا الاتحادية و البيرو.

بمعنى آخر يمكن القول أن أهميتها تكمن في اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى شتى المناطق، واستيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها تحويلا يتفاوت بحسب الظروف، مما يجذب إلى الدولة مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد، وأيضا تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في المنطقة، تتبادل فيها السلع دون تدخل سلطة من السلطات، وبشكل عام فإن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي أحد الأسباب الرئيسية في إقامة المناطق الحرة، و المصالح المشتركة تعتبر أيضا من أسباب استمرارية نجاحها<sup>1</sup>.

كما تعتبر المناطق الحرة نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة، أو مشاريع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو مشاريع مملوكة للمحليين<sup>2</sup>، حيث تعددت المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر فهو " الاستثمار في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمات الهادفة إلى إنتاج سلع وخدمات"<sup>3</sup>.

كما عرف **الاقتصادي كينز** الاستثمار على أنه: " تلك النفقة التي تحفز على الشراء والتي بدورها تخلق الاستثمارات". فهو أيضا " عملية تحويل وسائل مالية إلى سلع ملموسة ونتيجة هذه العملية هي السلعة المستثمرة "<sup>4</sup>.

### الفرع الثالث : الهدف من المنطقة الحرة

لا بد من تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضع الخطط والآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسبا مع إمكانات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الشاملة. وفي حالة تعدد المناطق الحرة في الدولة الواحدة، لا بد من ضرورة توخي الانسجام في تحديد أهداف كل منطقة حرة، وحصص فرص التنافس فيما بينها إلى أدنى حد ممكن، والعمل على خلق تكامل وتشابك بين أهدافها. ومع الإشارة إلى أن تحديد أهداف المناطق الحرة عملية ديناميكية قابلة للتغيير والتطور وفقاً للتطورات السياسية والاقتصادية في الدولة واستجابة للتطورات الاقتصادية والتقنية والعلمية في العالم<sup>5</sup>. إن أهم جزء من الأهداف هو كيفية تحويلها إلى سياسات وبرامج ووضع

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 247 .

<sup>2</sup> منور أوسريير، مرجع سابق، ص 91 .

<sup>3</sup> قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 29.

<sup>4</sup> نجلاء بوغزالة محمد، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990/2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،

تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 04 .

<sup>5</sup> اسعد حمود سلطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الأول حول " الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة"، جامعة دمشق الدولية الخاصة، سورية، بدون ذكر التاريخ، ص ص 08-09.

خطة لتنفيذها بالشكل المناسب ووفق جدول زمني معد إعداداً جيداً وبما يتناسب مع الظروف والإمكانات والوسائل المتاحة للدولة المضيفة.

بشكل عام تتشابه الأهداف المنشودة من إنشاء المناطق الحرة و أهمها<sup>1</sup>:

- 1/ حفز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- 2/ إدخال التكنولوجيا الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم.
- 3/ خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة.
- 4/ توفر المناطق الحرة " نافذة عرض " لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية.
- 5/ تساعد مناطق الحرة على تطوير الموانئ .
- 6/ تشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية.

#### الفرع الرابع : خصائص المناطق الحرة

إن خصائص المنطقة الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها سواء تجارية، صناعية أو خدماتية، إلا أنه نميز بين الخصائص المشتركة والخصائص النوعية وذلك في الآتي :

##### أولاً : الخصائص المشتركة: وتتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

**1/ نظام جبائي مرن:** الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في اطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الاقليمي الذي تنتمي إليه وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الاقتصاديين، الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المناطق الحرة.

##### **2/ الشمولية والعالمية :** وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل

المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق

<sup>1</sup> محاضرة سوريا، الدراسات، [WWW.Free-zones.gov.jo/arabic/km/studies](http://WWW.Free-zones.gov.jo/arabic/km/studies)، تاريخ الاطلاع 2016/02/07، على الساعة

11.10

<sup>2</sup> فطيمة لبعل، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية اليبينية ( المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010 )، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2011-2012 ، ص 55.

بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف متعاملين اقتصاديين في المناطق الحرة.

**3/ المساواة :** في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجنبياً أو محليين، لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة. فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الأطراف بدون استثناء.

**4/ غياب المشاكل الإدارية :** إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الاجراءات الادارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.

**ثانياً : الخصائص النوعية :** ونميزها بكل فئة من فئات المناطق الحرة، وذلك في الجدول التالي<sup>1</sup>:

الجدول رقم ( 03 ) : الخصائص النوعية لكل فئة من فئات المناطق الحرة

| المعايير   |   |                                 |                      |                          |
|--|---|---------------------------------|----------------------|--------------------------|
| العاملين   | القيود  | النشاط                          | الشكل                | الفئة                    |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- التجار</li> <li>- المصدرون</li> <li>- المستوردون</li> <li>- المختصون في العبور</li> <li>- الموزعون</li> </ul> | السوق المحلي  | التجارة والعبور                 | مجال جغرافي          | المنطقة الحرة التجارية   |
|  |   | البيع                           | متاجر                | المتاجرة الحرة           |
|  | البضائع التي يقصدها القانون الجمركي   | /                               | الميناء وما يحيط به  | الميناء الحر             |
|  |   | التخزين ، تغيير الشكل ، التحسين | مستودع أو مخزن       | المخازن الحرة            |
| الصناعيون  | <ul style="list-style-type: none"> <li>- السوق المحلي</li> <li>-النشاطات غير المسموحة</li> <li>-عدم خلق أو خلق عدد قليل من مناصب الشغل</li> </ul> | التصنيع                         | مجال جغرافي أو إداري | المنطقة الحرة الصناعية   |
|  |   | النشاطات الصناعية               | مصنع أو مركب صناعي   | المنطقة الصناعية للتصدير |
|  |   |                                 |                      | مناطق المؤسسات           |
| مناطق التشغيل  |   |                                 |                      |                          |
| /  | /   | خدمات مميزة ونوعية              | مجال جغرافي أو إداري | المناطق الحرة الخدمية    |

<sup>1</sup> زوبينة ريال، مرجع سابق، ص 51.

|                             |                            |                  |                    |                           |
|-----------------------------|----------------------------|------------------|--------------------|---------------------------|
| البنوك                      | المقيمون<br>العملة المحلية | النشاطات البنكية | بلد<br>أو<br>مدينة | المنطقة الحرة<br>البنكية  |
| مؤسسات التأمين              | قطاعات التأمين<br>العادية  | نشاطات التأمين   |                    | المنطقة الحرة<br>للتأمين  |
| أشخاص طبيعيين أو<br>منعويين | المقيمين                   | التسجيل          |                    | المنطقة الحرة<br>الجبائية |

المصدر : زوبنة ربال، المناطق الحرة والتنمية " حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجريتي تونس وموريس وأفاق إنشائها في الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 51.

### المطلب الثالث : أنواع المناطق الحرة

عرف العالم على مر عصور والأزمنة عدة أشكال وصور للمناطق الحرة، وتعددت مسميات المناطق الحرة تبعا للأهداف التي يرمى تحقيقها من إنشاء هذه المناطق وطبيعة الأنشطة المقامة فيها، وتسمى هذه المسميات في الآتي : المناطق الحرة بالموانئ البحرية، المناطق الحرة بالمطارات الجوية، المناطق الحرة التجارية، مناطق الاستثمار المناطق المصرفية الحرة، المناطق الصناعية العلمية، المناطق الحرة للتأمينات، المناطق الإلكترونية الحرة، مناطق التصدير الصناعية الحرة، المناطق الحرة الزراعية<sup>2</sup>. وعموما تنقسم المناطق الحرة وفقا للمعيارين: الأول من حيث الموقع والمساحة التي تقام عليها، والمعيار الثاني من حيث طبيعة النشاط الذي خصصت من أجلها المناطق الحرة.

#### الفرع الأول: من حيث الموقع و المساحة: وتنقسم حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام رئيسية<sup>3</sup>:

أولا : المناطق الحرة الخاصة : تعتمد المنطقة الحرة الخاصة على تحديد المشاريع القائمة فيها، و تقتصر الفائدة من إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك، وتكون الفائدة في مثل هذه الحالة ذات طابع احتكاري فقط، ويشترط لإنشائها أن يتوفر بالمشروع شروط محددة كأن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع من الكبر بحيث لا يمكن توفيرها داخل أحد المناطق الحرة العامة، أو أن ينجر عن المشروع تلوث للبيئة المحيطة مما يستدعي إقامته في منطقة خاصة، وتقام المناطق الحرة الخاصة داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلد، ويصدر بإنشائها وبيان موقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به

<sup>2</sup> منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلاة)، مجلة الباحث، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2003، ص 41.

<sup>3</sup> كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات العربية والمملكة المتحدة ومصر والجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص ص 29-30.

(صناعي، تخزين،...) قرار من الإدارة المسؤولة عن المناطق الحرة، ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها.

**ثانيا: المناطق الحرة العامة :** وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع، ولكل منطقة مجلس إدارة مستقبل وجهاز إداري يتولى الإشراف على جميع خطوات تنفيذ المشاريع، و يقدم المعاونة الممكنة لإصدار التراخيص والإجراءات وتقديم المشورة الفنية، الاقتصادية و القانونية كما يتولى تقديم كافة التسهيلات المطلوبة. فالمنطقة الحرة العامة تتسم بصفة أساسية، بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار، المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي ... وتضم أكثر من مشروع<sup>1</sup>.

**ثالثا : المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها :** يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة مثل طبيعة النشاط مما يقتضي مزاولته في منطقة حرة خاصة على البحر مباشرة أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة، وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة، ولا يتم إنشاء مثل هذا النوع من المناطق الحرة إلا في حالة توافر ظروف معينة مثل طبيعة النشاط في هذه المدينة وهو مكمل لبعضه البعض<sup>2</sup>. وفي نفس الوقت لم يتم تجهيز منطقة حرة عامة وهو ما حدث داخل مدينة بورسعيد، وذلك قبل الانتهاء من كافة تجهيزات المنطقة الحرة العامة، واستمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينيات، و لكن الآن تعتبر مدينة حرة وبداخلها منطقة حرة عامة بها أسوار، لها منافذ تفتح داخل المدينة.

**الفرع الثاني : من حيث طبيعة النشاط :** وتنقسم المناطق الحرة حسب هذا المعيار إلى ما يلي :

#### **أولا : المناطق الحرة التجارية Z.F.C**

ظهرت منطقة التجارة الحرة كصورة من صور التكامل بعد أن غابت الصورة الفردية في التعاملات الاقتصادية الدولية، وحلت محلها الصورة الجماعية أو الكيانات الكبرى، وتعرف منطقة التجارة الحرة بأنها صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر، وتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها، لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي. حيث يصف البعض منطقة التجارة الحرة بأنها المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي الذي يعبر بدوره عن مصالح واضحة وفورية لكافة الأطراف، ويمكن النظر إليها على أنها نقطة البداية لتحريك المدخل الإنتاجي للتكامل

<sup>1</sup> الزين منصوري، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 240.

<sup>2</sup> كريم جايز، مرجع سابق، ص 31.

الذي يركز على سوق كبيرة من أجل الاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة للتكامل الاقتصادي، وفي ظل آليات السوق الحرة وباعتبار أن زيادة التجارة تعني في النهاية زيادة الإنتاج وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة، يتم خلالها إزالة العقبات كما هو الحال في منطقة التجارة الأوروبية الحرة، وكتكتل الناقتا (NAFTA) <sup>1</sup>.

**1/ يعرف البنك العالمي منطقة التجارة الحرة:** بأنها " هي مساحة أو موقع محدد، غالبا يتواجد داخل أو بالقرب من ميناء أو مطار، حيث أن التبادلات التجارية مع باقي العالم مرخصة وبدون قيود، فالبضائع يمكن لها أن تدخل المنطقة دون أن تطبق عليها حقوق الجمارك. ويمكن أن تخزن لفترات متغيرة وعند الحاجة يعاد تخزينها، وفي حال دخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل البلد المضيف فإنها تخضع للحقوق والرسوم الجمركية المعمول بها ".  
**2/ أهم العمليات الجارية داخل المنطقة الحرة التجارية:** وهي <sup>2</sup>:

1-2/ **التخزين:** ويتم فيه الاحتفاظ بالسلع التي يتم استيرادها من داخل الدولة أو خارجها طيلة المدة اللازمة لذلك، دون أداء أو دفع أي رسوم جمركية عليها.

2-2/ **الفحص:** ويتم في هذه العملية فحص السلع ومعاينتها للتحقق من سلامتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة دون أن يتطلب ذلك أداء أو دفع رسوم جمركية عليها.

2-3/ **التحويل:** ويقصد به أن السلع الداخلة للمنطقة تخضع لسلسلة من العمليات منها: التنظيف، إعادة التعبئة، التغليف، الفرز، وهذا دون المساس بجوهر السلع.

2-4/ **التصدير:** وهي أن البضائع أو السلع الموجودة في المناطق الحرة التجارية موجهة للتصدير إما الأسواق الدولية، أو في اتجاه السوق المحلي، وتخضع هذه السلع لنفس إجراءات التي تعامل بها السلع المستوردة من الخارج.

<sup>1</sup> زنبقة بحيرة، مناطق التجارة الحرة...مدخل النمو والتكامل ، <http://www.manqol.com/topic/?t=3605> ، تاريخ الإطلاع

2016/02/04، على الساعة 14:30.

<sup>2</sup> كريم جاز، مرجع سابق، ص 30.



وتمتاز المناطق الحرة التجارية بعد خصائص أهمها ما يلي<sup>1</sup> :

- أنها ذات موقع محدد ومغلق.
- غالبا ما توجد بميناء، أو بمطار أو بالقرب منهما.
- تشمل كل ميناء أو المطار، أو كل الندينة المجاورة لهما، كما يمكن أن تشمل جزءا منهما.
- العمليات الجارية بها ذات طبيعة تجارية، كما يمكن أن تجري بها عمليات التخزين، وحتى التحويل.
- أن الشركات المستفيدة منها تتمثل بالأساس في شركات الاستيراد والتصدير، وكذلك بائعي الجملة.

**3/ تطبيقات و أشكال المناطق الحرة التجارية** : تأخذ في تطبيقاتها عدة أشكال منها<sup>2</sup> :

**3-1/ الميناء الحر " Le Port Franc "** : ويمثل الشكل القديم الذي ظهرت به المناطق الحرة منذ

زمن بعيد من طرف بلدان حوض المتوسط، ثم انتشر عبر العالم. هذا الشكل لعب دورا كبيرا في ظهور وتطور التجارة في البحر الأبيض المتوسط، أوروبا الشمالية، وحديثا في الشرق الأوسط.

ويعرف هذا الفكر اتساعا حديثا حيث طبق بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1934 ويعرف بـ

"مناطق التجارة الخارجية" - **Foreign Trade Zones** - . وهذا النوع يتخصص في نقل البضائع،

تخزين السلع، النشاطات التجارية المحضنة، حيث يمكن للمنتجات أن تتركب، تنتج و تجمع داخل هذه المجالات. فإن أنشطة الميناء الحر هي نفسها المنطقة الحرة التجارية حيث يمكن الاختلاف بينهما في

الموقع الجغرافي للنشاط والقدرة على الشحن والتخزين كما يتميز بقدرته الواسعة على استقبال البضائع

نظرا لما يحتويه من وسائل نقل وهياكل تبريد وتهوية وغيرها. ومثال ذلك ميناء بور سعيد بمصر و ميناء

سنغافورة. إلا أنه تجدر الإشارة أن المزايا الاقتصادية التي تظهر من هذا الشكل من المناطق هو تسهيل

حركة التبادلات التجارية الدولية، كسرعة عمليات النقل، تطوير السياحة وإيجاد فرص عمل جديدة.

**3-2/ المتاجر غير الحكومية " Les boutiques hors douanes "**

هي اتساع لفكرة المنطقة الحرة التجارية، إذ تعتبر مناطق حرة تجارية متخصصة في البيع بالتجزئة

خارج الجمارك، وتكون عادة في الموانئ أو المطارات أو محطات السكك الحديدية. أين تعرض على

المسافرين بضائع و سلع دون الخضوع إلى الرسوم الجمركية وغيرها. ويرى الاقتصادي " باسكال لوغر "

أن هذه المناطق الحرة الصغيرة للتجزئة ليس لها أهمية كبرى على المستوى الاقتصاد الكلي ما عدا في

البلدان المحاذية للجزر والتي تعرف إقبالا كبيرا للسياح كجزر " الكرايبب " مثلا، أين تحقق هذه المتاجر

<sup>1</sup> مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص 46.

<sup>2</sup> زوينة ريال، مرجع سابق، ص ص 15-16.

مداخل معتبرة. حيث يرى بعض الاقتصاديين بأن المتاجر غير الحكومية لا يمكن اعتبارها دائما كمناطق حرة، حيث أن الإعفاءات الموافقة ليست دائما ذات طبيعة جمركية كما هو الحال في المناطق الحرة التقليدية، إذ أن أكثر الإعفاءات تكون ضريبية على السلع الكمالية أو تكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة، بدليل أن السلع المباعة في هذه المتاجر غير حكومية تعرف أسعارها ارتفاعا مقارنة بما هو عليه خارج هذه المتاجر.

### 3-3/ المخازن الحرة " Les magasins Francs "

المخازن الحرة نوع من أنواع المناطق الحرة ذات الطابع التجاري، وتعتبر توسعا لفكرة المناطق الحرة التجارية. فهي تتمتع بإمكانيات لممارسة نشاطات أخرى تتعدى حدود الشحن والتخزين، وتتمتع كذلك بالنظام الجمركي المعروف بالتحسن الفعال " **perfectionnement actif** "، فهذا النظام يسمح بتقييم المركبات المخزنة بالمنطقة دون الأخذ بعين الاعتبار الرسوم والحقوق، ويمكن ذكر بعض العمليات المتاحة بمستودعات التخزين<sup>1</sup>:

لل فحص وأخذ عينات من السلع.

لل التصليح في حالة العطب.

لل عملية تصنيف وترتيب السلع و المنتجات.

لل التنظيف وإفراغ البضائع وتغليفها.

لل تثبيت البضائع على أعمدة العرض.

### 4/ الأهمية النسبية للمناطق التجارية الحرة : وتتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

لل تفوق الأهمية النسبية في الاقتصاد العالمي لهذه المناطق، أهميتها النسبية في المساحة والسكان. ففي الوقت الذي تشغل فيه هذه المناطق نحو 42.5% من مساحة اليابس ويسكنها نحو 1300 مليون نسمة وهو ما يعادل 22% من سكان العالم البالغ عددهم أكثر من 6 مليارات نسمة مع نهاية القرن العشرين. و نجد أن هذه المناطق تستحوذ على نحو 80% من مجموع الناتج القومي العالمي، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل في دول هذه المناطق.

<sup>1</sup> زوينة ريال، مرجع سابق، ص 17.

<sup>2</sup> عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2004، ص ص 193-196.

- للضخامة الإنتاج الاقتصادي بحيث تكاد تسيطر على الإنتاج العالمي ويتجلى ذلك في :
- ضخامة الإنتاج من موارد الطاقة بجميع أشكالها، فقد وصل نصيب هذه الدول إلى أكثر من 40% من إنتاج العالم من الطاقة.
  - ارتفاع نسبة الإنتاج من بعض المعادن.
  - ضخامة إنتاج الصناعات التحويلية.

للارتفاع نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية في معظم دول المناطق التجارية الرئيسية ولاسيما في دول أوروبا الغربية حيث تزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عن 46% من المساحة العامة لهذه الدول وفي الولايات المتحدة تبلغ هذه النسبة 48% ولكنها تنخفض إلى 28% في روسيا بسبب وجود مساحات كبيرة مازالت لم تدخل في طور الاستثمار.

للعكس توزيع القوى العاملة على الأنشطة الإنتاجية المختلفة مستوى التقدم الاقتصادي للمناطق التجارية، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعات التحويلية مقارنة بالحرف الإنتاجية الأخرى .

للهيمنة هذه المناطق على التجارة العالمية.

#### 5/ فوائد وسلبيات مناطق التجارة الحرة

إن للمناطق الحرة التجارية عدة فوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية، كما لا تخلو من السلبيات التي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى، وسنوجز أهم هذه المزايا والسلبيات في الآتي<sup>1</sup>:

#### 5-1/ فوائد مناطق التجارة الحرة : وتتمثل أهمها في :

للخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.

للإنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.

للتوفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.

<sup>1</sup> أحمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة : 18-19 ربيع الأول 1425 هـ الموافق لـ 8-9 ماي 2004 م، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005، ص ص 152-153.

لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.

لزيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.  
لإستخدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.

لعمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها.

لضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.

لتسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.

**5-2/ سلبيات مناطق التجارة الحرة :** تختلف هذه الأخيرة من دولة إلى أخرى حسب مرونة أو

صرامة نظم مراقبة لعمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة بها عن الاقتصاد القومي، وتتلخص أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:

لقد تحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة، مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، ويضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزنة الدولة.

لوجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع، وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليس إنتاجية.

لحرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الأخيرة للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.

لصعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.

لتركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله.

<sup>1</sup> أحمد باشي، مرجع سابق، ص 153.

### ثانيا : المناطق الحرة الصناعية Z.F.I

المتأمل والمتمعن في التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمدن والمناطق الصناعية في العالم نجد أنها لم تضع تعريفا محددًا للمنطقة الصناعية، وإنما وضعت تحديداً لحدود المنطقة أو الإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل تلك المنطقة الذي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق، فهناك تعاريف متعددة للمنطقة الصناعية منها<sup>1</sup> :  
هي أنها "عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم". فتعرف أيضا : " بأنها مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملاً محفزاً لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذا الحاجة، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات، ويصبح كل مشروع مسئول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة.

غالبًا تتواجد المناطق الصناعية على أطراف، أو خارج المنطقة السكنية الرئيسية لبلدة ما، وعادةً ما تتوفر فيها وسائل مواصلات، من ضمنها الطرق والسكك الحديدية، وعادة ما تقع المناطق الصناعية على مقربة من مرافق النقل، وخاصةً حيث تتواجد وسائل نقل أكثر من واحدة : الطرق المزدوجة، والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ.

فالمناطق الحرة الصناعية: " هي عبارة عن مناطق حرة صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل: " الصرافة، الحلي، الغاز، الالكترونيات الملابس... الخ"، ويمكن للشركات المستثمرة في هذا النوع من المناطق أن تأخذ أي موقع لها في أي مكان ومثالها مناطق صناعة الحلي الهندية وينطبق على كل من برمودا، اليابان، كوريا الجنوبية، بنما وتايوان "<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد إبراهيم نائل، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة (حالة دراسية مدينة عزة الصناعية)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين، 2011-2012، ص 18.

<sup>2</sup> زنيقة بحيرة، مرجع سابق.

ثالثا : المناطق الحرة الخدمية : Z.F.T

تعددت أشكال وصور هذا النوع من المناطق الحرة وهي<sup>1</sup>:

**1/ المناطق الحرة المصرفية:** وتعرف بأنها " مساحة محددة جغرافيا، أين البنوك بمختلف الجنسيات تمارس أنشطتها بحرية، شرط أن تتعامل مع غير المقيمين وبعملات غير عملة البلد المضيف"، حيث تحولت حاليا لمراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة، وتقوم بقبول الإيداعات وتقديم القروض وفق أسهل الاجراءات، فهي تنحصر على منطقة معينة أو مدينة أو قد تمتد فتشمل الدولة بأكملها. ويطلق عليها أحيانا المراكز المالية أو تسهيلات البنوك الخارجية، وظهر هذا النوع من المناطق الحرة خلال عقدي الستينات والسبعينات، وذلك مع نمو نشاط سوق المال الأوروبي الخاص بوجود فوائض ضخمة من العملات الحرة غير المقيمة.

**2/ المناطق الحرة للتأمين :** وهي مناطق تعمل بنفس الأنظمة التي تسير عليها المناطق الحرة المصرفية وتستفيد كغيرها من المناطق الحرة من التسهيلات والحوافز الجمركية والإدارية التي تقدمها الدول المضيفة وأولى مناطق التأمين الحرة في العالم عرفت بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي بريطانيا سنة 1980.

**3/ المناطق الحرة الإعلامية :** وهي مناطق يتم بداخلها إنتاج الأفلام والمسلسلات، وغيرها من البرامج التلفزيونية، ومن بين البلدان السبابة في هذا المجال نجد كل من الأردن، مصر، سوريا.

**4/المناطق الحرة التكنولوجية :** وهي مناطق يتم بداخلها معالجة المعلومات ( الانترنت، البيانات)، حيث تقوم هذه المناطق بتشجيع الأنشطة التكنولوجية بمختلف أنواعها، وتمنح هذه المناطق مزايا عديدة أهمها التسهيلات التقنية وتوفير المعدات الالكترونية المتطورة، وتعد منطقة دبي للانترنت هي أول منطقة حرة في العالم للأعمال الالكترونية.

**5/ المناطق الحرة المتعددة التخصصات:** وتسمى أيضا بمجمعات الأعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر، حيث تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي ...، وتقسم هذه المناطق إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة.

<sup>1</sup> كريم جابز، مرجع سابق، ص ص 33-34.

### المبحث الرابع : أهداف الدول من إنشاء مناطق الحرة ومعوقات إنشائها

تهدف معظم الدول إلى بلوغ مجموعة من الأهداف بنظرها تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إقامتها للمناطق الحرة على أراضيها، ولتحقيق ذلك لابد أن تتمتع أي دولة بالخصائص التي تساعد على إنشاء تلك المناطق الحرة (سبق ذكرها )، وإن لم يتحقق ذلك فإنه راجع لمجموعة من المعوقات تقف في وجه تلك الدول، وهذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين

من الأهداف المتعددة التي يجنيها المستثمرون المحليون والأجانب من المناطق الحرة نظرا للتسهيلات الممنوحة فيها، فهي تعد قبلة للاستثمارات الأجنبية، وتعد أهم الأهداف فيما يلي<sup>1</sup>:

##### أولا : الحوافز والتسهيلات الممنوحة : حيث يستفيد المستثمرون من الحوافز الجبائية من إعفاءات

ضريبية وإلغاء الرسوم التي تنقل كاهل المستثمرين ورجال الأعمال، الإعفاءات الجمركية والتسهيلات الإدارية المختلفة التي تمنحها المناطق الحرة، لجذب وتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري فيها.

##### ثانيا : اليد العاملة الرخيصة : الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية

المختلفة، خاصة في البلدان النامية، والتي توفر أيدي عاملة من كل الفئات وبتكاليف مغرية، حيث يجد رجال الأعمال ضالته في هذه الدول خاصة في ظل التكاليف المرتفعة والأجور العالية في الدول المتقدمة مما يدفع المستثمرين إلى التوجه نحو هذه المناطق.

##### ثالثا : الموقع الاستراتيجي : يساعد الموقع المتميز والاستراتيجي للمناطق الحرة، في سهولة إيصال

السلع والمنتجات المصنعة في الأوقات المناسبة، وبأقل التكاليف ممكنة، من خلال استخدامها كمستودعات تخزينية قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

##### رابعا : توفير المواد الأولية : التمتع بما يتوفر من مواد أولية أو أي سلع يحتاجها المشروع من

السوق المحلي، خاصة في الدول التي تحوي على مواد خام متنوعة، حيث توفر على المستثمر عدة امتيازات منها تكاليف استيرادها من نقل وشحن وريح الوقت.

#### المطلب الثاني : أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة

<sup>1</sup> عائشة سالم الحاجي، المناطق الحرة أداء لرفع الكفاءة، الملتقى العربي الأول حول " الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة "، الشارقة، الإمارات، 28-31 مارس 2005، ص 47.

تسعى الدول لتحقيق عدة أهداف من إنشاء المناطق الحرة ومن أهمها<sup>1</sup>:

**أولاً :** استخدام المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي

بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على هذه الاقتصاديات، وتأقلم معها أولاً بأول.

**ثانياً :** تسريع عملية النمو الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة

في النهضة الاقتصادية التي يشهدها العملاق الاقتصادي الصيني.

**ثالثاً:** العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المنشأة للمناطق الحرة، التي لا تمكنها

إمكانياتها المادية أو التكنولوجية من الاستفادة منها بالصورة المطلوبة.

**رابعاً:** توسيع قاعدة التصنيع وتنمية الصادرات.

**خامساً:** مساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول المضيفة من خلال

زيادة الموارد الغير مباشرة الناتجة عن هذه المناطق المتمثلة في زيادة دخلها من رسوم الملاحة والمرور

والتأمين ورسوم الخدمات.

**سادساً:** إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في

الصناعات والشركات المتواجدة بصورة مباشرة في المناطق الحرة.

**سابعاً :** تطوير الجهاز الإنتاجي والصناعة الوطنية عن طريق مساهمة هذه الأخيرة في توفير

احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الانتاج المحلية، أو القيام بإجراء بعض العمليات

التكميلية لمنتجات هذه المشروعات.

**ثامناً :** توسيع نطاق التجارة الخارجية باجذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركز يعاد

منه التصدير إلى مختلف دول العالم وكذلك استيراد المواد الأولية والقيام بتحويلها أو استخدامها في بعض

المراحل الصناعية مما يتيح تنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد.

**تاسعاً :** تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية

للمناطق المختلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزاً حضارياً يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية

إلى المدن الكبيرة .

**عاشراً :** جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن المناطق الحرة آتارها دعائية للنهضة الاقتصادية،

تدفع لجذب الاستثمارات داخل وخارج المناطق الحرة.

**المطلب الثالث : معوقات إنشاء المناطق الحرة**

<sup>1</sup> لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص 60-61.



قد يكون من السهولة أن تقرر دولة ما إنشاء منطقة حرة على إقليم من أقاليمها، وقد تتوفر على بعض المقومات وتوفر عدد من عوامل النجاح، ولكن يمكن أن تصادف المنطقة الحرة العديد من العوائق، سواء تلك المتعلقة بفكرة إنشاء المناطق الحرة، أو تلك التي تعيقها أثناء التنفيذ، أو التي تنتج من التطبيقات الغير مدروسة أثناء التشغيل، وجميع تلك العوائق ينتج عنها في النهاية فشل المناطق الحرة في تحقيق أهدافها، وبالتالي لا بد من اتخاذ أقصى التدابير في سبيل تذليل الصعاب التي سوف تعوق نشاطات المناطق الحرة. ومن ضمن العوائق المتداولة في معظم المناطق هي كالتالي<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول : المعوقات السياسية والأمنية

يؤدي عدم الاستقرار السياسي وما يرافقه من اضطرابات وتوترات على زيادة حجم المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الدولة، والتسبب في حالة من القلق الدائم لدى المستثمرين وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة ويدفع بهم إلى الهروب إلى الخارج، كما يلعب التطرف الديني والنزاعات الطائفية أو العرقية إلى وجود مناخ سياسي متوتر. وكل هذا يقود إلى انعكاسات سلبية على استقرار الاستثمارات. أما الأمن فهو يعتبر أهم معوقات الاستثمار سواء في المناطق الحرة أو غيرها، حيث تلقي الحوادث الأمنية بظلالها على الوضع الاقتصادي في الدولة المضيفة، فيقوم المستثمرون بالفرار خوفا على أموالهم و استثماراتهم إلى أماكن أكثر أمنا.

#### الفرع الثاني : المعوقات الاقتصادية والمالية : ويندرج ضمنها ما يلي<sup>2</sup>:

للعدم وضوح أو استقرار سياسة وإستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.

للعدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي ( التضخم\*، سعر الصرف\*\*، السياسات المالية،..).

للعدم توفر الصناعات الوسيطة في السوق المحلية المساعدة للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.

<sup>1</sup> كريم جازير، مرجع سابق، ص ص 60-61.

<sup>2</sup> محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2007، ص 189-191.

\*التضخم : هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كمية السلع والخدمات  
\*\* سعر الصرف : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

للعدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات لليد العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيضة، أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.

#### الفرع الثالث : المعوقات التشريعية والقضائية: ويندرج ضمنها ما يلي:

للعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة وتضاربها، الغموض وعدم وضوح الذي يشوب بعض نصوصها التعديل والتغيير المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار بالمناطق الحرة أو خارجها ما يجعل المستثمر في قلق دائم.

لصيغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها ما يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستثمار بهذه المناطق.

#### الفرع الرابع: المعوقات المتعلقة باليد العاملة

للتأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية (الإضرابات والمطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الانتاج وعملياته.

للعدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيضة.

للتفضيل العمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية والوظيفية على العمل بالمناطق الحرة.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لموضوع التكتلات الاقتصادية، وتبسيط الضوء على درجة من درجات هذه الأخيرة والتمثلة في منطقة التجارة الحرة، نستنتج ما يلي :

لقد إن الدوافع السياسية والهواجس الأمنية التي شهدتها العالم، أدت بالضرورة إلى تغيير مفهوم الإقليمية التقليدي إلى مفهوم أكثر شمولية برز باسم الإقليمية الجديدة، والتي تهدف إلى جعل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسطية بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى.

لقد يعبر التكتل الاقتصادي عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة.

لقد انتقلت التكتلات الاقتصادية في مضمون نشاطها عن الهدف الأساسي من إنشائها، حيث كانت تهدف إلى المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق العالمية في ظل مختلف التغيرات، فأصبحت الآن تكتلات احتكارية تعمل على تعظيم الأرباح فقط غير مكترثة بالآثار السلبية والوخيمة التي غالبا ما تتحملها الشعوب الفقيرة.

لقد إن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول، مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الاختلافات في تلك السياسات.

لقد إن الهدف من إقامة مناطق التجارة الحرة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية تحقيق مزايا التكتلات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. وتختلف الأهداف باختلاف مصالح الدولة المضيفة والمستثمرين في المناطق الحرة.

لقد وللمناطق الحرة بصفة عامة معوقات تحد بعض الدول من قيامها على أرضها، كعدم الاستقرار السياسي الذي يرافقه بعض الاضطرابات التي تؤثر سلبا على مسار حركة المستثمرين، وخوفهم على أموالهم ومصالحهم جراء الحوادث الأمنية التي تجوب الدولة المضيفة.

لقد وللمناطق التجارية الحرة بصفة خاصة عدة فوائد لعل أهمها عمل الدولة على زيادة الاستفادة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكاناتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها، بغرض زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

**تمهيد:**

رغم تعدد الموضوعات الداخلة في دائرة اهتمام العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن دراستنا في هذا الفصل سوف تقتصر على البحث في بعض جوانب تلك العلاقات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بعمليات التجارة الخارجية، وما تثيره هذه الأخيرة من مشكلات. فسنتناول بالعرض والتحليل أهمية التبادل التجاري الذي يعتبر أحد القطاعات الحيوية في مجتمعات الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء، إلى جانب معرفة أهم النظريات و الاتجاهات الفكرية في الأدب الاقتصادي المفسرة لقيام التجارة الخارجية، كما سنحاول تسليط الضوء على سياسات التجارة الخارجية، إلى جانب أهم المخاطر المؤثرة عليها وتقنيات تسييرها، لنأتي في ختام هذا الفصل لإبراز العلاقة النظرية بين التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية وأثر مساهمة الأولى في توسيع حجم هذه الأخيرة.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية جاءت معنونة كالآتي:

**المبحث الأول:** ماهية التجارة الخارجية

**المبحث الثاني:** سياسات التجارة الخارجية

**المبحث الثالث:** مخاطر التجارة الخارجية وتقنيات تسييرها

**المبحث الرابع:** أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية

### المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

في البداية لا بد من توضيح المقصود بالتبادل الدولي و التجارة الدولية، وتعديل وضبط المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية التي نشط الاهتمام بها منذ عقود بدافع الحاجة إليها، ليقاس من خلالها تقدم أو تأخر هذه الدولة عن تلك...، فلا بد من إسقاط المفهوم الكلاسيكي للتجارة الخارجية الذي أصبح لا يقتصر فقط على الصادرات والواردات أي على التبادل السلعي الدولي، وإنما اشتمل وبصورة مؤكدة على التجارة غير المنظورة أي التبادل الخدمي الدولي، كل ذلك راجع للدور الذي يلعبه التبادل الاقتصادي الدولي في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية. وعليه فقد ركزت الدراسة في هذا المبحث من خلال مجموعة من المطالب، أهم ما يتعلق بالتجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها، إلى جانب السياسات المطبقة عليها.

#### المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية

ظهرت التجارة بأوسع اتجاه لها منذ عام 1865 واستمرت في التوسع حتى الوقت الحاضر حتى أصبحت عالمية في محتواها ودوافعها واتجاهاتها ، وفي الحقيقة أن التجارة الحديثة تأسست في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وقبل هذه الفترة كانت التجارة مقتصرة على أقاليم معينة من العالم مثل إقليم البحر المتوسط وبعض أقطار الشرق الأقصى والوطن الغربي ، و ظهور التجارة الدولية كانت نتيجة عاملين هما: الاستعمار السياسي و الثورة الصناعية.

#### الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية

مع نمو التجارة الخارجية واتساع نطاقها واشتمالها على تدفقات الخدمات وحركة رؤوس الأموال جاء مصطلح " التجارة الدولية " ليمثل المفهوم الأكثر اتساع للتجارة لخارجية، وحيث أن نظريات التجارة الخارجية (وكذا سياسات التجارة) قد ركزت على المعاملات بين الدول في مجال السلع، فسوف نستخدم في هذا المبحث مصطلح " التجارة الخارجية " <sup>1</sup>.

**التعريف الأول:** لا بد من التطرق أولاً إلى معاني التجارة حتى يتسنى لنا إعطاء مفهوم دقيق وشامل

للتجارة الخارجية، وسنوجز ذلك في الآتي <sup>2</sup>:

<sup>1</sup> متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر، عمان، 2011، ص 17 .

<sup>2</sup> سلامة سالم سالم، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ( التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة 2007 )، أعمال مؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أوراق أعمال المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ، جامعة الدول العربية، ص 48.

**أولاً : المعنى اللغوي**

معنى التجارة المتداول بين الناس يكاد يكون قاصراً على مبادلة السلع بهدف الربح ويتفق هذا مع المعنى اللغوي لكلمة (تجارة) فهي تقلب المال لغرض الربح وقد عرف العلامة ابن خلدون التجارة في مقدمته بأنها : محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء . وهذا يعد أبسط الأعمال التجارية وهو شراء سلعة من أجل بيعها بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح .

**ثانياً : المعنى الاقتصادي**

المعنى الاقتصادي لكلمة تجارة يندرج على عملية الوساطة والتوسط بين منتج ومستهلك . وينجم عن ذلك خروج نوعين من الأعمال عن نطاق التجارة وإن كانا يقعان على طرفي خط النشاط الاقتصادي، النوع الأول: هو ما يقوم به المنتج الأول للسلعة وخاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات الزراعية . أما النوع الثاني: فهو ما يقوم به المستهلك الأخير من أفعال تقتصر على شراء السلعة بهدف استهلاكها والانتفاع بها، ومن هنا نجد تلاقياً بين المعنى اللغوي للتجارة والمعنى الاقتصادي لها، والذي بدوره يتمثل في النشاط والأعمال المتصلة بتداول السلع.

**ثالثاً : المعنى القانوني**

في هذا المعنى يتسع مفهوم التجارة ويتجاوز المفهوم اللغوي والاقتصادي ليشمل تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ما تسمى بالصناعات التحويلية، وأيضاً يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري والجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتأمين وغيرها.

**التعريف الثاني:** يقع الكثيرون في خطأ شائع وهو عدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة

الدولية<sup>1</sup>:

**أولاً: اصطلاح التجارة الخارجية:** يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول

أخرى أو مجموعة من الدول.

**ثانياً : اصطلاح التجارة الدولية:** يشير إلى نظرية شمولية، أي مجمل العلاقات التي تتم بين دول

العالم مجتمعة.

<sup>1</sup> متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 19.

**ثالثا: المفهوم العام للتجارة الخارجية:** " هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. وقد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية، مثل ما حدث مع تكتل الاتحاد الأوروبي.

**التعريف الثالث:** تعرف التجارة الخارجية على أنها: " فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي ، في صورته الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال " <sup>1</sup>. إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية.

**التعريف الرابع:** تعد التجارة الخارجية <sup>2</sup>: " الطابق العلوي للبناء الاقتصادي أو بمعنى آخر قمة البنيان الاقتصادي لأي دولة فتعد التجارة الخارجية خلاصة ذلك البنيان الاقتصادي بدعائه الزراعية والصناعية والتعدينية وكافة جوانبه الاقتصادية ، فهي تعد نتاجا للتفاعل بين الإنتاج والاستهلاك فالتجارة هي المرآة العاكسة لأنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك في أي دولة ".

### الفرع الثاني: الاختلافات الجوهرية بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

وتختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في أن الأولى تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية ، وموانع جغرافية وأنظمة وقوانين وآليات ، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية المحلية ، ويمكن إجمال أهم العوامل التي تؤدي إلى وجود فروق واختلافات بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية في الآتي <sup>3</sup> :

1/ انقسام العالم إلى وحدات سياسية مستقلة وهي الدول.

2/ انفصال الأسواق وبالتالي:

❖ اختلاف العقائد والنظم الاقتصادية من دولة إلى أخرى.

❖ اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين دولة وأخرى.

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 08.

<sup>2</sup> يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجمهورية العربية الليبية (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2007، ص 09.

<sup>3</sup> عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص ص 17-18.

❖ اختلاف طبيعة الأسواق الدولية عن مثيلاتها الوطنية.

❖ اختلاف وحدات التعامل النقدي بين دول العالم.

3/ إمكانية تحرك عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة مقابل القيود على تحركات عناصر الإنتاج عبر الحدود .

4/ اختلاف السياسات التجارية التي تتبعها الدول المختلفة .

وينتج عن هذه الطبيعة المميزة للتجارة الخارجية ضرورة القيام بمعالجة نظرية وتطبيقية منفردة لموضوعات التجارة الخارجية، ويمكن القول إن هذه المعالجات تشكلت من تراكم نظري وتطبيقي اقتصادي.

### الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث ان اهم مميزاتها انها تمكن الدولة من ان تستفيد من مزايا الدول الاخرى. فلو ان كل دولة اغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت اشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع انتاج كل ما تحتاج اليه ولو ان الانسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعين بالمطاط الصناعي على المطاط الطبيعي مثلا ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد ان دولة ما كانجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من انها قادرة على انتاجها محليا لان تكلفتها عند صناعتها اكبر مقارنة باستيرادها<sup>1</sup> .  
وتكمن أيضا أهمية التجارة الخارجية في الآتي<sup>2</sup>:

➤ كما تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية ، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وتصريف ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

➤ قد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية والإقليمية خلال العقود الأخيرة في زيادة حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم ، ولعل أحد أهم خصائص التجارة الخارجية هو إمكانية كسب جميع الدول من التجارة دون أن يخسر أحدا ، وذلك لما تتركه من آثار إيجابية على الكفاءة والرفاهية الاقتصادية.

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه، الجزائر، 2010، ص ص 12-15.



➤ تكمن اهمية التجارة الخارجية في أنها تعمل على زيادة رفاهية البلد من خلال توسيع قاعدة الخيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار .

➤ كما تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا أساسيا على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الانتاجية المتاحة ،وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها ، وقدرتها على الاستيراد ، وانعكاس ذلك على الميزان التجاري .

➤ إن الدول النامية تعيش في ظل انخفاض الانتاجية والاستثمارات ، وللخروج من دائرة الفقر يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا هاما وذلك عن طريق تشجيع الصادرات وما ينتج عن ذلك من مكاسب جديدة في صورة دخول رؤوس الأموال أجنبية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات والنهوض بالتنمية الاقتصادية. ولعل أبرز تلك الأهمية التي تتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي<sup>1</sup>:

➤ لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول ، وهذا يوجد الكثير من الأرباح أو توقفها ( العملية التجارية ) لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة ، لذلك يمكن القول أن التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي .

➤ تعد أيضا التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها ، مما يعزز قدرة الدولة لامتلاكها السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار ، كما أن تلك السيولة تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء.

➤ كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات ، فهي تعتبر مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع والخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة.

وعليه تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري، كما أنها لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من الفقر وخاصة عند

<sup>1</sup> عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري، عمان، 2015، ص ص 17-20.

تشجيع الصادرات. فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع: خصائص التجارة الخارجية

تمتاز التجارة الخارجية بمجموعة من الخصائص ويمكن إجمالها فيما يلي<sup>2</sup>:

للـ تمتاز بأنها عملية تبادلية للسلع والخدمات بين الدول، وربما تكون تلك المبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي، أو ربما بهدف السيطرة والاستحواذ على الأسواق الخارجية.

للـ تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج، بحيث تبذل كل دولة طاقاتها وتسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها وتوريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول.

للـ تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي، وهذا يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، ومن هنا تبدأ عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية والعالمية. وقد تتفاوت الدول في هذا المجال من حيث الوسائل الدعائية والإعلامية والقرب من الأسواق المستهدفة وتميز الإنتاج لدى تلك الدول إلى غير ذلك من الأسباب.

للـ تعمل التجارة الخارجية إلى ضمن منظومة حدود القانون التجاري الدولي بهدف تنظيمها، فقد وقعت عبر العقود الماضية العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تعزز كمية وحجم التجارة الخارجية وتنظم انتقال السلع والخدمات بين الدول.

للـ تعتمد التجارة الخارجية على الأسعار الدولية المعلومة والمعلنة للسلع بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية، فقد يتم الاتفاق على تسعير السلع والخدمات من قبل قانون العرض والطلب مما يعمل على إحداث توازن في الكميات المعروضة والكميات المطلوبة.

للـ وأخيرا تعتبر مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد من البلدان فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها، ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل القومي، وانخفاض البطالة... وغيرها من المؤشرات الإيجابية لدى الدولة.

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup> عطا الله الزبون، مرجع سابق، ص ص 20-22.

### المطلب الثاني: العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الخارجية وتطورها

إن الواقع يؤكد أن جانبا كبيرا من التجارة الدولية يتم بين دول متشابهة في ظروفها ، أو من حيث تماثل المنتجات المصدرة أو المستوردة فيما بينها ، لذا سوف نحاول من خلال هذا المطلب إسقاط الضوء على بعض العوامل التي تحدد لنا الاتجاه العام للتجارة الخارجية و قيامها بشكل صحيح ، لنرى بعدها بشكل مبسط أهم التطورات التي مرت بها التجارة الخارجية ، منذ العصور القديمة مروراً بالعصور الوسطى إلى غاية العصر الحديث .

### الفرع الأول : العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة " الندرة النسبية "، فبغض النظر عن الزمان أو المكان ،هناك محدودية في الموارد الاقتصادية حيث إن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة وإن تفاوتت ذلك مع الزمان والمكان، من ناحية أخرى فإن هذه الموارد تصبح أكثر محدودية إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها ويرجع ذلك إلى أن الحاجات البشرية بطبيعتها أيضا وجدت غير محدودة لاتسامها بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط وهذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن انتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الانسانية ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب من الاقتصاد استغلالا مثاليا لا هدر فيه وهذا يعني انتاج أقصى ما يمكن انتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف وحيث إن مشكلة الندرة النسبية هذه تواجه كل الدول ولكن بدرجات متفاوتة<sup>1</sup> .

إن التيارات التجارية التي ترتبط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوتت في أهميتها بتفاوت الظروف، بحيث تكون تلك العوامل مترابطة ومتفاعلة بشكل صحيح، ويمكن إرجاع أهمها إلى<sup>2</sup>:

**أولا: سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول :** وترتكز مصادر الثروة في بعضها ، والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية بحيث تتلخص صادرات عدد من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين وإذا كانت الدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة الطبيعية شكل موارد أولية صناعية، قد استطاعت عن طريق التقدم العلمي أن تدخل كثيراً من التنوع على قائمة صادراتها من خلال التصنيع المبكر .

<sup>1</sup> عوض طال، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 11.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح ، الإسكندرية، 2003، ص ص 63-64.

**ثانياً: العوامل السياسية:** وهي تلك العوامل التي مكنت الدول من السيطرة وبسط نفوذها على دول تابعة لها، فإن الدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل الموارد الأولية لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خصوصاً وأنها في مرحلة مبكرة من تاريخها الحديث كانت خاضعة للنفوذ الاستعماري الأجنبي.

**ثالثاً: حجم الدولة:** أي المساحة التي تشغلها، والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة، بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير. هذا الأخير يتطلب حداً أدنى من سعة الأسواق يسهم في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.  
من بين تلك العوامل أيضاً<sup>1</sup>:

**رابعاً: العلم الكامل بأحوال السوق المختلفة :** لأن العلم الكامل بأحوال السوق الدولية غير متوفر، فلا شك أن العامل السياسي يلعب دوراً كبيراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية.

**خامساً: تغير الميزة النسبية:** إن العوامل التي تتفاعل في تشكيل اتجاهات التخصص الدولي لا تبقى ثابتة عبر الزمن، فهي تتغير بتغير العوامل التي تداخلت في تشكيله، إذا ما تغيرت الأذواق مثلاً فإنه ليس من الممكن فقط أن تتغير أنماط الطلب بل تتغير التجارة نفسها وهذا ما يسمى **بأثر التقليد والمحاكاة\***.

**سادساً: التجارة ونفقات النقل:** تؤثر هذه الأخيرة في تيار واتجاه التجارة الخارجية، فإذا كانت نفقات النقل كبيرة بحيث تفوق الفرق في الثمن قبل التجارة فإن ذلك يحول دون قيام تبادل تجاري دولي. ولا شك أن التقدم العلمي في قطاع النقل والاتجاه العام إلى انخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وكذلك إدخال سلعاً جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات نقلها مرتفعة تحول دون تداولها تداولاً مربحاً.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 65-67.

\***أثر التقليد والمحاكاة :** وهي تلك الأذواق الجديدة المكتسبة من طرف المستهلكين بالدول النامية، لتعرضهم لذلك العدد الهائل من السلع التي تنتجها التجارة الخارجية. وبصفة عامة فإن هذه الأخيرة حققت قدراً كبيراً من التجانس في الأذواق.

**سابعاً: الشركات متعددة الجنسيات:** وتصدق هذه الظاهرة في أسواق التصدير والاستيراد الدولية فيما يتعلق بالفروع الانتاجية التي تغلب فيها المشروعات الصغيرة أو المتوسطة والتي تخضع بدورها لعدد قليل من المشروعات التجارية الكبيرة، والتي لها انعكاسات واضحة على هيكل التجارة الخارجية.

### الفرع الثاني : تطور التجارة الخارجية

لقد مرت التجارة الخارجية في مسارها التطوري عبر مراحل عدة متأثرة بالفكر الاقتصادي السائد في كل فترة من العصور وهي كالاتي<sup>1</sup>:

#### أولاً : التجارة في العصور القديمة

عرفت التجارة منذ أن قررت العائلات البدائية تخصيص أنشطتهم اليومية، فبدلاً من قيام كل عائلة كوحدة بزراعة المحاصيل والصيد للحصول على اللحوم وصنع الآلات والعدد، فقد لجأت إلى تطوير مهاراتها في أحد هذه المجالات و اتجرت بفائض إنتاجها مع فائض سلعة العائلة الأخرى وهو ما عرف آنذاك بالمقايضة، أي تبادل سلعة بسلعة وهو أول أوجه التجارة. ثم تطورت شيئاً فشيئاً بتطور الحاجيات وتزايد كثافة العائلات، إلى أن بلغت زمن المصريين القدماء والفقهيين والبابليين والإغريق الذين تبادلوا التجارة عبر البحر المتوسط، لكن هذه المبادلات كانت في حدود ضيقة لا تتجاوز الحاجة إلى السلع الرئيسية اللازمة للغذاء والكساد.

#### ثانياً : التجارة في العصر الإسلامي

عرفت التجارة في هذا العصر بحرص المسلمين على أن تكون هناك أسواق واسعة تنافسية في بلادهم ومن جاورهم من الأقطاع. فلقد اتصفت التجارة الإسلامية في البداية على استخدام الطرق البرية نظراً لنقص المعرفة بعلوم البحر، إلى أن اتخذت الخليفة معاوية الأسطول البحري حيث عرفوا علوم البحر وارتادوه. وبذلك ازدادت رقعة النشاط التجاري بين الأقاليم الإسلامية وبين ما جاورها من الدول الأخرى وخاصة الهند والصين، كما ساهم في إنماء التجارة الإسلامية استيلاء المسلمين على منافذ بحرية هامة كالبحر الأحمر والبحر المتوسط، والمحيط الهندي.

#### ثالثاً: التجارة في القرون الوسطى

بعد انهيار الحضارة الرومانية سادت بأوروبا فترة مظلمة استمرت قرناً عديدة في غياب الفوضى والنزاعات مما أثر ذلك سلباً على التجارة الأوروبية حيث اقتصر دورها آنذاك على التبادل المحلي

<sup>1</sup> أحمد أمداح، التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية - قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، 12-13.

الضيقة، وأصبحت الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة ، وهي التي تمثل النشاط الاقتصادي الغالب ، ماعدا بعض المعاملات التجارية الدولية الضئيلة التي قامت بها البلاد الإيطالية مع بعض البلدان الاسلامية.

فكانت أوروبا تعيش حياة اقتصادية منعزلة لا تتعدى المقاطعة أو الولاية ، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين المقاطعات بدأت في النمو تدريجيا ، مما أدى إلى اتساع رقعة السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف ، ومن ثم زادت أهمية المدينة فساعد ذلك على نمو التجارة الخارجية كما هو الحال بالنسبة للموانئ الإيطالية والمدن الجرمانية على بحر الشمال و بحر البلطيق .

#### رابعا : التجارة في عصر النهضة الأوروبية

لقد لعبت الفتوحات الاسلامية والاكتشافات الجغرافية في العصور الحديثة دوراً مهماً ، ناهيك عن النهضة الأوروبية التي شهدتها من حيث الثورات الصناعية والتكنولوجية دوراً بارزاً في تدفق الثروات وتشعب الحاجات وتعقدها ، مما أثر ذلك مباشرة في طرائق التجارة المحلية والدولية ، فازدادت تطوراً وتعقيداً باستمرار وفق مسار الأزمان إلى غاية عصرنا هذا ، عصر العولمة ...والذي بدأت تظهر فيه بوادر التغيير الجذري لمراحل تنفيذ التجارة التقليدية.

#### خامسا : التجارة في العصر الحديث

إن المعلومات وتكنولوجياتها أصبحت من أساسيات هذا العصر، نظراً لتحول مركز الثقل من المصنع إلى جهاز الكمبيوتر، وبعد أن كان صاحب المال هو المسيطر في العصر الصناعي، فإن الذي يسيطر الآن على الأجهزة الإلكترونية والبرمجة والأنظمة المعلوماتية هم أصحاب العقول، وأصحاب العلم وأصحاب الذكاء. هذا التحول دفع الدول المتقدمة للإمساك بتكنولوجيا المعلومات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة يعرف بعضها البعض.

### المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

يتناول هذا المطلب بالتحليل النظريات المفسرة والمحدثه (البديلة) للتجارة الخارجية، ففي أوساط القرن العشرين كانت دراسة هذه الأخيرة تجري في إطار نظريات الميزة النسبية النيوكلاسيكية، التي كانت لفترة محددة ومعينة تقدم نتائج جيدة وتفسيرات منطقية ومقبولة، سواء تعلق الأمر بتفسير اتجاهات وبنى التدفقات السلعية، أو بخصوص التوقعات بشأن الاتجاهات المستقبلية. حيث اتضح بصورة نهائية في بدايات الخمسينات من القرن المنصوم، عجز النيوكلاسيك عن تفسير التجارة الخارجية بالشكل الصحيح، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال ثلاث فروع رئيسية نبرز من خلالها أهم النظريات المفسرة للتجارة.

#### الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية (التقليدية) للتجارة الخارجية

تعتبر الآراء التي جاء بها الكلاسيك في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الأساس الذي اعتمد عليه العديد من المفكرين سواء فيما يتعلق بتأييدها ومن ثم محاولة تطويرها، أو فيما يتعلق بنقدها. على أن تعتبر آراء كل من "سميث" و"ريكاردو" و"ميل" أبلغ تعبيراً عن الفكر الكلاسيكي في مجال التجارة الخارجية. ومن خلال نظريته الاقتصادية يرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي يعتمد أساساً على التراكم الرأسمالي، وعلى مدى تطبيق مبدأ تقسيم العمل ومن ثم رفع مستوى الإنتاجية. كما يشير إلى أن عملية النمو ستتعثّر عندما يصل المستوى الاقتصادي إلى مرحلة الاستخدام الكامل للموارد، حيث يبدأ التراكم الرأسمالي والأجور والأرباح في الانخفاض والريع\* يبدأ في الارتفاع<sup>1</sup>.

#### أولاً : نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث (1723-1790)

استعرض "آدم سميث"\* في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأصبح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث "آدم سميث" عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه "النظام المركنتيلي"، ذلك النظام الذي أرسى قواعده أصحاب مذهب التجاريين. فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس. ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة "آدم

<sup>1</sup> عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 75.

\* **آدم سميث** : هو فيلسوف أخلاقي أسكتلندي من رواد الاقتصاد السياسي، ولد عام 1723، درس الأدب في جامعة أكسفورد ثم أصبح استاذاً يدرس المنطق في جامعة هلاسكو، وعمل كمدرس خصوصي مما سمح له السفر في أنحاء أوروبا، مؤلف كتاب ثروة الأمم الذي استغرق في إعداده 12 عاماً ونشره عام 1776، توفي عام 1790 عن عمر يناهز 67 سنة.

\* **الريع** : هي كلمة تعني النماء والزيادة وتطلق على الأرض المريعة أي الأرض المخصبة والمثمرة، واعتماد بعض الدول هذا المعنى على مصدر واحد للدخل هو الريع.

سميث " تبين أنه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متميزين: **المعنى الأول** : هو حرية التجارة بين الدول، **والمعنى الثاني** : هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها، وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه: "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو انتجناه نحن، فلنشترئها منه ببعض إنتاج صناعتنا". أي أن "دم سميث يرى انه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما <sup>1</sup>.

كما يرى "سميث" أن للتجارة الخارجية أثرا مباشرا نظرا لما توفر في استخدام للموارد العاطلة لعدم وجود طلب محلي عليها. وذلك باستخدامها في إنتاج سلع مطلوبة في الخارج، ومن ثم مبادلتها بسلع مستوردة مطلوبة محليا. حيث نجده ربط الدور الإيجابي للتجارة الخارجية انطلقا من جانب الطلب في تحقيق مستوى النمو الاقتصادي. إذن فالنمو الاقتصادي يتوقف على تقسيم العمل، الذي بدوره يعتمد على حجم السوق، أي الطلب ، لذلك فقيام التجارة يعتبر وسيلة لتوسيع السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر <sup>2</sup>.

ويمكن توضيح مبدأ **الميزة المطلقة** \* الناجمة عن فروقات التكاليف المطلقة باستخدام مثال رقمي مبسط كما هو موضح في الجدول الموالي <sup>3</sup>:

**الجدول رقم ( 04 ) : التكاليف المطلقة مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة**

| الدولة | وحدة الطعام | وحدة الملابس |
|--------|-------------|--------------|
| الأردن | 100         | 80           |
| أمريكا | 50          | 120          |

المصدر : شريف علي الصوص، **التجارة الدولية ( الأسس والتطبيقات )**، دار أسامة، الأردن، عمان، 2012، ص 30.

لنفترض أن كلا من الأردن وأمريكا ينتجان سلعتي الطعام والملابس المتجانسة باستخدام عنصر العمل فقط، فإن كلفة إنتاج الوحدة من كل سلعة كما هي موضحة في الجدول أعلاه، في الأردن يتطلب إنتاج وحدة الطعام 100 ساعة عمل في حين أن إنتاج وحدة الملابس يتطلب 80 ساعة عمل.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش و محمود شهاب مجدي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>2</sup> عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 76 .

<sup>3</sup> شريف علي الصوص، **التجارة الدولية ( الأسس والتطبيقات )**، دار أسامة ، الأردن ، عمان ، 2012 ، ص ص 30-31.

\*مبدأ **الميزة المطلقة** : تتحقق هذه الأخيرة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها أقل من الدول الأخرى.



أما في أمريكا فإن إنتاج وحدة الطعام يتطلب 50 ساعة عمل في حين أن إنتاج وحدة الملابس يتطلب 120 ساعة عمل ، يتضح من هذه الأرقام أن الملابس أرخص في الأردن مقارنة بأمريكا (الأردن ينتج الملابس بطريقة أكثر من أمريكا ) في حين أن الطعام ينتج في أمريكا بكلفة أقل مقارنة بالأردن ، وعليه فإن هذه الأخيرة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الملابس في حين أمريكا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الطعام. ووفقاً لتحليل آدم سميث فإن كل دولة ستكسب إذا قامت بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها واستيراد السلعة الأخرى التي تتمتع الدولة الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها.

### ➤ تقييم نظرية التكاليف المطلقة

لقد وجهت عدة انتقادات لنظرية التكاليف المطلقة وهي التالية<sup>1</sup>:

1 . حسب هذه النظرية، فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي.

2 . تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

3 . ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف، من حيث خصائصهما ونظريتهما.

ولقد ظلت تلك الانتقادات توجه إلى نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية إلى أن جاء المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو " بنظريته في التجارة الدولية ، والتي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي، والتي أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث. لذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو تعتبر امتداداً لنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

### ثانياً : نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو(1772-1823)

يقرر "ريكاردو" أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى، وهذا يعني أنه يوضح نفس الفرض المفسر للنظرية، ألا وهو أن سبب قيام التجارة الخارجية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك اعتماداً على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية وهي المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحرية التامة لعناصر الإنتاج

<sup>1</sup> عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 12.

داخلياً، وتمائل الأذواق. كما اعتمدت مساهمة ريكاردو\* في نظريته على مجموعة أخرى من الافتراضات، تسمى بالافتراضات التحليلية وهي<sup>1</sup>:

- ✓ وجود دولتين فقط: أي أن التجارة الخارجية تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.
  - ✓ وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.
  - ✓ ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
  - ✓ العمل هو العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
  - ✓ أن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.
- وضرب ريكاردو المثال التالي بغية التوضيح<sup>2</sup>:

افتراض وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والخمور، واعتمد على نظرية العمل للقيمة، والتي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول. كما افترض ريكاردو بأن إنتاج وحدة من المنسوجات تحتاج إلى 100 ساعة عمل في إنجلترا، وإلى 90 ساعة عمل في البرتغال، في حين أن إنتاج وحدة من الخمور تحتاج إلى 120 ساعة عمل في إنجلترا، وإلى 80 ساعة عمل في البرتغال. ويمكن عرض هذا المثال من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل

| الدولة   | السلعة | لوحة المنسوجات | لوحة الخمور |
|----------|--------|----------------|-------------|
| انجلترا  |        | 100            | 120         |
| البرتغال |        | 90             | 80          |

المصدر: محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 32.

تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا استطاعت إنتاجها بتكلفة أقل نسبياً من غيرها من الدول الأخرى. وتتمثل التكلفة النسبية في تكلفة كل سلعة منسوبة إلى السلعة الأخرى في الدولتين.

<sup>1</sup> محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2012، ص 31.

<sup>2</sup> محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص ص 32-35.

وبافتراض وجود دولتين هما (أ ، ب)، وسلعتين هما (س، ص) فإنه يمكننا حساب التكلفة النسبية وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{التكلفة النسبية لانتاج السلعة (س) في الدولة (أ)} = \text{تكلفة انتاج السلعة (س)} / \text{تكلفة انتاج السلعة (ص)} \{أ\}$$

ورغم تمتع البرتغال بكفاءة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أنها أكثر كفاءة في إنتاج الخمر، كذلك رغم انخفاض كفاءة إنجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن وضعها النسبي أفضل في مجال إنتاج المنسوجات. ونستطيع حساب الميزة النسبية لكل سلعة كما يلي:

$$\text{حساب الميزة النسبية للمنسوجات: في إنجلترا} = 120/100 = 0.83 = 83\%$$

$$\text{في البرتغال} = 80/90 = 1.125 = 112.5\%$$

ويلاحظ إن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل 83 % من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمر، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في البرتغال تعادل 112.5 % من تكلفة الوحدة من الخمر، وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبياً في إنجلترا، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبياً من البرتغال.

$$\text{حساب الميزة النسبية للخمر: في إنجلترا} = 100/120 = 0.83 = 83\%$$

$$\text{في البرتغال} = 90/80 = 1.125 = 112.5\%$$

ونفس الشيء إذا أردنا حساب الميزة النسبية للخمر، لذا يتضح لنا أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما تجارة خارجية، حيث تخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين من المنسوجات، وتتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين من الخمر، ويتم التبادل بينهما على أساس وحدة بوحدة.

### ثالثاً: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873)

ما لاحظناه من النتائج الهامة التي أبرزتها النظرية الريكاردية في الميزة النسبية فيما يتعلق بأهمية التخصص والتجارة الحرة للدول، في وقت نجد أنها استندت إلى بعض الفرضيات غير الواقعية ومن أهم تلك الفرضيات افتراضها أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المحدد، فمعظم العمليات الإنتاجية تستوجب مزيجاً من عدد الإنتاج كالأرض والمواد الخام والتجهيزات الرأسمالية بالإضافة لعنصر العمل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 35.

أما جون ستيوارت ميل\* فيعتبر من أهم الاقتصاديين الكلاسيك إدراكا لواقع الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية، وهي عبارة عن تطوير لأراء كل من " سميث و ريكاردو. ووفقا لجون ستيوارت ميل، فإن قيام التجارة الخارجية يؤدي إلى تحقيق نوعين من المكاسب<sup>1</sup>:

✎ مكاسب ساكنة (سنتاتيكية) آنية: تنتج من خلال قيام البلد بتخصيص الموارد المتاحة لديه، بقدر أكبر من الكفاءة حسب ما جاء به ريكاردو.

✎ مكاسب حركية (ديناميكية): من خلال آثارها وتتمثل في أن البلدان التي تستطيع إنتاج ما يفوق حجم سوقها الوطني تكون باستطاعتها تطبيق المزيد من أسلوب تقسيم العمل، واستخدام الآلات بأكثر كفاءة وتطوير أكبر للعملية الإنتاجية، وفق ما جاء به سميث.

ويضيف جون ستيوارت ميل، أن تحرير التجارة الخارجية من شأنه يؤدي بالأفراد إلى خلق حاجات جديدة ومن ثم معرفة طرق إشباعها، الأمر الذي يدفعهم إلى مزيد من العمل والادخار والتراكم الرأسمالي. فنظرية القيم الدولية تعتمد في تحليلها على مايلي<sup>2</sup>:

✎ عند قيام التجارة بين دولتين في سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى. طالما انه من غير الممكن تقدير قاعدة عامة لأذواق واحتياجات المستهلكين، فإنه من غير الممكن القول مقدما عند أي نسبة سيمكن تبادل السلعتين. إلا انه طالما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل (نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين)، فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة وبمعنى آخر، فإن معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

✎ سيعتمد موقع معدل التبادل الدولي على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذا على مرونة هذا الطلب فمن ناحية، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية (عند ثمن معين) كبير في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى (عند نفس الثمن) قليل فستميل شروط التجارة لصالح الدولة الثانية، والعكس صحيح ومن ناحية أخرى، إذا انخفض سعر في ألمانيا

<sup>1</sup> عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 15.

\*جون ستيوارت ميل: هو فيلسوف اقتصادي بريطاني، ولد عام 1806 في لندن حيث كان والده أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن 18، من أسرى المبادئ عنده هي حرية الفرد والتنوع والعدالة وصولا إلى السعادة البشرية، توفي عام 1873.

<sup>2</sup> يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص 43-44.

وكانت مرونة طلب انجلترا على السلعة التي تنتجها ألمانيا عند سعر معين اكبر من الوحدة تميل شروط التجارة إلى غير صالح انجلترا، و العكس صحيح. وبمعنى آخر، فإن الدولة ذات الطلب المرن هي التي يعود عليها النفع الأكبر من التجارة والدولة ذات الطلب غير المرن يعود عليها النفع الأقل.

لأنه يكون لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية: فمن ناحية، سيؤدي وجود نفقات النقل إلى أن تصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعاً في الدولة الثانية عنه في الأولى وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعاً في الأولى عنه في الثانية، وعلى ذلك فلن يتم تبادل السلعتين وفق معدل التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات. وحيث انه لا توجد قاعدة عامة لتوزيع نفقات النقل بين الدولتين. كما أن حسابها في سعر التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات. فإن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تغيير الطلب المتبادل، بسبب اختلاف المرونات ، ومن ثم، تغيير معدل التبادل الدولي.

ومن ناحية أخرى ، تحد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن الدولة تضطر لأن تنتج داخل حدودها سلعا كان يمكنها أن تحصل عليها من الخارج بأسعار منخفضة ، ولكن وجود هذه النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها.

### الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية (الكلاسيك الجدد) للتجارة الخارجية

إن نظرية المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج استاتيكي قائم على عامل واحد متغير وهو تكلفة العمالة، ومنهج التخصص الكامل لتبيان المكاسب الناتجة عن التجارة. فإن نموذج التجارة الخارجية في القرن 19 والموضوع في البداية بواسطة " دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل " قد تم تعديله بواسطة اثنين من الاقتصاديين السويديين هما: "إيلي هكشر و برتل أولين " ليأخذ في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج ( الأرض -العمالة -رأس المال ) وأثرها على التخصص الدولي. وهذا يعني تعديل فرض العمل أساس القيمة وإن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، وتقدم هذه النظرية وصفاً تحليلياً لأثر اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي ، ومن ثم على أنماط التجارة، وتأثير الأخيرة على هيكل الاقتصاد القومي ، وعلى عوائد عناصر الإنتاج<sup>1</sup>.

### أولاً : النظرية السويدية ( نظرية هكشر - أولين )

إن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر، وإن أكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة

<sup>1</sup> محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، دار الجامعة، الإسكندرية ، 2010، ص 36.

التي يتميز فيها نسبياً. فإذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت عليه في الميزة المطلقة، لتركز على الميزة النسبية التي بدأها "ريكاردو"، وأضاف عليها أسلافه الكثير من التعديلات، فإن النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسموها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية، التي قامت على أساس العنصر الإنتاجي الوفير، لم تتحرر تماماً من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء الاعتماد على عنصرين من عناصر الانتاج هما: العمل ورأس المال بدلا من العمل بوصفه عنصراً إنتاجياً وحيداً كما فعل كل من " آدم سميث و ريكاردو ، و جون ستيوارت ميل "، فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية، ابتداء من الاقتصاديين " هكشر و أولين "، والتي عرفت بنظرية وفرة عناصر الإنتاج. معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة<sup>1</sup>. و سنوجزها في الآتي<sup>2</sup>:

- 1/ تأخذ التجارة شكل تبادل سلعتين ( X و Y ) بين بلدين ( A و B ). ويستخدم هذان البلدان في انتاج هاتين السلعتين عاملين فقط من عوامل الانتاج ( هما العمل ورأس المال ).
- 2/ السلعتان المنتجتان متجانستان. أي أن المنتجين المختلفين ينتجون سلعا متماثلة، لا يوجد تمايز.
- 3/ كلا البلدان يستخدمان تكنولوجيا الانتاج نفسها. أي أن تكنولوجيا جديدة تدخل السوق تصبح على الفور متاحة على المستوى الدولي.
- 4/ أذواق المستهلكين في كلا البلدين متشابهة. ينفقون النسبة نفسها من دخلهم على شراء السلعتين X و Y
- 5/ إحدى السلعتين هي السلعة ذات الكثافة العمالية، والسلعة الثانية ولتكن مثلا Y ذات الكثافة الرأسمالية، في كل من البلدين.
- 6/ لدى كل من البلدين نفس الوظيفة الإنتاجية لكل سلعة محددة. وهذا يعني أن نسب مختلف عوامل الانتاج الضرورية لإنتاج هذه السلعة، هي واحدة في كلا البلدين.
- 7/ خضوع إنتاج كلا السلعتين لحالة ثبات الغلة، وسريان قانون التكاليف الثابتة، أي أن تكاليف الانتاج لا تتغير بزيادة مقادير السلع المنتجة.
- 8/ لكل عوامل الانتاج ( باستثناء الأرض طبعاً ) قدرة كاملة على الحركة داخل البلد، ولكنها غير قادرة على الحركة بين البلدين ( عبر الحدود ).
- 9/ تسود المنافسة الكاملة، سواء في أسواق السلع أو في أسواق عناصر الانتاج.

<sup>1</sup> راند فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ( مجلة علمية محكمة )، المجلد 05، العدد 17، حزيران 2013، شعبان 1434، ص 128.

<sup>2</sup> محمد دياب و بسام الحجار، النظريات المحدثة للتجارة الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص ص 7-9.

10/ عدم وجود نفقات نقل، وكذلك تعريفات جمركية.

11/ كل الموارد المتاحة في كلا البلدين تستخدم بالكامل. أي ليست هناك عوامل إنتاج غير مستخدمة في الانتاج في كلا البلدين.

12/ التبادل التجاري بين البلدان متوازن. أي أن قيمة الصادرات في أحد البلدين، مساوية لقيمة الواردات في البلد الثاني.

وعليه فقد توصل الاقصاديان إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين البلدان ترجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين البلدين، وهذا يعني أن البلد يصدر سلعاً تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الانتاج المتوفر لديه نسبياً، بينما يستورد سلعاً تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الانتاج النادر لديه نسبياً<sup>1</sup>.

### ثانياً: الاختبار التجريبي لنظرية هكشر - أولين ( لغز ليونتيف)

للتجارة الخارجية الحرة أثر على الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج ما بين مختلف الدول، شبيهه بأثر انتقال عناصر الانتاج نفسها من دولة إلى أخرى. إلا أن هذا الأثر لن يكون من شأنه تحقيق مساواة تامة بين أثمان مختلف عناصر الإنتاج في مختلف الدول المتبادلة، ومن ثم تكون التجارة الدولية بديلاً جزئياً فحسب وليس بديلاً كاملاً، لانتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى<sup>2</sup>. ويمكن ليونتيف أو غيره إثارت التساؤل عن قدرة النظرية التقليدية، التي تهتم بالفروق داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج، على حل هذه المشاكل المختلفة في إطارها.

قام الاقتصادي ليونتيف "LEONTIEF" سنة 1951 بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدام ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال، فطبقاً لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة

<sup>1</sup> رائد فاضل جويد، مرجع سابق، ص 129.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 60-61.

لعنصر رأس المال، إذن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية لعنصر العمل<sup>1</sup>.

إن الخلاصة الأساسية من النماذج النيوكلاسيكي لحرية التجارة هو أن كل الدول ستستفيد من التجارة وأنه سوف يزداد كل من الناتج العالمي والاستهلاك، علاوة على بعض المزايا الأخرى غير الميزتين السابقتين. كما أن نظرية وفرة عناصر الإنتاج في النظرية السويدية، تعكس في النهاية مزيد من التجارة ومن ثم المزيد من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والنمو المتواصل<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث : النظريات (الاتجاهات) الحديثة للتجارة الخارجية

لقد أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تتدرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية، وعليه فإن هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية بقدر ما تعكس إلى هذا الحد أو ذاك تلك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>3</sup>.

ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية ما يلي<sup>4</sup>:

#### أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية:

سنة 1961 تحليلا جديدا يركز على التغيرات **Michael posner** لقد طور " ميشال بوسنر" التكنولوجيا وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات على المجال الدولي وذلك باحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين في الخارج ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منتج منافس ومحدد التجارة هنا يعتمد على الفجوة التكنولوجية، ويركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الدولية على إمكانية حيازة أحد الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج، تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول،

<sup>1</sup> جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومه، 2000، ص 31.

<sup>2</sup> محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 43.

<sup>3</sup> عبد الرحمن روابح، مرجع سابق، ص 121.

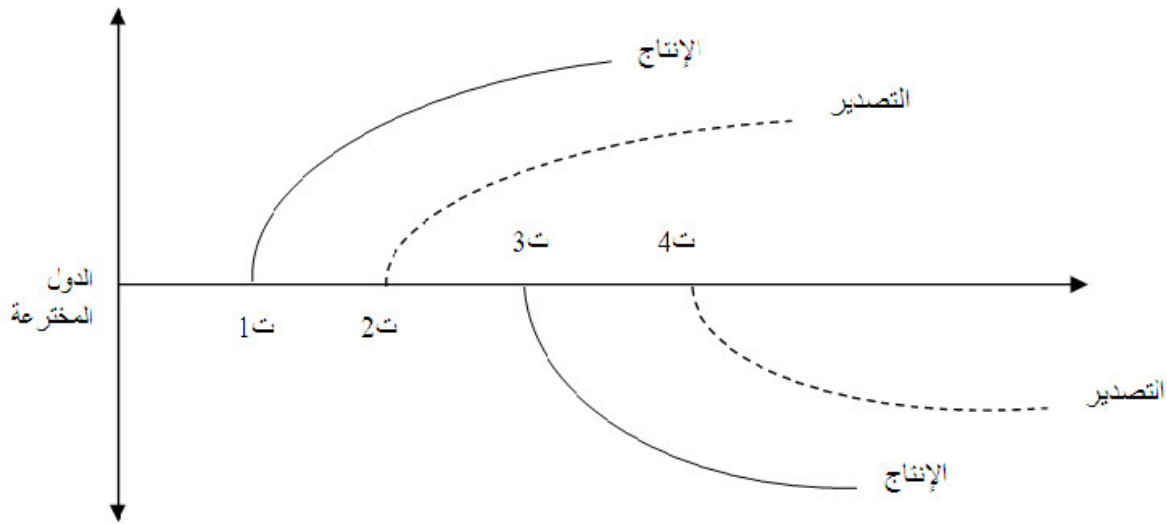
<sup>4</sup> عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (أداة لحماية التكنولوجيا أم إحتكارها)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 03، 2006، ص ص 114-115.



بمعنى أن الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة.

إذن فالدول صاحبة التفوق التكنولوجي تقوم بتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا إلى الدول التي لم تشهد بعد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها، و بذلك فالدول صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ، ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدول ، والشكل الموالي يوضح نظرية الفجوة التكنولوجية:

الشكل رقم ( 02 ) : نظرية الفجوة التكنولوجية



المصدر : عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (أداة لحماية التكنولوجيا أم احتكارها)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 03، 2006، ص ص 115.

من خلال الشكل يلاحظ أن هناك ثلاث فجوات تميزها نظرية الفجوة التكنولوجية وهي :

**1- فجوة الطلب:** وهي الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع (ت1) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ت2) .

**2- فجوة التقليد:** وهي الفترة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع (ت1) وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج (ت3).

**3- الفجوة التكنولوجية:** وهي الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، فالتجارة هنا تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج الجديد وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

وبزوال الفجوة التكنولوجية تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي قامت به كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا. والنتيجة المستخلصة من نظرية بوسنر هي أنه من مصلحة الدول المتطورة أن تحافظ على الفجوة التكنولوجية أطول فترة ممكنة حتى تحافظ على اكتساب الميزة النسبية المتمثلة في التفوق التكنولوجي ومن ثم احتكار المعلومات وإعاقة نقل أو تقليد التكنولوجيا من طرف الدول النامية.

ولكن بالرغم من الدور البارز لنظرية الفجوة التكنولوجية في تفسير نمط التجارة الدولية ولكنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها وبذلك ظهرت نظرية جديدة حاولت سد هذه الثغرة سميت بنظرية دورة حياة المنتج.

### ثانياً : نظرية دورة حياة المنتج

قام الاقتصادي ريموند فرنون سنة 1966 بتطوير نموذج الميزة النسبية، حيث افترض فرنون أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية وينتقل في مرحلة ما إلى دول أخرى خارج أمريكا. فالدول الصناعية الأكثر تقدماً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ونظراً لتوفر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات ممثلة في توفر الطلب الداخلي أو المعرفة التكنولوجية التي تبرر استحداث المنتج الجديد حيث أنه في أول الأمر تنشأ فجوة تكنولوجية بين الدول الصناعية الأكثر تقدماً والدول الصناعية الأقل تقدماً وخلال هذه الفترة التي تقضيها الفجوة التكنولوجية يزداد نصيب المنتج الجديد وتصبح الأساليب التكنولوجية شائعة ومعروفة الاستخدام ومتاحة في الأسواق الدولية أي تصبح هاته الأساليب قابلة للانتقال والتصدير بين الدول.

وعليه فإن فرنون يقسم دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل تتمثل في<sup>1</sup>:

**1- المرحلة التمهيديّة:** حيث تتسم هذه المرحلة بانخفاض حجم المبيعات وانخفاض النفقات ودخول أطراف أخرى إلى حلقة المنافسة.

**2- مرحلة المنافسة:** في هذه المرحلة تزيد شدة المنافسة ويزداد نمو المبيعات بشكل سريع.

**3- مرحلة النضج:** في هذه المرحلة تتوقف مبيعات المشروع الرائد عن النمو وغالباً ما تتذبذب وتتخفف المبيعات الكلية للصناعة نظراً لتوقف السوق عن الاتساع.

<sup>1</sup> ريتشارد بومفرت، ترجمة سفر بن حسين القحطاني وآخرون، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية، جامعة الملك سعود،

الرياض، 2012، ص ص 85-86.

4- مرحلة الانخفاض : في هذه المرحلة تستمر العملية لعدة سنوات ثم يبدأ الخط في الانكسار ثم ينخفض الطلب مما يؤدي إلى توقف حياة المنتج وانقضائه.

يمثل أسلوب دورة حياة المنتج أسلوباً جديداً ومختلفاً لأسباب قيام التجارة بين الدول بالاعتماد على التطور الزمني للإنتاج واكتساب التكنولوجيا، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من العيوب التي تعيق إمكانية تطبيقه بشكل كامل ويمكن تلخيص هذه العيوب فيما يلي:

- 1- أن الفترة الزمنية اللازمة للإنتاج تختلف من منتج إلى آخر مما يعني أن مرحلة انتقال السلعة تعتمد على المراحل الزمنية التي تمر بها السلعة من حيث قدرتها على تلبية الطلب المحلي مع تزايد نكونه يمثل طلباً على منتج جديد ، بالإضافة إلى سرعة انتقال السلعة إلى خارج الدولة المنتجة لها.
- 2- اختفاء المرحلة الثانية والثالثة بسبب سرعة انتقال التكنولوجيا إلى الدولة المستوردة للسلعة.
- 3- إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى تعقيد أو إلغاء هذه الدورة بسبب انتقال التكنولوجيا إلى دول أخرى لإنتاج نفس السلعة، حيث تبقى هذه التكنولوجيا مملوكة للدول المصدرة للسلعة.

بالإضافة إلى مخالفة هذه النظرية للواقع حيث أن انتقال الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية في مرحلة معينة من مراحل حياة المنتج يمكنها من زيادة اندماجها في الأسواق الدولية وهذا عكس الواقع لأن الدول النامية اليوم تعاني من التهميش.

### ثالثاً : نظرية اقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطويراً وتعديلاً آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية)، والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغي) والدول الصناعية الكبيرة ( ذات سوق داخلي كبير)، ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عيد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 124.

رابعاً: نظرية المنافسة غير الكاملة والمبادلات فيما بين الفروع لـ " كروغمان " KRUGMAN

يمكن التمييز في هذا المجال بين نظريتين هما<sup>1</sup>:

الأولى تتناول بالبحث تنافس احتكار المنتجين ( قلة البائعين مقابل كثرة المشترين ) وتبادلات السلع المختلفة، أما الثانية فتحلل التنافس الاحتكاري ( سوق يميزه كثرة البائعين والمشترين وتباين السلع أيضاً ) والتبادل الدولي لسلع متباينة.

تأتي التجارة فيما بين الفروع حسب الطريقة الأولى كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماماً. ففي لاقتصاد المغلق نجد أن الانتاج يوم به محتكر واحد في كل بلد، بينما نجد في الاقتصاد المفتوح أن مؤسستين (تنتمي كل واحدة منهما إلى أحد البلدين) تقومان بإنتاج نفس السلعة، وهذان السوقان المكتفيان ذاتياً يشكلان (عندما يفتح المجال للمبادلة) سوقاً واحدة تسعى كل واحدة من المؤسستين حينئذ لكسب جزء منه في البلد الشريك.

ويتحول هكذا النموذج إلى نموذج احتكار ثنائي حيث أن كلا من المؤسستين تسعى لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي، ويتحقق التوازن عندما تضمن كل من المؤسستين لنفسها نصف السوق في البلد الشريك، وتكوين التجارة (في هذه الظروف) متصالبة تماماً وقائمة على التبادل بين الفروع.

وفي النظرية الثانية القائمة على المنافسة الاحتكارية، فإن التجارة فيما بين الفروع تظهر وكأنها تبادل لسلع متشابهة ولكن غير متماثلة، إذ هي مختلفة فيما بينها، وهذه الاختلافات بين سلع متقاربة في نوعيتها سوف تمكن المستهلكين من إشباع طلب على الاختلاف، مما سيؤدي إلى قيام تبادل، ومن الاقتصاديين من قدموا أمثال ( جروبال و لوريد ) تفسيرات أخرى للتبادل فيما بين الفروع حيث يعتقدون بوجود التمييز بين المحددات وفقاً لطبيعة السلع المتبادلة التي قد تظهر على شكل سلع متماثلة ومتجانسة، أو كسلع مختلفة، أو سلع تكنولوجية أو قابلة للانقسام فالحالة الأولى تخص تبادل سلع متجانسة وظيفياً رغم إمكانية اختلافها من حيث عناصر ثلاثة (مكان إنتاجها، فترة استعمالها، التغليف...) وتخص الحالة الثانية تبادل سلع مختلفة وظيفياً (سلع بديلة)، وتتعلق الحالة الثانية بتبادل سلع تكنولوجية أو قابلة للانقسام وتكون التجارة فيما بين الفروع ناتجة عن الاختراع والفجوة التكنولوجية.

<sup>1</sup> جمال الدين عويسات، مرجع سابق، ص ص 36-37.

**خامسا : نظرية تشابه الأذواق**

تعود نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق إلى الاقتصادي "ستفان ليندر"، وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وهكذا بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية<sup>1</sup>:

1/ إن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

2- إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تتناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.

المتميزة في نفس الوقت، أي أن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب تتركز في الصناعات المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب أي أن محور هذه النظرية هو التفضيل و وفورات الحجم، أما تجارة السلع الأساسية والأولية فقد اعتبر ليندر أنها تتبع فرضيات نموذج **هكشر - أولين** والذي يعتمد على جانب العرض لعوامل الإنتاج بمعنى وفرة هذه العوامل.

هذا الأسلوب يفسر فقط إمكانية تحقيق الوفورات الاقتصادية والدخول في المنافسة بناء على حجم الدولة، إلا أنه ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركيز إنتاج سلعة معينة في منشأة معينة ودولة معينة دون سواها ويترك تحديد بداية إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة<sup>2</sup>.

**سادسا: تكاليف النقل والتجارة الخارجية**

تقوم هذه الأخيرة على افتراض عدم وجود تكاليف نقل لتدفق السلع عبر الدول، ولكن هذا الفرض كان لتسهيل العملية، فمن الناحية الواقعية دائما تكاليف النقل تكون مصاحبة لحركة السلع بين دولة وأخرى، ولكن من حيث المبدأ فإن إدخال تكلفة نقل موجبة للتحليل لا يشكل صعوبة كبيرة، حيث أن وجود تكلفة النقل سيؤدي إلى اختلاف سعر السلعة في الدولة المستوردة مقارنة بالدولة المصدرة، وبالطبع فإن السعر في الدولة المستوردة سيزيد عن السعر في الدولة المصدرة بمقدار تكلفة الشحن<sup>3</sup>.

مما سبق يتضح لنا أن النظريات (**الاتجاهات**) الحديثة للتجارة الدولية بنيت على المناهج التكنولوجية حيث أعطت لنا تقلا كبيرا للدور الهام الذي يلعبه الإنفاق على البحث والتطوير باعتباره العامل الهام في

<sup>1</sup> محمد دياب ويسام الحجار، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> ريتشارد بوفمرت، مرجع سابق، ص 90.

<sup>3</sup> نورة بوكونة، مرجع سابق، ص 17.

تحديد نمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج، وعلى هذا فإن المناهج التكنولوجية تمكنت من تقديم تفسير "للغز ليونتيف" استنادا إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من رأس المال البشري المتمثل في الخبراء والعلماء والفنيين والعمال المتخصصين والمهندسين وهذا أمر لا غنى عنه لإنتاج سلع دورة المنتج، فضلا على ذلك فقد قدمت النظريات التكنولوجية في التجارة الدولية تفسيراً لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، بحيث عالجت أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها، حيث أن المناهج التكنولوجية التي بنيت عليها النظريات الحديثة للتجارة الدولية تتفوق على سابقتها من النظريات من حيث كونها أكثر النظريات اقتراباً من واقع الاقتصاد العالمي.

#### الفرع الرابع : نتائج قيام التجارة الخارجية

وفقا لما سبق من تحليل لنظريات التجارة الخارجية، فإن قيام التبادل التجاري بين الدول يؤدي إلى <sup>1</sup>:

➤ تتخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي يمكنها أن تنتجها بتكلفة أقل عن الدول الأخرى، بحيث تنتج من هذه السلع ما يكفي الطلب المحلي والأجنبي، ويؤدي التخصيص إلى زيادة الإنتاجية، وفي نفس الوقت تعتمد كل دولة على الدول الأخرى في الحصول على احتياجاتها من السلع التي لا تنتجها، ويؤدي هذا التخصص إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.

➤ عند حدوث التبادل التجاري بين دولتين، فإن السؤال الذي يثار يكون عن نسب المبادلة، فكلما نقصت الكمية من السلعة التي يتم تصديرها مقابل ما نحصل عليه من السلع المستوردة، كان النفع من التجارة يميل لصالح هذه الدولة المصدرة.

➤ لتوزيع الدخل القومي نتيجة للتجارة الدولية، فإن قيام التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الانتاج التي تستخدم في سلع التصدير مما يزيد من عوائدها، وفي نفس الوقت يقل الطلب على عناصر الانتاج التي تستخدم في السلع التي يتم استيرادها مما يؤدي إلى نقص العوائد التي تحصل عليها. وكان هذا من الأسباب التي جعلت تيارا من الاقتصاديين يرفض هذه النظريات، على أساس أنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح القطاعات التي تعمل في سلع التصدير ونفس الوقت تعمل على إفقار القطاعات التي تعمل في السلع التقليدية.

<sup>1</sup> محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2008، ص ص 19-20.

## المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

في دراستنا لنظرية التجارة الخارجية رأينا أن التجارة الحرة بين الدول تعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة، بالرغم من ذلك فإن الحكومات تتدخل في التجارة الخارجية بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة، ولكن الأسباب التي تدفع مثل هذا التدخل الحكومي في حرية التجارة الخارجية بالرغم من الدلائل النظرية والإحصائية الكثيرة، راجع إلى نوعية واختلاف السياسات التجارية المطبقة من طرف الدولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، والتي تتراوح بين التحرير والتقييد أو الحماية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه و إبرازه تحت هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

يشير استقصاء وتتبع نظرية التجارة الدولية إلى وجود اتجاهين لسياسة التجارة الدولية، اتجاه يعارض تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية و اتجاه آخر يؤكد على الدور الفعال للدولة في ضبط وتنظيم وتسوية المبادلات التجارية، ولكل اتجاه أنصار يقدمون العديد من الحجج المؤيدة لسياساتهم والتي هي في ذات الوقت بمثابة أوجه النقد للسياسة الأخرى<sup>1</sup>.

### الفرع الأول : تعريف السياسة التجارية: يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها<sup>2</sup>:

**التعريف الأول:** " بأنها أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة ".  
الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة "

**التعريف الثاني:** "أنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حماية ) وتعتبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق ".  
التطبيق "

**التعريف الثالث:** هناك من يرى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن<sup>3</sup>: " برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة ".  
إليها طبقا لآلية السوق الحرة "

<sup>1</sup> عبد الرحمان رواج، مرجع سابق، ص 134.

<sup>2</sup> عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص 69.

<sup>3</sup> بن يحي ابتسام، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية (دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص 25.

**التعريف الرابع:** كما تتضمن السياسات التجارية " مراقبة مباشرة على الواردات والتي تهدف إلى تحويل الإنفاق المحلي بعيدا عن السلع الأجنبية وفي اتجاه السلع المحلية، ورقابة تهدف إلى تشجيع الصادرات وذلك بتحويل الطلب الأجنبي في اتجاه السلع المحلية، وأيضا رقابة على تحرك رأس المال لتجنب التدفق أو التسرب والذي يمكن أن يكون سببا في مشاكل اقتصادية عديدة. يمكن تقسيم الرقابة المباشرة إلى ثلاثة أقسام وهي<sup>1</sup>:

### أولا: الرقابة الضريبية

وتضم الرسوم أو الدعم والحوافز الخاصة بباب من أبواب ميزان المدفوعات، وتحتوي الرقابة الضريبية على الرسوم أو الدعم والحوافز المفروضة على الصادرات والواردات. ومن أكثر الوسائل استعمالا هي الرسوم الجمركية على الواردات ودعم الصادرات، حيث تهدف الأولى إلى تحويل الطلب من السلع المستوردة إلى السلع المحلية بينما تهدف الثانية إلى التحفيز والتشجيع على التصدير.

### ثانيا: الرقابة التجارية

وتضم خاصة الحصص الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحواجز غير الجمركية.

### ثالثا: الرقابة النقدية

وتضم الرقابة على الصرف ونظم سعر الصرف المتعدد وشروط الودائع المسبقة.

## الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

تتلون السياسة التجارية الدولية بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات وينعكس ذلك على الفكر النظري، فإذا كانت التجارة الخارجية الحرة من كل قيد هي أفضل السياسات التي تتبع من وجهة نظر المجتمع الدولي كله فلا شك أن التجارة المقيدة تعود بنفع أكبر على الدولة الممارسة لها وعلى حساب بقية الدول. ولهذا فمن الأهمية أن نفرق عند الحديث عن حرية التجارة وحمايتها بين المجتمع الدولي كله وبين الدولة الواحدة، وهذا يفسر لنا لماذا تقف الدول الكبيرة دائما مع حرية التجارة الخارجية، ولماذا تقف الدول الصغيرة دائما مع فرض القيود عليها، فالأولى تتمتع باحتكار موروث عند المنبع في مرحلة الإنتاج تريد أن تستغله، أما الثانية فتفتقر إلى هذا الاحتكار الموروث لذا فهي تضطر إلى مجابهته باحتكار تحكمي في مرحلة التبادل تضعه بنفسها عن طريق العديد من القيود<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مسعداوي يوسف، مرجع سابق، ص ص 71-72.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 290.



تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن سوف يتم التركيز على الأهداف الاقتصادية التي من أجلها تستخدم أدوات السياسة التجارية، وذكر كل من الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية باختصار وذلك في الآتي<sup>1</sup>:

**أولاً : الأهداف الاقتصادية : وتتمثل في:**

**1/ حماية الصناعة الوطنية الناشئة:** يعتبر هذا الهدف من أقدم أهداف السياسة التجارية، ويرى المدافعون عن هذا المبدأ، أن إقامة دولة ما لصناعة جديدة تقدم منتجات يكون المجتمع في حاجة إليها، هذه المنتجات وفي بداية عملية التصنيع تكون منتجات أقل جودة وأعلى تكلفة مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في الدول الأخرى، والتي تم إنشاؤها منذ فترة طويلة أو التي تعرف بالصناعات الراسخة، لأن طول الفترة الزمنية أكسب هذه الصناعات الراسخة في الدول المنافسة درجة عالية من الكفاءة الفنية في شكل زيادة مستويات الجودة لمنتجاتها، بالإضافة إلى تمتع هذه المنتجات بالكفاءة السعرية في شكل تخفيض التكاليف. وهاتان الميزتان من غير المتصور أن تتمتع بهما الصناعات الناشئة التي تنتج سلعاً وخدمات بديلة وخصوصاً في الدول النامية.

**2/ تحقيق التوازن الخارجي:** من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال استخدام أدوات السياسة التجارية هي زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الواردات، لأن زيادة الواردات عن الصادرات يعني أن المستهلكين المحليين يستهلكون سلعاً أجنبية أكبر من استهلاك الأجانب على السلع المحلية، وهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات. ومن هنا يتم استخدام أدوات السياسة التجارية للقضاء على العجز في ميزان التجارة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو ما يعرف بالتوازن الخارجي.

**3/ تحقيق التوازن الداخلي:** في بعض الأحيان قد تزيد المصروفات أو النفقات العامة للدولة على السلع والخدمات عن إيراداتها العامة التي يتم تحصيلها من الضرائب والإيرادات الأخرى، وهو ما يترتب عليه عجز في الموازنة العامة للدولة أو ما يعرف بعدم التوازن الداخلي، والعجز السابق يجب تغطيته بمصادر مالية أخرى لإعادة التوازن، وأحد مصادر التمويل وزيادة الإيرادات العامة هو فرض تعريف جمركية على الواردات من الخارج والتي تعتبر أحد أدوات السياسة التجارية.

<sup>1</sup> عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

➤ أهداف اقتصادية أخرى:

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية و الاستراتيجية

وتتمثل الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية الخارجية فيما يلي<sup>1</sup>:

- للحماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.
- للإعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- للعمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر... وغيرها.
- أما الأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواءً في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع و الاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج محلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، وفي هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض رسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الانتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان بها، كما قد تقتضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبتترول مثلاً، وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمن روايح، مرجع سابق، ص 134.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ومجمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص ص 238-239.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

إن تحقيق أهداف سياسات التجارة الخارجية يتطلب مجموعة من الإجراءات أو الأدوات التي تسمى بأدوات التجارة الخارجية ويقصد بها كل الأساليب التي تؤثر على حركة التجارة الخارجية وهناك تباين في الأدب الاقتصادي في تقسيم هذه الأدوات لكنها تصب في نفس المعنى ومن بين هذه التقسيمات نجد:

**الفرع الأول: الأساليب السعرية :** تعتبر من الوسائل المحفزة التي تعمل على تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

**أولاً: الرسوم الجمركية :** هي عبارة عن " ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا - واردات - أو خروجاً - صادرات ". وهناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية يمكن التمييز بينها على أساس كيفية تقدير الرسم فنجد<sup>1</sup>:

➤ **الرسوم القيمية :** تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.

➤ **الرسوم النوعية :** تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.

➤ **الرسوم المركبة :** وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيم.

أو على أساس الغرض المنشود من فرضه فنجد الرسوم المالية والرسوم الحمائية فإذا كان الهدف إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة تسمى رسوما مالية، أما إذا كان الهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية فتسمى رسوما حمائية.

**ثانياً : الإعانات:** تقدم الدولة الإعانات في صور مختلفة لتوجيه تجارتها، إذ تأخذ هذه الإعانات صورتين هامة<sup>2</sup>:

**1/ إعانات الاستيراد :** وهي الإعانات المقدمة للواردات قصد خدمة الاقتصاد الوطني و النشاط التصديري والتي تأخذ صورة مالية في إطار السياسة التمويينية مباشرة للواردات والتي تساهم في إنتاج سلع تصديرية تباع بأقل من أسعار شرائها إذ يعرف هذا الإجراء بالدعم المستتر للصادرات، كما تأخذ شكل إعفاءات جمركية على الواردات الهدف منها إنشاء أو تطوير منشآت إنتاجية في الداخل.

**2/ إعانات التصدير:** وهي عبارة عن دفع الحكومة اعانات للمؤسسات أو الأفراد بأن يبيعوا السلع في الخارج هذه الإعانات قد تكون على أساس مبلغ ثابت من قيمة السلعة أو كنسبة من قيمة السلع المصدرة

<sup>1</sup> بن يحي ابتسام، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012، ص 25.

أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية...

**ثالثاً: الإغراق:** يتمثل نظام الإغراق في:

بيع السلعة المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن ثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. ونميز له ثلاثة أنواع هي<sup>1</sup>:

**1/ الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

**2/ الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

**3/ الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضواً في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

**رابعاً: تخفيض سعر الصرف:** الذي يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية. ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية و على هذا يعتبر تخفيض سعر الصرف إجراءً سعرياً<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : الأدوات الكمية

تستخدم بعض الدول ما يسمى بالأساليب الكمية التي تؤثر في تيارات التبادل تأثيراً كمياً مباشراً والتي تتمثل في<sup>3</sup>:

**أولاً : نظام الحصص :** يقصد به فرض قيود على الاستيراد، ونادراً على التصدير، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم، المسموح التعامل باستيرادها أو تصديرها. وقد تكون الحصص كمية أو قيمية ولكل منها مزاياه وعيوبه، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد في أوائل الثلاثينات، وكان قد تم الأخذ به خلال الحرب الأولى، عندما قامت فرنسا بإحيائه واستخدامه كقيد على

<sup>1</sup> بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 26 .

<sup>2</sup> بن يحيى ابتسام، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 306-307.

الواردات ثم تبعتها في ذلك كثير من الدول وذلك لعدة أسباب منها: عدم مرونة عرض الواردات، وعدم معرفة ظروف عرض وطلب السلع، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يعتبر أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكان الأخذ به في حدود الاتفاقات التجارية التي ترتبط بها الدولة، كما تبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.

ويثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين. ويعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وما قد ينجم عنه من مساوئ الجمود والتحكيم البيروقراطي.

أما الآثار الاقتصادية للحصص كثيرة ومتنوعة ولا يوجد فرق كبير بينها وبين آثار الرسوم الجمركية باستثناء الأثر الخاص بتحقيق إيراد لخزانة الدولة. تفرض نظام الحصص على السلعة المستوردة يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما ينشأ فرصة للحصول على ربح إضافي. أما من يحصل على الربح فالأمر يتوقف في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

**ثانياً: تراخيص الاستيراد :** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوباً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، وبين المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقيات الدفع، حسب الآتي<sup>2</sup>:

#### أولاً : المعاهدات والاتفاقيات التجارية

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمياً عاماً يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري. وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحياناً تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو "مبدأ الدولة الأولى بالرعاية". ويتميز الاتفاق التجاري بأنه تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن

<sup>1</sup> نورة بوكونة، مرجع سابق، ص 31 .

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 208-209.

المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة، وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية.

### ثانياً: اتفاقيات الدفع

ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية. وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقاً للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان. وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيود في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقاً له.

### المطلب الثالث: أنواع سياسات التجارة الخارجية

تستخدم السياسة التجارية في التأثير على جوانب اقتصادية مختلفة باستعمال أدوات مختلفة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. فلقد أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية، أحدهما يرى ضرورة تركها حرة دون قيود لأن هذا يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية لأن هذا يكون في بعض الحالات من الأمور التي تقتضيها السياسة العليا للدولة، أو يكون ضرورة مؤقتة على أن تعود تلك الأخيرة بعد ذلك إلى سياسة التحرير<sup>1</sup>.

سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض أهم مذاهب السياسة التجارية الخارجية ومبرراتها.

### الفرع الأول: السياسة الحمائية ومبرراتها

من المنطق عليه أن للتجارة الخارجية تأثير على مسار تنمية الدول، وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرين وعلى رأسهم رواد المدرسة التجارية، إلى ضرورة تقييد التجارة الخارجية كوسيلة لحماية الدول لاقتصادياتها على الرغم من أنه لم تثبت حتى اليوم أي حجة منطقية أو مستندة على مبادئ أو اعتبارات اقتصادية ثابتة، تبرر أسباب تقييد التجارة الخارجية، وسوف نستعرض أهم ما نادى به سياسة حماية التجارة الخارجية في الأتي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 73 .  
<sup>2</sup> مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص ص 67-70.

أولا : تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية

يقصد بسياسة الحماية التجارية " تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها الخارجية بإتباع وسائل الحماية المختلفة لرعاية مصالحها وحماية الأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ".<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفها أيضا<sup>1</sup>: " تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات و اتخاذ الإجراءات

المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية ".<sup>2</sup>

وهي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

ثانيا: مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية

ويستند أنصار المذهب الحمائي للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية<sup>2</sup>:

1/حماية الصناعة الوطنية:

تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح.

2/ تنوع الإنتاج الصناعي:

ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة. أو الصناعات القليلة التي تخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة.

3/تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف

إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى.

4/ للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل القومي

عندما نحمي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى

العاملة في الناتج القومي.

<sup>1</sup> بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 35.

<sup>2</sup> سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص ص 31-32.

### 5/ الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق

إذ كثيراً ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم سياسة الإغراق وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعاً من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائماً إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.

### 6/ الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات

ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية. والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.

### 7/ الأمن الوطني

إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.

### 8/ الاستقرار الاقتصادي

لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبية من رغبات المواطنين، فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلاً معبداً أمام تحقيق التقدم الاقتصادي.

### **الفرع الثاني: سياسة الحرية ومبرراتها**

يلاحظ لدى المفكرين الاقتصاديين التقليديين أنهم ساهموا في انتصار مبدأ دعه يعمل دعه يمر، على المستوى الدولي وأكادوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم إن أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة، ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول المتخلفة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سلطاني سلمى، مرجع سابق، ص 32.



**أولاً : تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية :** يرى أصحاب هذا الاتجاه<sup>1</sup>:

أن تطبيق بعض الدول للسياسة الحمائية في تجارتها الدولية وما يتبعها من نقص الموارد الأجنبي والسعي إلى زيادة الصادرات المحلي يؤدي إلى تناقص صادرات الدول الأخرى إلى الأسواق العالمية، وهو ما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات وسياسات مضادة تؤدي في النهاية إلى تفشي الكساديين محاور التجارة الدولية، لذلك ينادي أصحاب هذا الاتجاه بإطلاق حرية محاور التجارة العالمية دون أية قيود تعيق حركتها مستنديين في ذلك إلى نظرية النفقات النسبية التي صاغها " ريكاردوا" والتي تنص على أن سيادة حركة التجارة الخارجية تؤدي إلى تخصص كل دولة أو مجموعة دول في إنتاج سلع محددة تتوافر فيها خصائص مميزة (كما أسلفنا سابقا في النظرية).

تعتبر سياسة الحرية التجارية عن<sup>2</sup>: "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى"، بمعنى تقليل أو حتى منع تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية. فتحرير التجارة الدولية يمثل عودة إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، والتي بدورها تضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، ينظر مؤيدو الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية من خلال اعتبارها مظهرا من مظاهر التعاون والتكامل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، فالتجارة الدولية تحقق تقسيم العمل بين الدول مثلما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد، ما يعني تخفيضا في تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل القومي للدول ورفاهية مجتمعاتها.

### **ثانيا: مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية**

يعتمد أنصار هذا المذهب على العديد من الحجج يمكن إيجازها فيما يلي<sup>3</sup>:

#### **1/ منافع التخصص الدولي**

إنما يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة.

#### **2/ منافع المنافسة**

إن مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام

<sup>1</sup> محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 114.

<sup>2</sup> يونس محمود وعلي عبد الوهاب نجا وآخرون، مرجع سابق، ص 135 .

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992، ص 291.

وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً وفعالية وسعيًا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة ومن ناحية المستهلكين، تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير .

### 3/ الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية

انسجاماً مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي فإن حرية التجارة بين الدول تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف عالية وهذا يعود بوفرة على الدولة ويحقق زيادة في دخلها الحقيقي، وتعود الحرية في هذه الحالة بالمنفعة على كل من المستهلك والمنتج على حد سواء، فالمستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التكاليف، أما المنتج فيصبح بإمكانه التوجه نحو فروع الإنتاج التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر .

### 4/ الحرية نحو التقدم الفني و التكنولوجي

فالحرية حسبما يؤكد أنصار مبدأ تحرير التجارة، تعزز التنافس بين الدول وكذلك بين الشركات المنتجة للسلع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشجيع التقدم التكنولوجي وتحسين وسائل الإنتاج فالمنتج يضطر تحت ضغط المنافسة حيث البقاء للأقوى إلى تطوير إنتاجه وإدخال التحسينات عليه وزيادة الكثافة المعرفية و التكنولوجية في السلعة من خلال الابتكارات والأبحاث العلمية وذلك في إطار السعي لكسب السوق وتحقيق التفوق الدائم على المنافسين.

### 5/ الحرية تحد من نشوء الاحتكارات

فحرية التجارة حسب رأي دعايتها تجعل قيام الاحتكارات أمراً أكثر صعوبة مما هو عليه في حالة الحماية، فظروف الحماية التي تؤمنها الدولة ومن ثم انعدام المنافسة الخارجية تتيح للمؤسسات إنتاج سلعها بتكاليف مرتفعة وبيعها بأسعار عالية والسيطرة على السوق المحلية سيطرة احتكارية دون أن تخشى منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة التي يمكن أن تباع بأسعار أقل.

### 6/ الحماية قد تؤدي إلى إفقار الغير

إن أساس سياسة إفقار الغير هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموماً لأن تقليص الواردات يؤدي عادة إلى تقليل حجم الصادرات، حيث أن التجارة الدولية هي عبارة عن تبادل للسلع والخدمات بين الدول، فإذا اعتمدت كل دولة سياسة حماية صناعاتها المحلية وأحجمت عن الاستيراد أو حتى قلصت إلى الحد الأدنى وارداتها ستجد نفسها عاجزة في نهاية المطاف عن تصدير فوائض إنتاجها مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من ركود اقتصادي وتراجع في مستوى الرفاهية الاقتصادية فلن يكون بإمكان أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصورة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج الدول الأخرى.

### المبحث الثالث: مخاطر التجارة الخارجية وتقنيات تسييرها

شهد العالم المعاصر تطورات عدة قد ارتبطت ب بروز مخاطر تهدد المعاملات التجارية الخارجية، فالمصدّر ما يهمله هو تلقي المقابل المالي للسلعة، أما المستورد فيريد متابعة العلاقة التجارية بدون تحمل أي خطر مالي. و في هذا المجال نجد ان اختيار طريقة الدفع أو وسيلة التمويل كمرحلة أولى يحدد بصورة كبيرة درجة الخطر أو الأمان للعملية في التجارة الخارجية، يضاف الى ذلك عوامل تتعلق بتقلبات قيمة عملة التبادل أي خطر الصرف و أخرى خارجية لها تأثير مباشر في العملية في حد ذاتها كتقلبات أسعار المواد الأولية.

#### المطلب الأول: مخاطر الائتمان (عدم السداد)

تتعدد الاخطار في مجال المعاملات التجارية الخارجية فمنها ما هو ناتج عن العملية في حد ذاتها، أو راجع لمحيطها الخارجي.

#### الفرع الأول: مفهوم المخاطر

تتعدد مفاهيم الخطر حسب المجال المدروس، فيمكن النظر للخطر من عدة زوايا:<sup>1</sup>  
**أولاً : المعنى الاقتصادي للمخاطرة:** تعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، و في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه. وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل الى نتيجة متوقعة أو مأمونة.  
 كما ينظر إليها على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه. و حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة، و يظهر مما سبق أن مفهوم المخاطرة في المجال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

**ثانياً: الخطر من المنظور القانوني:** هو احتمالية وقوع حادث مستقبلاً، أو طول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.

**ثالثاً: الخطر من المنظور المالي:** تعرف المخاطرة بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.

<sup>1</sup> بن علي بلعزوز، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، جامعة الشلف، ص 331.

الفرع الثاني : مفهوم خطر الائتمان

تختلف التعريفات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية في التجارة الخارجية، إلا أنها تصب في معنى واحد والذي سنوجزه من خلال مجموعة من التعاريف، وذلك في الآتي<sup>1</sup>:

**التعريف الأول:** تنتج المخاطر الائتمانية عن "خطر عدم السداد بالنسبة للمصدر بعد تنفيذ التزاماته و ذلك نتيجة عدم قدرة الطرف الآخر سواء تعلق الامر بإفلاسه أو نظرا لظروف خارج عن نطاقه (ظروف سياسية عدم استقرار في بلد المستورد)".

**التعريف الثاني:** "إن أي نشاط تجاري أو مالي دوليان، يتضمن مخاطر الائتمان و هو الخسارة الناشئة عن الطرف الآخر و هذا راجع الى أن الطرف الآخر في حالة افلاس و لا يمكنه الوفاء بالتزاماته أو راجع الى عدم السماح بتحويل الاموال نظرا لان قانون دولة المستورد يمنع ذلك في اطار الرقابة عن الصرف".

**التعريف الثالث:** "إن عدم اتمام الدفع، قد يؤثر بصورة مباشرة على المؤسسة المصدرة ودوامها. فحسب احصائيات أوروبية، فان ربع تصفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ترجع الى عجز أو امتناع زبون أو عدة زبائن عن الدفع".

الفرع الثالث : مصادر خطر الائتمان

إن المخاطر الائتمانية التي يتعرض إليها المصدر لها مصادر إما تجارية أو سياسية، و في بعض الأحيان اقتصادية وبنكية، وجاءت في الآتي<sup>2</sup>:

**أولا : مصادر تجارية**

وهو خطر الزبون ويحدث في حاله افلاسه أو تصرف آخر يهدف الى رفض الدفع يعرف كذلك بخطر العجز، و هو الخطر المرتبط بتدهور الوضعية المالية للمستورد، مما يجعله غير قادر على تنفيذ التزاماته اتجاه الدائن، و المرتبط كذلك بتصرفات الزبون و نوباه و قد كون هذا بسبب افلاس أو عجز ناتج عن عدم القدرة على الوفاء بالدين المؤسسة، أو بسبب مديونيتها الكبيرة لعدة موردين. كما يشمل الخطر التجاري فسخ العقد من طرف المستورد، أو رفضه اتمام الدفع لأسباب غير معلومة و غير قانونية، أي بدون تقديم أسباب حقيقية. ويكون مصدر الخطر التجاري و سببه المستورد أو اوضاعه المالية، و تؤدي الى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها. و من اهمها ما يلي:

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص 57 .  
<sup>2</sup> عيد القادر شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع و قرض: دراسة الواقع الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 24 .

- افلاس المستورد او اعساره او تصفيته.
- امتناع المستورد عن سداد ما استحق عليه للمصد.
- رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة.

### ثانيا : مصادر سياسي

إن عدم الاستقرار السياسي والداخلي والتوترات الدولية والحروب الأهلية يمكن لها أن تمنع العمليات المالية. ويبرز هذا الخطر في حالة اذا ما طرأت حوادث مستقلة عن ارادة الزبون. تمنعه من تنفيذ التزام الدفع، وندرج تحت الخطر السياسي ما يلي<sup>1</sup>:

- الخطر السياسي العام الذي يرتبط باندلاع الحروب، الثورات، اعمال الشغب و العنف، الانقلابات السياسية... الخ.

- قرارات الحكومات مثل: نزع رخصة الاستيراد من الزبون، تحديد أو تقليص كمية البائع المستوردة، ورفض التعامل مع دولة معينة.

وعموما يقصد بالمخاطر السياسية تلك المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد التي يكون مصدرها أو سببها سلطات القطر المستورد.

### ثالثا : مصادر اقتصادية

و يعبر ذلك عن الوضعية الاقتصادية الداخلية، كالتضخم، نقص في إحتياجات الصرف لبلد ما، كل هذا يؤدي الى التأخر في تحويل الاموال نحو الخارج، كذلك وضع أساليب رقابية من طرف الدولة على تنقل الاموال يؤثر بالسلب على العلاقات التجارية الخارجية. وعلى العموم فان الوضعية الاقتصادية لبلد ما تؤثر على مجمل التعاملات التجارية من و الى هذا البلد.

### رابعا :مصادر بنكية

ان ضعف و عجز في سير البنك خاصة بنك المشتري يؤثر بالسلب أو يعيق تنفيذ الدفع الى الخارج كما أن ذلك يخل من الضمانات و التزامات المعطاة من طرف البنك.

### المطلب الثاني: المخاطر المالية الخاصة بالصرف

تتعرض المؤسسة لخطر الصرف عندما تقوم بعمليات التجارة الخارجية (الاستيراد و التصدير) أو العمليات المالية الدولية كتحويل الأموال.

### الفرع الأول: ماهية خطر الصرف

هنالك مجموعة من التعاريف المتعلقة بخطر الصرف نذكر أهمها في الآتي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> عبد القادر شاعة، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، مؤتمر، جامعة الزيتونة الأردنية، بدون ذكر السنة، ص02.

**أولاً :** يمكن تعريفه على أنه: " خطر تسديد مبلغ اكبر او تحصيل ايراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى اجنبية غير العملة الوطنية".

**ثانياً :** "وهو متغير مهم في غالب الاحيان يتم اهماله من طرف المصنعين، و عليه فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية و لا يتم انهاء العملية في لحظتها (لأجل)".

**ثالثاً :** كما يمكن تعريفه " بالخطر الذي يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة أساسية و التي تكون على الاصول المختلفة (الحقوق و الديون المسجلة بالعملة الصعبة أخرى)".

إن هذا الخطر بدأ في الظهور منذ اعتماد نظام الصرف العائم لأسعار الصرف، و عليه كل انشطة التجارة الخارجية معرضة لهذا الخطر و يطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، و التي تبحث عن تحقيق ارباح من خلال تحسين اسعار الصرف لعملتها، كما يمكن أن تتحمل خسائر كبيرة اذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية، و عليه نجد أن كل ذلك مرتبط بحالة عدم التأكد.

### الفرع الثاني: تحديد خطر الصرف في التجارة الخارجية

ويمكن تحديد مخاطر الصرف في التجارة الخارجية بالنسبة لكل من المصدر و المستورد ، وذلك في الآتي<sup>1</sup>:

**1- بالنسبة للمصدر:** عندما يقوم المصدر بتقديم عرض تجاري في اطار مناقصة دولية بالعملة الصعبة، فهو يكون امام خطر عشوائي للصرف لأنه لا يعرف ان كان سينشأ من هذا العرض صفقة أو عقد فعلي أم لا، و هذا ينطبق على البيع على مجلات أو قوائم في الخارج فالمؤسسة هي في خطر طيلة مدة العرض نظرا لتقلبات سعر الصرف في هذه المدة.

بعد مرحلة العروض والمفاوضات و في حالة الاتفاق يتم إبرام العقد التجاري ما بين الطرفين ومن هذه اللحظة يصبح المصدر عرضة الى الخطر الاقتصادي للصرف المتمثل في زيادة أحد عوامل الانتاج وهذا يتناقض من مرحلة إبرام العقد الى الدفع النهائي.

**2- بالنسبة للمستورد:** عندما تستورد مؤسسة منتجات نصف مصنعة أو مواد أولية بالعملة الصعبة، فهي ملزمة بتسيير خطر الصرف بين تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ السداد، و في حالة منتج يدخل في

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 04.

تصنيع المنتج النهائي، فان سوء تسيير الخطر يمكن أن يزيد في سعر التكلفة مما ينقص من تنافسية هذا المنتج.

### المبحث الثالث: تقنيات تسيير المخاطر المالية في عمليات التجارة الخارجية

لا تقتصر تغطية الخطر المالي في عمليات التجارة الخارجية على اختيار طريقة الدفع الأكثر أمانا أو العملة التي تتميز بقلّة التقلبات في سوق الصرف، فذلك لا يعتبر ذا فعالية دائما، لان اختيار طريقة دفع آمنة يمكن أن يكون مصدرا لتعطل العملية في حد ذاتها، لذلك هناك العديد من التقنيات التي يمكن استعمالها في تسيير الخطر.

#### المطلب الأول: تقنيات تسيير مخاطر الائتمان

من خلال هذا المطلب لابد من التطرق أولا إلى المنهجية التي تساعد على التنبؤ بالمعلومات المتعلقة بالخطر، ثم كيفية معالجتها بمختلف الطرق، وذلك من خلال ما يلي<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول: منهجية تسيير مخاطر الائتمان

إن أول طريقة في تسيير المخاطر، تتمثل في التنبؤ بالمعلومات عن مختلف الالتزامات و المخاطر المحتملة التي تمثلها المقترحات أو العروض التجارية، وتسمى هذه العملية أيضا ب الوقاية. أما الطريقة الثانية تتمثل في ضمان للمتعامل و هي قدرته على استرجاع جزء من الحقوق المستحقة و هذا على شكل تعويضات مدفوعة من طرف وكالات التأمين على الائتمان و هو التأمين على تغطية المخاطر الائتمانية. ويمكن للمصدر في كثير من الاحيان نقل لكل أو جزء من الخطر، على البنك أو شركة تحويل الفاتورة وهي طريقة تحويل الخطر، كما انه يمكن من جهة اختيار تحمل هذا الخطر اما اختيارا أو يكون مجبرا على ذلك وهو ما يسمى بالتغطية الذاتية للخطر.

#### الفرع الثاني: تغطية خطر عدم السداد بالتأمين على القرض

عند اكتتاب تأمين، فان المتعامل في التجارة الخارجية يسير الخطر ولا يتم تحويله الى شركة التأمين إلا في حالة حادث عدم السداد عند الاستحقاق. إن طريقة عمل التأمين الائتماني تختلف حسب نوعية العملية، إما عملية تجارية عادية أو في اطار عقود الاعمال.

<sup>1</sup> رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص ادارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 128.

1- المتعاملون في مجال التأمين : إن التعامل في التجارة الخارجية يمكنه أن يؤمن عند وسطاء التأمين أو شركات التأمين الائتماني مباشرة<sup>1</sup>.

❖ وسيط التأمين: وهم وسطاء مختصين في التأمين، وهم يقومون بالبحث عن الصيغة المناسبة أو الأكثر ملائمة لفائدة زبائنهم، سواء تعلق الامر بالتأمين الائتماني أو تحويل الفاتورة وعادة يتم ذلك مقابل علاوات مدفوعة من طرف شركات التأمين الذين يتعاملون معها او يبيعون لها منتج التأمين.

❖ شركة التأمين الائتماني: وهي تقدم خدمات تأمين مباشرة للوسطاء أو المتعاملين في التجارة الخارجية تتميز سوق التأمين في هذا المجال بسيطرة شركات كبرى و هو سوق قليل المنافسة.

2- الإطار العام للتأمين على القرض للتجارة العادية : إن وثيقة التأمين هي التي تحدد الإطار العام للعقد، وعادة تتكون من الجانب المتعلق بالشروط العامة الذي يطبق على جميع المؤمنين، أما الجانب الثاني فيخص البنود أو الشروط الخاصة التي تنتج عن المفاوضات ما بين المتعامل في التجارة الخارجية و شركة التأمين عن حاجات خاصة في هذا المجال.

### المطلب الثاني : تقنيات تسيير وتغطية مخاطر الصرف

إن المؤسسة تستعمل في تسيير مخاطر الصرف وسائل و تقنيات داخلية أو يمكنها اللجوء الى التأمين و هذا حسب ما تقترحه هذه الاخيرة في تغطية مخاطر الصرف.

### الفرع الأول : التقنيات الداخلية لتسيير مخاطر الصرف

إن المؤسسة عادة ما تستعمل عدة تقنيات في تسيير مخاطر الصرف دون اللجوء الى اسواق متخصصة و تتمثل في<sup>2</sup>:

1- اختيار عملة الفاتورة : إن اختيار عملة الفاتورة مرتبط بعوامل خاصة لكل طرف من العملية و كذلك حسب توازن القوة بينه فبالنسبة للمصدر، إن اعداد الفاتورة بالعملة الوطنية ينتج عنه تحويل خطر الصرف على عاتق المشتري الأجنبي.

<sup>1</sup> رشيد شلالي، مرجع سابق، ص 139.

<sup>2</sup> رشيد شلالي، مرجع سابق، ص ص 157- 158 .



أما بالنسبة للمستورد، عادة ما يفرض عملة الفاتورة والتسديد، عند قبوله بالفاتورة بالعملة الصعبة فهو يقبل بذلك التعرض لخطر الصرف، إلا أن اختياره يمكن أن يكون وفق فرص التمويل أو حسب معدل الفائدة أو ما يفرضه القانون الخاص على رقابة الصرف.

**2- عملية مفاصة أو تسوية التدفقات:** تقوم المؤسسة التي تتجز عمليات التصدير والاستيراد، بتخصيص حقوق معينة مستحقة على زبون بالعملة الصعبة، لتسديد دين على مورد أجنبي من نفس العملة. ينتج عن ذلك أنه لا يوجد عملية صرف للعملات إذاً عدم وجود الخطر. إلا أن الاشكالية تطرح في الفارق ما بين الحقوق و الديون و كيفية تمويله.

**3- تغيير طريقة التسديد أو الدفع:** ان التحكم في تواريخ الاستحقاقات تسهل عملية تسيير خطر الصرف، فيمكن العمل على تاريخ القبض أو التحصيل و تاريخ التسديد، ومن ثمة تسهيل عملية التسوية بينهما هذا من جهة و من جهة ثانية يمكن أن يقوم المصدر للاستفادة من زيادة عملة الفاتورة، تأخير الدفع تحصيل الحقوق و العكس اذا كان انخفاض، أما المستورد فيجد نفسه في الاشكالية العكسية، فإذا كانت هناك زيادة للعملة فهو يحاول تقديم الدفع و يمكن أن يستفيد في آن واحد من خصم تجاري.

**4- بنود الصرف التعاقدية:** في العادة فان عقود المعدات و أداء الخدمات و انجاز الاشغال يمكن أن تنتج عنها مدة طويلة من المفاوضات و كذلك أثناء التنفيذ، لذلك فان المصدر يلجأ الى فرض على زبونه بند يربطه بتغيرات سعر الصرف و تطورات سوق الصرف أي اختيار سعر صرف مرجعي أو اختيار سقف معين له، وهذا النوع من البنود يكون في عقود الاعمال فقط. إلا ان هذه العقود قلة ما تقبل من طرف التشريعات الداخلية للبلدان.

### الفرع الثاني : تغطية مخاطر الصرف عن طريق التأمين

إن تخلف متعامل عن الوفاء أو خطر بلد معين، تكون ظرفية أو عرضية، وإن تغيرات السعر صادر عن مخاطر الصرف. هي معايير السوق النقدية الدولية، وفي كل مرة يتشكل سعر جديد و حسب وضعية الصرف للمتعاملين بالعملة الصعبة الذي ينتج عنه ربح أو خسارة صرف في هذه الظروف المتغيرة و التي يصعب السيطرة عنها، فان تغطية خطر الصرف بالتأمين هي عملية قلة ما تكون، و معظم ما يعرض هو لحساب الدولة.

و في العادة فان الشركات تقدم نوعين من منتجات التأمين وهما :

➤ التأمين على الصرف لفترة التفاوض.

➤ التأمين على عقد الصرف.

وهي أدوات توجه للشركات، لتشجيع التصدير أو الشركات في اطار عقود الاعمال.

1- **تغطية المخاطر أثناء المفاوضات:** و هي موجهة الى المؤسسات التي تقدم عروض في اطار عقود هامة و تحتوي على فترة مفاوضات طويلة، و الهدف من هذا التأمين هي تغطية الخطر المحتمل لكل مدة التفاوض.

\***كيفية عمله:** المؤمن عليه يقوم بطلب الضمان قبل تسليم العرض وذلك بتحديد الجانب الذي يريد تأمينه، شركة التأمين تعطي الضمان مع تحديد السعر المتفق عليه، وكذلك شروط مراجعته، المتعامل يمكنه تقديم العرض حسب سعر الصرف المؤمن أو المضمون وعند ابرام العقد، يقوم المتعامل بإعلام شركة التأمين وذلك ينهي مرحلة الضمان. في كل استحقاق يقوم المؤمن بحساب الفارق في الصرف سواء ربح أو خسارة، وذلك بين القيمة المحسوبة لسعر المضمون، و السعر المحسوب في تاريخ التسوية.

\***أهمية منتج التأمين:** ان وثيقة التأمين في مرحلة التفاوض هو منتج اضافي في تسير الخطر لأن التقنية البنكية لتغطية الخطر المحتمل هي محدودة لأنها تتطلب في الكثير منها، تحكم في التقنية او تكاليف معينة و كل هذا لا يمكن دائما عمله. أما مثل هذه وثيقة التأمين فهي حل بسيط ومباشر وغير مكلف ويسهل التحكم فيه و من الجهة التجارية فان التأمين يحرر من مشكلة الرقابة على معايير خطر الصرف.

2- **تأمين عقد الصرف:** هذا النوع من التأمين يخصص للمشاريع في نهاية المفاوضات التجارية اي الذي تم الاتفاق عليها و هي تسمح بتحديد سعر الصرف عند ابرام العقد وهنا الضمان لا رجعية في سعر الصرف. إن المتعامل للاستفادة من هذا التأمين يكتب وثيقة تأمين يبين فيها الاطار العام للعمليات المعالجة لتغير العملة، مدة الضمان، المبلغ المستقبلي. عند ابرام العقد، يقوم المصدر بإرسال طلب الضمان بعد دراسته و الموافقة عليه من طرف شركة التأمين، يقوم بتجسيد ذلك عن طريق عقد التأمين الذي يتضمن الشروط الخاصة بالضمان. بالإضافة الى ذلك فالمتعامل يدفع مبلغ المنحة التي تحسب على العملة الاجنبية و تدع عند الضمان.

يتم التغطية عن خسارة الصرف في فترة الاستحقاق و يتم التعويض الفارق بين سعر الصرف المضمون والسعر الحقيقي. وفي حالة زيادة في العملة فالمتعامل ملزم بتسديد ربح الصرف.

بالإضافة إلى ما سبق سرده من مخاطر، هنالك مخاطر أخرى تشمل كل من<sup>1</sup>:

**أولاً: الخطر الاقتصادي:** وهو خطر متعلق بتطور الوضعية الاقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة، مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير، حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

**ثانياً: المخاطر السياسية والمشابهة لها:** وهي بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ولكن في الحقيقة، كلمة المخاطر السياسية تغطي مجالاً واسعاً مثل عجز المدين العمومي، خطر الكوارث، خطر عدم التحويل... إلخ.

**1/ عجز المدين العام:** في هذه الحالة المشتري هو هيئة دولة، تضم معها المؤسسات العمومية، هيئات الدولة، الجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى، هذا الخطر يتمثل في رفض الهيئة العمومية الدفع عند تاريخ الاستحقاق دون سبب حقيقي.

**2/ خطر الكوارث:** تنقسم عادة إلى فئتين، تلك الناتجة من أعمال الإنسان، وتلك الناتجة من الكوارث الطبيعية، من بين هذه الأخيرة هناك الفيضانات، الزلازل، البراكين، وهذه الظواهر نادرة لكن متوقعة، ومن بين المخاطر الناتجة عن الإنسان هناك الحروب الأهلية، الثورات ...

**3/ قرارات حكومية** يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد، من بين هذه القرارات:

نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد، وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئياً كلياً.

✓ إلغاء رخص الاستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة.

✓ رفض التعامل مع بلد معين.

**4/ خطر عدم التحويل:** يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها، ويكون نتيجة ظروف سياسية، أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

<sup>1</sup> على الساعة 10.30 ، تاريخ الاطلاع 2016/02/07 ، [https://www.wto.org/french/res\\_f/statis\\_f/its2013\\_f.pdf](https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/its2013_f.pdf)

### المبحث الخامس: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية

من الجدير بالذكر، أن للتكتلات الاقتصادية دورا هاما في الاقتصاد المعاصر، لما ترمي إليه هذه الأخيرة من أهداف وتتميز به من سمات، إلا أنها لا تخلوا كغيرها من الظواهر من انعكاسات و آثار و أدوار عديدة، ولعل من أبرزها دورها في توسيع حجم التجارة الخارجية من خلال إزالة الحواجز التجارية بين دول أعضاء التكتل، مما أدى إلى تحقيق كفاءة أعلى وإنتاجية أكبر وزيادة المنافسة، والتخصيص الكفء للموارد وغيرها ...

كل هذا سوف نوجزه من خلال هذا المبحث الأخير ضمن الاطار المفاهيمي للدراسة، التي تنقسم فيه الآثار إلى قسمين أساسيين هما : الآثار الساكنة التي تؤثر في الكفاءة الاقتصادية للدول المتكتلة وما ينجر عن ذلك على حركة التجارة الخارجية للدول الداخلة بالتكتل، ذلك في المطلب الأول، إلى جانب الآثار الديناميكية التي سيتم توضيحها بدرجة من التفصيل في المطلب الثاني.

#### المطلب الأول : الآثار الساكنة

إن عملية خلق التكتلات الاقتصادية أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية، يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية، وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي. والواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية، يعتبر خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموما إن بعض أشكال التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة، وهذا ما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن النتيجة الصافية لهذه الأخيرة تتوقف على طبيعة كل اتفاقية للتكتلات الاقتصادية على حدى، وعلى القوة والشدة النسبية لكل من إنشاء التجارة و تحويل التجارة<sup>1</sup>.

#### الفرع الأول: الأثر الإنشائي للتجارة " زيادة التخصيص الكفء للموارد "

وهذا الأثر يسمى أيضا بخلق التجارة ، وهو يعتبر نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي، ويتم إنشاء التجارة من خلال الإمكانيات التي يمكن أن تنتجها عملية التكتل، حيث أن إلغاء القيود على انتقال

<sup>1</sup> طيني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية "2002-2012"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 50.

السلع وحرية التجارة يمكن أن يقود إلى الاستعاضة عن الانتاج غير الكفاء الذي يتم بتكلفة عالية تتضمن مستخدمات أكبر لدى بعض الدول القائمة على التكتل في مجالات معينة، لصالح التوسع في انتاج أكثر كفاءة الذي يكون بأقل تكلفة والمتضمن استخداما أقل للموارد في ذات المجالات لدى الدول الأخرى، والذي يتحقق استنادا إلى توسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء اعتمادا على التكامل القائم بينها، وبالمقابل تتخصص كل دولة ضمن المجموعة المتكثلة بما تتمتع به من خصائص نسبية على الانتاج، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الانتاج بينها اعتمادا على توسيع السوق<sup>1</sup>.

ويعني ما سبق، نقل الانتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكتل، وبالتالي يترتب على الأثر الإنشائي للتجارة توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة ذلك يحدث أمران هما<sup>2</sup>:

**أولا :** خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص.

**ثانيا :** استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الانتاج المحلي.

فيعتبر الأثر الإنشائي للتجارة نافع على المستويين الاقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الانتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الانتاج. ويمكن أن نشرح هذا الأثر بمساعدة المثل الافتراضي التالي<sup>3</sup>:

إن تكلفة إنتاج السلعة "س" في البلد "أ" هي 25 دولار لكل وحدة، وثمنها في البلد "ب" هو 20 دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين تكتل بإحدى أشكاله، و قبل تكوين هذا التكتل، كان البلد "أ" يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفه قيمتها 6 دولارات لكل وحدة من السلعة "س" يتم استيرادها من البلد "ب"، وبعد إلغاء الرسوم بين البلدين بموجب هذا التكتل، توقف البلد "أ" عن إنتاج السلعة "س" وصار يستوردها من البلد "ب" لأنه يتحصل عليها بـ 20 دولارا مقابل 25 دولارا لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني أن التكتل يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم إحلال الواردات

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 167.

<sup>2</sup> عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية "دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 71.

<sup>3</sup> آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 46.

رخيصة الثمن من إحدى الأعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف، لأنه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الأعضاء، مما يعني أن المنتجات التي تنتج بتكاليف أقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف وغالية الثمن، وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع فيها الدول بميزات نسبية أو تنافسية أي يتعمق تخصص كل دولة داخلة في التكتل في السلع التي تنتجها بتكلفة أقل وبسعر منخفض، وتتدفق السلع بين الدول الأعضاء دون موانع، مما يعمق التخصص والتبادل الدولي.

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى توفير المزيد من التبادل والتجارة الدولية، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

### الفرع الثاني : الأثر التحويلي للتجارة

يعبر تحويل التجارة عن الأثر السلبي وغير المرغوب به، إذ أنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في اتفاقية التكتل، ويحدث تحويل التجارة لما يحوّل النشاط التجاري من بلدان موجودة خارج المنطقة التجارية نحو البلدان الأعضاء، ومردّ هذه الظاهرة إلغاء القيود الجمركية والحواجز الأخرى في منطقة التبادل الحر، بشكل يجعل الواردات والصادرات بين هذه البلدان أقل تكلفة، فتجد حينها البلدان الموجودة خارج المنطقة التجارية صعوبة بالغة في المحافظة على أسواق التصدير إذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة أعلى من تلك الداخلية للدولة المستوردة، ففي مثل هذه الحالة لن يكون للتحويل التجاري منفعة، كون أن التجارة ستحوّل من لدى المنتج الفعال الموجود خارج المنطقة التجارية نحو المنتج داخل المنطقة أقل فعالية، يتميز بإنتاج أقل كفاءة وأعلى تكلفة، وهذا ما يؤدي إلى إنتاجية أقل<sup>1</sup>.

وعليه فإن هذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج التكتل إلى منتجين أقل كفاءة داخل التكتل. وبذلك فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيداً عن الميزة النسبية، ويمكن أن نشرح هذا الأثر مستعينين بالمثل الافتراضي التالي<sup>2</sup>:

"يفرض البلد أ" من القيمة على ما يستورده من السلعة "ع"، في حين أن البلد "ب" يعرض هذه السلعة بمبلغ 100 دولار لكل وحدة، ويقوم البلد "أ" باستيراد هذه السلعة بـ 50 دولاراً لكل وحدة، ويعرضها البلد "ج" بسعر 60 دولاراً و 50 دولاراً ثمنها و 50 دولاراً فقط لكل وحدة (100) السلعة من البلد "ج" لأن تكلفتها

<sup>1</sup> مريم طيني، مرجع سابق، ص 51.

<sup>2</sup> آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 47.

تبلغ دولارا لكل وحدة 120. رسوم على استيرادها، في حين أن تكلفة استيرادها من البلد "ب" تبلغ وبعد تكوين التكتل بين البلدين "أ" و"ب" وإزالة جميع الرسوم بينهما، وبقاء الرسوم 100% على واردات السلعة "ع" من البلد "ج"، سيتوقف البلد "أ" عن الاستيراد من البلد "ج" ويلجأ إلى الاستيراد من البلد "ب" لأن تكلفة هذه السلعة المستوردة من البلد "ج" تبقى 100 دولارا لكل وحدة مع الرسوم، في حين أن تكلفتها هي 60 دولارا فقط عند استيرادها من البلد "ب"، وبهذا الوجه يؤدي تكوين التكتل إلى تحويل التجارة من بلد خارج التكتل إلى آخر داخله.

والتمييز بين خلق التجارة وتحويلها أمر مهم، فخلق التجارة يراد به التجارة الجديدة الناشئة بين الدول الأعضاء في التكتل، في حين أن تحويل التجارة يقصد به تجارة قديمة كانت قائمة ثم حولت من بلد خارجي إلى آخر عضو إثر تكوين التكتل، كما يترك خلق التجارة أثرا نافعا في الرفاهية، أما تحويل التجارة فهو ذو نتيجة غير مؤكدة على رفاهية الدول الأعضاء لكنه يضر برفاهية الدول غير الأعضاء. كما لا بد من الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الأثرين السابقين (إنشاء وتحويل التجارة)، فإن التكتل الاقتصادي الإقليمي يعزز من القوة التفاوضية لبلدان الأعضاء حيث لا يعني أن هذه الأخيرة تتمتع بتفضيل أسواق لبعضها البعض مقارنة بغير الأعضاء فحسب، وإنما تعرض القوى الاقتصادية الخارجية إلى فقدان حقا وحظها في الدخول إلى هذه الأسواق ما لم توافق على الجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقيات تخدم المصالح المشتركة للأطراف المختلفة شمالا وجنوبا<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : الآثار الديناميكية

تعني آثار التكتل الاقتصادي بالنمو والاستثمار في الأجل الطويل، ويشير التحليل الديناميكي إلى عدد من المزايا التي يحققها التكتل الاقتصادي سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهيكل الاقتصادي لدول التكتل، وسنوجز ذلك في الآتي<sup>2</sup>:

### الفرع الأول : تشجيع الاستثمارات

لا شك أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير.

<sup>1</sup> علي القزويني، مرجع سابق، ص 271.

<sup>2</sup> آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 48.

الفرع الثاني: التغير التكنولوجي

إن توسيع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث وعلى التطور، وبذلك فإن أحد المميزات الناتجة عن التكتل الاقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الانتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.

الفرع الثالث: زيادة درجة المنافسة

نتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء فإن المنافسة بين الشركات في داخل التكتل ستزداد مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة، أو بعبارة أخرى عندما تزول الحواجز بين الدول الأعضاء فإن المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل التكتل، وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الانتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

وبناء على ما سبق، يتضح أن الآثار الديناميكية تؤدي إلى إحداث تغييرات كبيرة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في الأجل الطويل، ولذلك تعتبر المكاسب الديناميكية أكثر أهمية من المكاسب الساكنة، وإن هذه المكاسب هي الدافع الرئيسي لانضمام المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي عام 1973، ونشوء وقيام التكتلات الاقتصادية في العالم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مريم طنبني، مرجع سابق، ص 52.

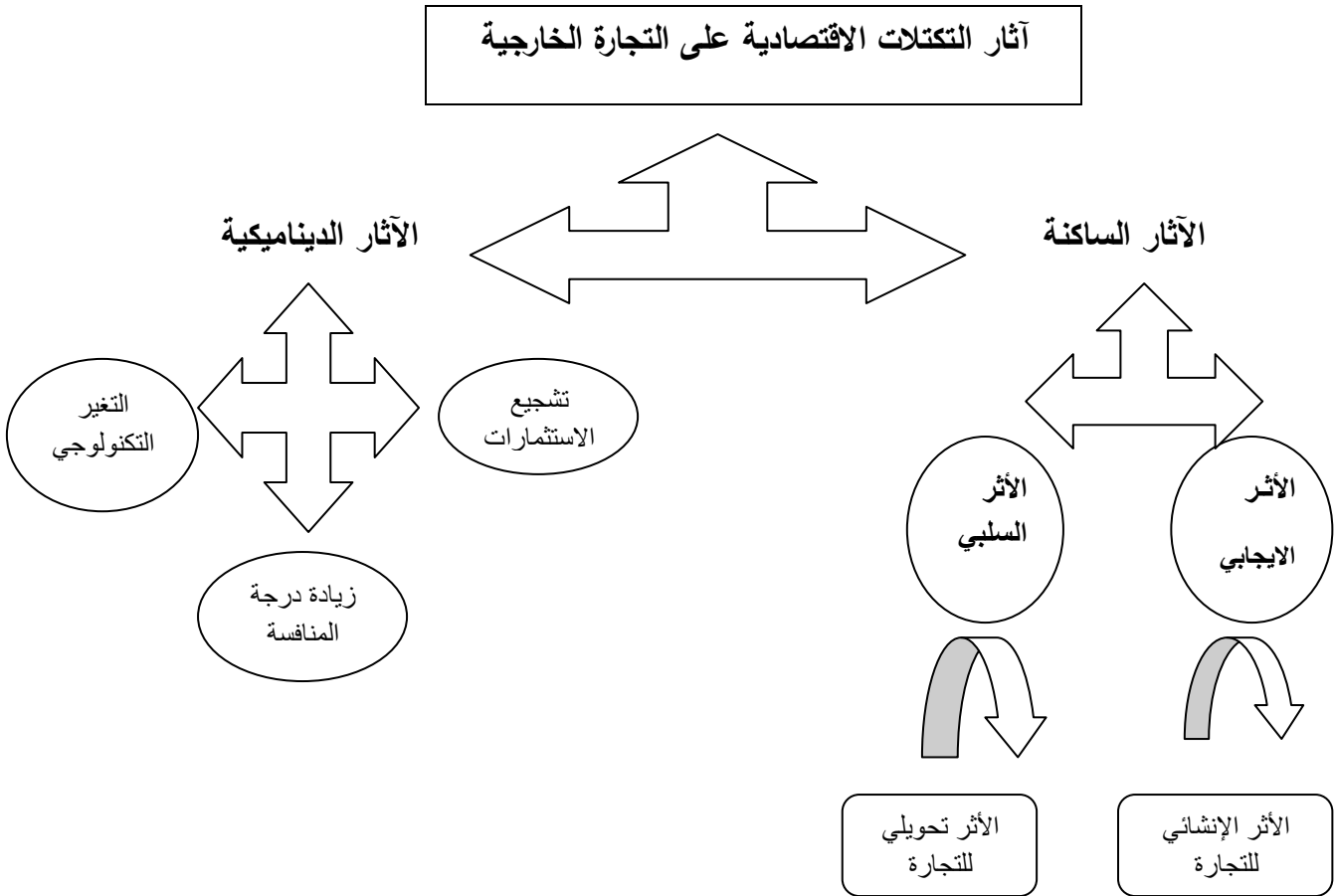
<sup>2</sup> عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص 78.



مما سبق، يمكننا تلخيص مختلف الآثار الناجمة عن التكتلات الاقتصادية في مجال تطوير التجارة

الخارجية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) : آثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة

### خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

للتشير التجارة الخارجية كمصطلح إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول، بينما يشير مصطلح التجارة الدولية إلى نظرية شمولية، أي مجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم مجتمعة.

للتكمن أهمية التجارة الخارجية في اعتبارها مؤشراً أساسياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها على الاستيراد، وانعكاس ذلك على الميزان التجاري.

لإن اختلاف وجهات النظر حول تفسير التجارة الخارجية من قبل مجموعة من الاقتصاديين سالف الذكر، حيث اعتمد الجيل الأول من النظرية الكلاسيكية على نظرية العمل في تحديد قيمة السلعة، وقيام التجارة الخارجية على أساس الميزة المطلقة، والميزة النسبية، والاهتمام بجانب الطلب وتحديد معدل التبادل الدولي، كل منها جاءت لتزيد من توسيع مفهوم التجارة الخارجية.

لأما اعتماد الجيل الثاني للنظرية النيوكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة بين الدول، قائمة على فروض الجيل الأول، لكنهم يختلفون كونهم أضافوا عنصر رأس المال إلى جانب عنصر العمل في تحديد قيمة السلعة.

لبينما جاءت النظرية الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية لتبين ما تم إغفاله في النظريات السابقة، وإبراز الدور الكبير للعامل التكنولوجي في اكتساب مزايا التصدير بين الدول، والذي تم التطرق إليه في كل من نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية حياة المنتج وغيرها...

لتنوعت آراء الاقتصاديين في تحديد سياسة معينة للتجارة الخارجية، فهناك آراء تتدد بضرورة تقييد التجارة الخارجية، وهناك من يدعو ويحث بتحريرها لقيامها في ظروف مواتية تزيد من قوتها في الاقتصاد العالمي، واختلفت بذلك الوسائل والسبل لتحقيق هذه السياسات منها السعرية والكمية والتنظيمية.

لقد تواجّه التجارة الخارجية عدة مخاطر مختلفة من حيث النوع والمجال، ومن أبرزها خطر عدم السداد إلى جانب خطر تقلبات الصرف التي تأثر على مدفوعات الدولة، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحالة الاقتصادية للدولة ومكانتها السياسية وتأثيرات هذه الأخيرة عليها، وتقنيات تسيير هذه المخاطر لزيادة نمو وتطور حركة التجارة الخارجية.

و في الأخير، للتكتلات الاقتصادية أثرين بالغى الأهمية على توسيع حجم التجارة الخارجية، أثر إيجابي وآخر سلبي لكل من إنشاء التجارة وتحويل التجارة على الترتيب، لتضفي الآثار الديناميكية نوعا من التحفيز والتشجيع لقيامها في ظل التكتلات الاقتصادية بمختلف درجات الاندماج بها، واشتملت على كل من الاستثمار وزيادة التبادل في ظل تغير تكنولوجي ودرجة منافسة معينة.

## تمهيد :

نتيجة للأحداث المتسارعة التي شهدتها العالم في ظل فترة الثمانيات، التي أدت ببروز أوروبا كقوة اقتصادية موحدة، إلى جانب التطورات الصناعية والتكنولوجية التي شهدتها اليابان... وغيرها، كل ذلك دفع بدول القارة الأمريكية بالقيام بعدة محاولات لتحقيق تكتل اقتصادي فيما بينها، بعد ما كان الموقف المعارض للولايات المتحدة الأمريكية حول إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية، التي كانت بنظرها تعوق الترتيبات متعددة الأطراف فيما يخص تحرير التجارة العالمية، والتي كانت تشرف عليها آنذاك GATT "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة".

فبتغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية واعتبارها أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تكمل دور GATT من حيث التحرير المتعدد الأطراف، دعت إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع كل من كندا والمكسيك، المعروفة بـ **النافتا "NAFTA"**. وهو ما حاولنا تسليط الضوء عليه في الدراسة التطبيقية، كونه يعتبر ثاني أكبر تكتل اقتصادي بعد التكتل الأوروبي.

فمن خلال الاحصائيات المتوفرة لدينا حول ما يتعلق بالتبادل التجاري بين دول أعضاء تكتل NAFTA وما يتعلق بماهية هذه الأخيرة و انعكاساتها، قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية، جاءت مرتبة كالآتي :

**المبحث الأول :** نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "اتفاقية NAFTA"

**المبحث الثاني :** ماهية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" اتفاقية NAFTA

**المبحث الثالث :** تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء

**المبحث الرابع :** الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA

## المبحث الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "اتفاقية NAFTA"

لقد تجاوزت دول القارة الأمريكية هدف الدول الأوروبية من حيث السعي وراء بناء تكتلات إقليمية تجمع بين الدول المتقدمة والصناعية، بل تعدتها إلى ربط شبكات التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نمواً، فحققت الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بدمج شمال جنوب، وإنشاء منطقة التجارة الحرة مع دول متقدمة وأخرى نامية. وهذا ما سيتم إيجازه بالتفصيل من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: الدعوة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

سادت في المكسيك عقب الحرب العالمية الثانية أفكار مدرسة التبعية، التي ترى أن التخلف في الدول النامية إنما يرجع إلى غياب التكافؤ في التجارة الدولية، ولذا فقد اعتمدت المكسيك في رسم سياساتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية على آراء رواد مدرسة التبعية، وخاصة آراء الاقتصادي الأرجنتيني "راؤول بريتش" الذي كان يدعو إلى الإسراع بتطوير الصناعات الوطنية وخلق الظروف اللازمة لتطوير الهياكل الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية، وأوصى بإتباع منهج تخطيطي يركز على أكبر قدر من التخصص، من منطلق الإحلال محل الواردات ( إقامة صناعات تنتج سلعا استهلاكية تحل محل السلع المستوردة)، مع إتباع سياسات تجارية حمائية لتصحيح الهياكل الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية الموروثة من عهد الاستعمار، والنهوض بصناعاتها الناشئة في مواجهة هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة الأمريكية منها، ولتحقيق ذلك اعتمدت المكسيك على إستراتيجية تنموية تركز على سياسة الإحلال محل الواردات، واتجهت إلى تشجيع الإنتاج المحلي بتقديم إعانات مباشرة إلى المنشآت المحلية وقيدت الاستثمار الأجنبي والتملك الأجنبي لأصول مكسيكية، غير أنه مع بداية سنة 1965 خففت الحكومة المكسيكية من القيود على الاستثمار الأجنبي، وشرعت في إقامة مساحات صناعية تسمى بـ **الماكيلادوراس** \* **Maquiladoras** "على الحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية"<sup>1</sup>.

أدى نجاح "الماكيلادوراس" التي يسمح فيها بإنشاء مصانع مملوكة جزئياً أو كلياً للأجانب، مع بقاء الملكية الأجنبية مقيدة في باقي الدولة، الأمر الذي ساعد المكسيك في الحصول على أكبر قدر من

<sup>1</sup> بوزيد بن باره ، اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" ،

رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ، فرع تجارة دولية ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، 2013-2014 ، ص 109.

\*الماكيلادوراس : وهو عبارة عن حزام صناعي وخدمي ممول بالرساميل الأمريكية، تشتغل فيها اليد العاملة المكسيكية، على أن تصدر المنتجات إلى الأسواق الأمريكية، وتهدف هذه المبادرة إلى الحد من الهجرة السرية المكسيكية نحو الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

الاستثمار الأجنبي ومن زيادة التوظيف، وأدى بها إلى عدم العمل الجدي على رفع كفاءة منشآتها المحلية، فاكثفت بالاستمرار في دعمها بتقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة، كما وسعت من إعاناتها وخدماتها الاجتماعية المعتمدة في ذلك على التمويل بالعجز، وبفضل سيطرة الحكومة المكسيكية على إنتاج النفط استطاعت الحصول على قروض من الأسواق المالية بضمان عائدات تصديره لتغطية العجز في ميزانيتها العامة، و إن تراجع أسعار الفائدة في بداية الثمانينات، وانخفاض الطلب على الصادرات غير النفطية بسبب الركود العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية ومن ثم أعباء الديون المكسيكية، وانخفاض قيمة "البيزو المكسيكي" كل ذلك أدى إلى ارتفاع القيمة الدولارية للديون المكسيكية، واقتطعت خدماتها تلك العائدات من إيرادات التصدير السنوية، وبسبب عجزها عن توفير السيولة اللازمة لتغطية أعباء الدين الخارجي (الفوائد + الأقساط)، فجرت المكسيك في أوت 1982 أزمة المديونية في العالم، وكانت أول دولة تعلن عدم قدرتها على الوفاء بديونها عند استحقاقها، وكان لا بد لذلك من إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة الحيوية للاقتصاد المكسيكي. و بإشراف من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دخلت المكسيك انطلاقا من سنة 1982 وتحت قيادة الرئيس " ماجويل ديلا مادريد " في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجهات الليبرالية، فتم التخلي عن سياسة الإحلال محل الواردات، واستبدالها بسياسة التصنيع من أجل التصدير، كما تم خفض الرسوم الجمركية على الواردات تشجيعا للمنافسة، وخصخصة قطاع كبير من المنشآت العمومية، وتسهيل الاجراءات بالنسبة إلى قطاع الأعمال المحلي، وساهمت أمريكا في تقديم يد العون إلى المكسيك للخروج من أزمة المديونية، مقابل التزام المكسيك بالمزيد من خطى الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري، حيث أسندت إلى نائب الخزينة الأمريكية " نيكولاس برادي " في مارس 1989 مهمة وضع برنامج لتخفيض قيمة الديون الواجبة الأداء من طرف دول أمريكا اللاتينية ( بما فيها المكسيك ) لصالح البنوك الخاصة الأمريكية، وتسهيل حصولهم على قروض بأسعار فائدة ميسرة، وهذا بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي<sup>1</sup>.

وبفضل تلك المساعدات بدأ الاقتصاد المكسيكي في استرداد عافيته و اتجاه المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى التحسن، وحاجة المكسيك في تعزيز صادراتها لتغطية خدمات ديونها.

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 110.

ومما سبق، نجد أنه كُـل بتكوين منطقة للتجارة الحرة بين أكبر شركاء تجاريين في العالم وهما الولايات المتحدة وكندا الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف للعديد من السنوات بالنجاح، فحوالي 22 % من الصادرات الكندية موجهة إلى الولايات المتحدة. وبالمقابل فإن كندا تستحوذ على خمس صادرات وواردات الولايات المتحدة. وسوق المال في هاتين الدولتين مرتبط جداً، وحوالي 20 % من واردات الولايات المتحدة من كندا كانت معفاة من الرسوم الجمركية قبل 1989 . منذ 1965 فإن الدولتين توصلتا إلى اتفاقية للتجارة الحرة في السيارات وقطع الغيار. ويسمح هذا للشركات الكندية التي تزود الشركات الثلاث الأمريكية الكبيرة في إنتاج السيارات بالتخصص في موديلات قليلة تغطي معظم سوق أمريكا الشمالية، ومن ثم يتم الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج والتوزيع. هذه العلاقات استكملت و توجت باتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة **CUSFTA** \* ، و تعتبر كل من الدولتين الشريك التجاري الأكبر لآخر. وبموجبها جرى إلغاء الرسوم بينهما، بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من أول جانفي 1989، ثم دخلت الدولتان في مفاوضات مع المكسيك ثم بعدها التوقيع في ديسمبر 1992 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة بـ " **النافتا** " **NAFTA** "، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من عام 1994<sup>1</sup>.

وبغية الإلمام بموضوع التكتلات الاقتصادية أكثر، وبنظر الولايات المتحدة الأمريكية لها على أنها محفزة ومكملة لدور **الجات** " **GATT** " لا مانع لدينا إن أجزنا ماهية الجات، وذلك في الآتي<sup>2</sup> :

**GATT** هي اختصاراً للحروف الأولى من **General Agreement of Tariff and Trade**، والتي دعت إليها الأمم المتحدة عام 1946 نتيجة ما لوحظ من تفاقم القيود والعوائق الإدارية والقانونية والجمركية التي فرضتها التكتلات الاقتصادية الناجحة وقتها كالاتحاد الأمريكي والسوق الأوروبية المشتركة... حيث ضعفت أمامها بشكل واضح دول العالم الثالث والنامي والتي حاولت هي الأخرى تكوين اتحادات وكيانات لم يكتب لها جميعاً النجاح وأصبحت تواجه وضعاً صعباً من القيود والسياسات الإدارية والعوائق الجمركية والإجراءات التي جعلت المبادلات التجارية تتخذ اتجاهاً واحداً من الدول الغنية أمام الدول الفقيرة في شكل سلع وخدمات تامة الصنع ، بينما اتخذت في المقابل المواد الخام والمواد

<sup>1</sup> عقبة عبد اللّوي، مرجع سابق، ص ص 258-259 .

\* **CUSFTA** : هي منطقة التجارة الحرة بين الو.م. الأمريكية وكندا تنص على إلغاء الرسوم الجمركية على بعض المنتجات ، تضمنت إزالة القيود الكمية على المبادلات التجارية وإزالة القيود على الاستثمار ، ومعاملته الدولة الأولى بالرعاية ، بحماية حقوق الملكية الفكرية ، تحرير التجارة في الخدمات، وإنشاء جهاز لفض المنازعات التجارية، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1989.

<sup>2</sup> صلاح عباس ، **التكتلات الاقتصادية (هل هي تحاليل على الجات؟)**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006، ص ص 22-23 .

الأولية اتجاهها من الدول الفقيرة تجاه الدول الغنية لتصنيعها وإضافة القيمة إليها ثم تصديرها من جديد للدول الفقيرة بأسعار مغالى فيها، ولهذا ازدادت الدول الغنية غنى وازدادت الدول الفقيرة فقراً.

**المطلب الثاني : انعقاد اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" والجهات المصادقة عليها**  
 نحاول من خلال هذا المطلب طرح أهم الجوانب التي ألمت بها اتفاقية NAFTA، والتي نتجت عن انعقادها وذلك بفضل الجهات المصادقة عليها التي أعطتها الصلاحية لمباشرة أعمالها من قبل دول أعضائها.

### الفرع الأول : انعقاد اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"

أعلنت الدول الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك في 12 أوت 1992 عزمها الدخول في ترتيبات منطقة التجارة الحرة، وبدأت المفاوضات حول إقامتها وبداية سريانها في أول جانفي 1994 ، والتي تهدف إلى إزالة القيود وتحرير سياسات الاستثمار في السلع و الخدمات. ومن أهم الجوانب التي تطرقت لها الاتفاقية هي كالتالي (1) :

- تحرير التجارة في الخدمات ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث، وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين وإزالة متطلبات الإقامة والمواطنة لهذه الشريحة.
- أما بالنسبة للتعريفات الجمركية تتم إزالتها دفعة واحدة أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 سنة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي 50 % من الصادرات الأمريكية نحو المكسيك و 70 % من صادرات المكسيك نحو السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع للمنتجات والعمليات.
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق، كما تمت أيضا إزالة متطلبات الأداء مثل الحفاظ على مستويات التصدير وتحقيق التوازن التجاري، وسماع المكسيك بإنشاء مؤسسات أجنبية.
- تناولت المفاوضات بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك القضايا المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، وتحرير الخدمات وقواعد الاستثمار، ضمان حقوق الملكية، وفض المنازعات، كما تناولت

<sup>1</sup> أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص 73.



المفاوضات عمليات النقل عبر الحدود والاتصالات والإمدادات الحكومية، أي أن الأمر تجاوز إقامة منطقة تجارة حرة بمفهومها التقليدي والتي تقتصر على تحرير المبادلات التجارية البينية، ولكنها في ذات الوقت قصرت عن إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، كما استبعدت المفاوضات حركة عنصر العمل، لاسيما في الاتجاه من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا<sup>(1)</sup>.

إلا أن اتفاقية NAFTA كانت مثيرة للجدل عندما اقترحت لأول مرة، لأنها كانت أول اتفاقية تجارة حرة تتطوي على اثنين من الدول المتقدمة ودولة نامية، فالجدل السياسي الذي كان يحيط بها تمحور حول الشقاق مع أنصار بحجة أن الاتفاقية من شأنها أن تساعد على توليد الآلاف من فرص العمل والحد من البطالة، في حين حذرت المعارضين أنه من شأن الاتفاقية أن تسبب فقدان الوظائف الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تحركت شركات الإنتاج إلى المكسيك لانخفاض التكاليف نتيجة لرخص اليد العاملة بها. و في الواقع، لم تؤدي اتفاقية NAFTA إلى فقدان الوظائف ضخمة بل يخشى فقدان المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي تنبأ بها الأنصار. فالتأثير الكلي الصافي للاتفاقية بالنسبة للولايات المتحدة على الاقتصاد قد كان متواضعا نسبياً، ففي المقام الأول لهدف للاتفاقية هو التكيف باسم الدول الثلاث حول زيادة انفتاح التجارة الخارجية والاستثمار بين الدول المتكئة<sup>2</sup>.

وخلال الانتخابات الرئاسية بعد عهدة بوش، أبدى روس بيرو المنافس لـ **كلينتون** معارضته لاتفاقية NAFTA، معتبرا أن آثارها ستكون وخيمة على الاقتصاد الأمريكي والكندي، ومدعيا أنها ستسبب في بطالة 5.9 مليون عامل أمريكي، أما **بيل كلينتون** فقد أبدى تأييده لتجسيد اتفاقية NAFTA، متعهدا بأنه في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية سيضيف إليها دفعة جديدة وهذا بالتفاوض حول اتفاقيتين جانبيتين تتناولان التعاون البيئي والتعاون العمالي. وإثر فوز **بيل كلينتون** عمل على إقناع الرئيس المكسيكي "ساليناس" والوزير الأول الكندي "مولروني" بالتفاوض حول اقتراحه فيما يخص الاتفاقيتين الجانبيتين، معتبرا أنهما الضمان لإقرار الكونغرس على اتفاقية NAFTA وأسفرت المفاوضات بين الأطراف الثلاث على التوقيع على كل من **الاتفاقية الأمريكية الشمالية للتعاون البيئي**، تناولت الحفاظ على البيئة، و **الاتفاقية الأمريكية الشمالية للتعاون العمالي**، التي تضمنت حقوق العمال<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> بوزيد بن باره، مرجع سابق، ص 112 .

<sup>2</sup> M.Angelos Villarreal,Ian F.Fergusson,**The North American Free Trade Agreement NAFTA** ,Congressional ,Research Service,Informing the legislative debate since,1914,p:03.

<sup>3</sup> بوزيد بن باره، مرجع سابق، ص 113 .

### الفرع الثاني : الجهات المصادقة على اتفاقية NAFTA

أجاز الكونغرس الأمريكي يوم الأربعاء 17 نوفمبر 1993 م بغالبية 234 صوت مقابل 200 صوت اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك قد توصلت إليها في منتصف شهر أوت سنة 1992 م، ليعلن بذلك قيام أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بحجم اقتصادي يقارب 7 تريليون دولار<sup>(1)</sup>.

ولضمان المصادقة على اتفاقية NAFTA، اعتمد "كليتون" على تأييد الجمهوريين، حيث تم في نوفمبر 1992 في غرفة النواب الأمريكية الموافقة على تمرير الاتفاقية، وهذا بتأييد 234 نائب من بينهم 132 نائب من الحزب الجمهوري و 102 نائب من الحزب الديمقراطي، مقابل معارضة 200 نائب من كلا الحزبين، وبعد ثلاث أيام تم تمرير الموافقة للمصادقة عليها من طرف مجلس الشيوخ الأمريكي "Senat"، وقد نالت اتفاقية NAFTA موافقة 61 عضو مقابل اعتراض 38 عضو في مجلس الشيوخ، وبالموازاة مع ذلك حصلت اتفاقية NAFTA على تأييد كبير في المكسيك، وقد تم المصادقة عليها في نوفمبر 1992 في مجلس الشيوخ المكسيكي، أما كندا فقد صادق عليها البرلمان الكندي في جوان 1993<sup>(2)</sup>.

وتم إنشاء منطقة تجارة حرة التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و المكسيك التي كانت فعالة منذ 1 يناير 1994. وذلك وفقاً لأحكام المادة الرابعة والعشرون من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية و التجارة<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثالث : أهداف و دوافع إبرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

يعتبر تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من أكبر التكتلات الاقتصادية بصيغتها التقليدية أو بصيغة الإقليمية الجديدة، نظراً للثقل الاقتصادي الهام لها في الساحة الدولية، سواء ما تعلق بنصيبه من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، أو مساهمته في التجارة العالمية، وعليه سوف نذكر أهم الأهداف التي تسعى اتفاقية NAFTA بلوغها، إلى جانب أبرز الدوافع التي أدت إلى قيامها.

<sup>1</sup> محمد بن ناصر، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، فرع النقود والمالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 41.

<sup>2</sup> بوزيد بن باره، مرجع سابق، ص 113.

<sup>3</sup> Sovereignty & NAFTA Article 1110: **A Threat to Domestic Environmental (Protection Efforts?)**, Brian P. Foley Wayne State University Law School,p02.

## الفرع الأول : أهداف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (1):

للم تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل.

للم زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث أشارت الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 0.5 % من ناتجها المحلي الإجمالي ونحو 0,3 % في الولايات المتحدة و 0,87 % في كندا. وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

للم إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

للم قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

للم رفع القدرة التنافسية لمنشآت الدول الثلاث في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة. للم تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

للم محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد في اليابان.

للم زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة

<sup>1</sup> عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 63-64.

القدرة التنافسية للدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

لحلّ علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة و بالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

لحلّ إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية و حل المنازعات.

لحلّ تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

### الفرع الثاني: دوافع إبرام اتفاقية "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"

سنحاول إبراز أهم الدوافع الأساسية التي أدت إلى إبرام اتفاقية NAFTA من خلال توضيح الدوافع

الداخلية والدوافع الخارجية كل على حدى لفهم الخبايا التي نجمت عنها الاتفاقية .

**أولا : الدوافع الداخلية** وتمثل أهمها فيما يلي<sup>1</sup> :

لحلّ إن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة الناتجة عن عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة و التي أدت إلى أزمات متكررة، هي السبب الرئيسي لانتهاج استراتيجية جديدة في العلاقات الخارجية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي .فلقد دعى الرئيس المكسيكي " ساليناس دي غورتاري هذه الاستراتيجية "بالهجوم الجديد لدبلوماسية المكسيك " القائم على تكثيف العلاقات التجارية الخارجية مع تعددية الشركاء الاقتصاديين و هذا عندما قام في جوان 1990 بجولة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أستراليا و سنغافورة.

لحلّ تركيز رؤساء المكسيك على إعادة توزيع الأراضي من أجل كسب تأييد الشعب لتقوية مؤسسات الدولة ولتحقيق الوحدة الوطنية، وانعدام العدالة في ملكية الأراضي هي السبب الرئيسي في قيام الاضطرابات السياسية والاقتصادية بالمكسيك.

لحلّ انتهجت المكسيك بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات، سياسات اقتصادية نحو التصنيع بناءً على فكرة تعويض الواردات، أي تشجيع الانتاج المحلي عوض الاستيراد.

لحلّ بالرغم من الجهود المكسيكية في المجال الاقتصادي إلا أنه لم يكن هناك توازن جهوي في النمو الاقتصادي بحيث ارتكز النشاط الاقتصادي في مناطق دون أخرى، فإلى جوار تطور قطاعات صناعية حديثة بقيت قطاعات الصناعة التقليدية متخلفة.

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء بن شعبان، المكسيك واتفاقية التبادل التجاري الحر لأمريكا الشمالية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص 18-09 .

لانتشار ظاهرة البطالة، بسبب زيادة عدد السكان بالمكسيك، أدى إلى بروز حركات احتجاجية خاصة في أوساط النقابات.

لأخذت المكسيك سياسات اجتماعية تهدف إلى تحسين أوضاع الشعب وتمثلت في مساندة قطاع السكن، توسيع نظام التأمين، خفض الضرائب ورفع المنح ...  
لأعتمدت الحكومة المكسيكية أكثر فأكثر على عائدات النفط، الذي ارتفعت حصته في الصادرات بشكل مستمر إلى أن أصبح تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية رهين لعائداته، غير انه بتدهور قيمة النفط وقعت المكسيك في أزمة الديون الخارجية واللجوء إلى سياسة الاستدانة .

لأكان لإعلان الدولة عن عدم قدرتها على تسديد ديونها أثارا سلبية على المستويين الداخلي وذلك تذبذبت قيمة العملة الوطنية حتى أصبح الدولار الواحد يعادل مائة إلى مائتين بيزو ، مما أدى إلى هروب رؤوس أموال إلى الخارج، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تأمين البنوك في شهر أوت من سنة 1982 ، محاولة احتواء الأزمة. أما على المستوى الخارجي، فقدت الحكومة المكسيكية ثقة البنوك التي أصبحت تتردد في منحها قروض جديدة، فلم يصبح أمامها سوى اللجوء إلى مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي.

لأقلص حجم رؤوس الأموال وندرتها على المستوى السوق المالي العالمي، بسبب إنخفاض النفط وهروبها بسبب تخوف المستثمرين الأجانب على ممتلكاتهم، فالتجهدت الحكومة المكسيكية إلى اقتناء قروض على المدى القصير بأسعار فائدة مرتفعة و هذا للقيام بمختلف النفقات من جهة و لتسديد خدمة الدين من جهة أخرى.

لألجوء المكسيك إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لحل أزمة المديونية، كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك من خلال وضع برنامج لتخفيض قيمة الديون الخارجية الواجبة الأداء من قبل المكسيك.

لأرغبة المكسيك في تنمية اقتصادها وتحفيزه بجذب المستثمرين ...، دعت المكسيك بإقامة منطقة تجارة حرة شاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بغية تقوية العلاقات الثنائية على المستوى الدولي.

أيضا من بين الدوافع الداخلية والتي تعتبر دوافع فعلية، يرد أهمها في الآتي<sup>1</sup>:  
 للتحول التغير الحاصل في توجه السياسة الأمريكية ابتداء من نهاية الثمانينات، أين بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية مبنية على نمط فتح الأسواق عكس النمط التقليدي القائم على منح القروض، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية جدل شعبي وانفعال سياسي كبيرين نتيجة للظروف العامة للاتفاقية التي تضم دول متباينة اجتماعيا واقتصاديا خاصة بالنسبة للمكسيك، وإمكانية انضمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية.

لجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، حيث كانت الو.م.أ تخشى من اتجاه أوربا للحماية هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد الاتفاقية.

للسعي الو.م.أ في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، محاولة استخدام القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية بما في ذلك البرازيل والأرجنتين، إذا استوفت معايير وشروط اقتصادية معينة، حيث دعا بيان قمة كيبك الكندية في 2001، إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان للانضمام إلى تجمع الأمريكتين.

لإن الو.م.أ هي التي دعت إلى هذا التكتل، ويعود إنشاءها للمخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة وقلقها الشديد من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية منها إذا ما بقيت منفردة وكذلك القلق الأمريكي من القوى الآسيوية الصاعدة بما فيها اليابان.

<sup>1</sup> نوال شحاب، أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 61.

**ثانياً : الدوافع الخارجية وتتمثل أهمها في الآتي<sup>1</sup>:**

لقد عرفت الساحة الدولية في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تحولات سياسية و اقتصادية أثرت على العلاقات الدولية سواء بالنسبة للدول المتطورة أو لدول العالم الثالث، فمع انهيار حائط برلين في سنة 1989 بدأ تفكك الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، كما أصبحت العولمة تميز العلاقات الاقتصادية و المالية الدولية.

لقد فشل كل من محاولات دول العالم الثالث في التكتل ضمن إطار تضامني من شأنه تعزيز قدرتها التفاوضية من أجل التصدي لهيمنة الدول المتطورة وكذلك للحفاظ على استقلاليتها. وكانت المكسيك من الذين آمنوا بها وحاولوا تحقيقها.

لقد في سنة 1979 ، اقترح الرئيس المكسيكي " لويز بورتيليو " أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع برنامج عالمي للطاقة يهدف إلى الاستعمال العقلاني للنفط بحيث تستفيد منه الدول التي تنتجها و تلك التي لا تنتجها و هذا ضمن إطار ينظم العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو.

لقد إن مجهودات دول العالم الثالث في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وصلت إلى فكرة حوار شمال/جنوب، و الهدف كان الدفاع عن مطالب الدول المتخلفة في إطار حوار شامل من أجل تحقيق نظام عالمي أكثر عدل وإنصاف.

لقد بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى الدول المتطورة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت بعدم نجاح اللقاء لضرورة إقامة المفاوضات شاملة، لأنها تعتبر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست الاطار المناسب لإجراء هذه المفاوضات بل تفضل التعامل في اطار مؤسسات أخرى، تتمثل في البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة.

لقد اتضح أن تضامن دول العالم الثالث الهادف إلى تعزيز قدرتها التفاوضية أمام الدول المتطورة لم ينجح نظراً لأن هذه الدول لم تكن لديها الاستقلالية الاقتصادية و المالية الكافية، فبعد استقلالها كانت بحاجة نظراً لضعفها إلى مساعدات أجنبية، خاصة المالية، لدفع عجلة التنمية المحلية مما أدى إلى تبعية اقتصادها للدول المتطورة التي كانت تتحكم في الاقتصاد و السوق المالي العالمي. لقد أصبحت العديد من الدول ساحة للصراع الإيديولوجي بين الشرق و الغرب في إطار الحرب الباردة .

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء بن شعبان ، مرجع سابق ، ص ص 19-25.

لوفرة اليد العاملة الرخيصة ووفرة المواد الأولية و تواجد شركات محلية و أجنبية بالمكسيك، أغلبها أمريكية، تنتج مواد مخصصة للتصدير، كلها عوامل تساعد على تخفيض تكلفة الإنتاج إذا ما أُضيفت إليها التقنيات الحديثة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا. فإبرام هذه الاتفاقية سيرفع من القدرة التنافسية للمنتجات التي سيتم تصنيعها ضمن هذا التكتل كما أنه سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية التفرغ للصناعات التي تتطلب تكنولوجيا عالية.

### المبحث الثاني : ماهية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

نتيجة التخوف الأمريكي من تنامي القوة الاقتصادية لآسيا ولاسيما اليابان والصين والنمور واحتمالات توسع التكتل الأوروبي، وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية NAFTA التي تضمها مع المكسيك وكندا لتكون تكتلا يوازي قوة التكتل الأوروبي، وتوسيع ذلك مستقبلا ليضم نصف الكرة الغربية. وهناك دول عديدة في أمريكا اللاتينية على استعداد تام للانضمام إلى هذا التكتل مثل تشيلي والأرجنتين وفنزويلا وكولومبيا حيث تعتبر أمريكا اللاتينية أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة<sup>1</sup>. وسنحاول من خلال هذا المبحث الإلمام بكل ما هو متعلق بماهية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

#### المطلب الأول : مفهوم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية **North American Free Trade Agreement**. بالانفا (NAFTA) وهو مختصر لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية باللغة الانجليزية، كما يسمى ألينا **Accord de libre-Echange Nord Américain (ALENA)** وهو مختصر لمجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر باللغة الفرنسية، وهو يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، لأنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، والدول المنطوية تحت هذا التكتل هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهي دول متباينة اقتصاديا و اجتماعيا، والتكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد محمود عبد الكريم، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الأهلية، العدد

الثاني والعشرون، 2009، ص 61.

<sup>2</sup> <http://taalimbac.blogspot.com/2012/07/alena-nafta.html> ، مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر ،

تاريخ الاطلاع 2016/04/25 ، على الساعة 19:36 .



إن الهدف الأساسي لاتفاقية NAFTA هو الإلغاء التام للحوجز الجمركية بين دولها الثلاث، عن طريق اقامة منطقة حرة للتبادل التجاري لأعضائها، كما اقتضت عليه احد أطر التأسيس المشترك، والتي انتجت منذ البداية خفض الحماية للسلع المتبادلة تدريجياً. ( NAFTA ) هذه الأخيرة كانت منذ البداية، مضمارها تجاري، ولم تقضي بوجود سياسة مشتركة لأعضائها اتجاه الآخرين، فهي تقوم على تسهيل التبادل التجاري لجميع السلع مع استثناءات لبعض المواد الحضرية، وتحديد الضريبة حول الطاقة، فيما حضي قطاع الصناعات البترولية المكسيكية بخصوصية تجنب عرقلة دخول الاستثمارات الاجنبية فيه، أما فيما يخص قطاع صناعة الالكترونيات فقد تم الاتفاق على تحديد تعريفه عرضية مشتركة اتجاه الدول الثلاث<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تمثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA الصورة التطبيقية للتكتلات الاقتصادية بصيغته الحديثة، فهي تضم دولتين متقدمتين ودولة نامية، تسعى أساساً إلى تحرير المبادلات التجارية بين دولها الأعضاء، وهذا لزيادة حجم التجارة البينية وتحسين مكانة منطقة أمريكا الشمالية في التجارة العالمية. فقد نصت الاتفاقية التجارية NAFTA على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية أو أية قيود أخرى ذات أثر مماثل على المبادلات التجارية التي تتم بين الدول الثلاث في الحال أو تدريجياً<sup>2</sup>. كما تعرف أيضاً:

**منطقة التبادل الحر\* الأمريكي الشمالي<sup>3</sup>:** "هو اتفاق للتعاون الاقتصادي والتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، استهدف تحرير البضائع ورؤوس الأموال والخدمات من القيود الجمركية". وتضمن اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي الأحكام التالية:

<sup>1</sup> عبد اللطيف شهاب زكري و عبد الرحيم حمد مكطوف، اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (EU-ASENA-NAFTA) دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007، ص 64.

<sup>2</sup> بوزيد بن باره، مرجع سابق، ص 123.

<sup>3</sup> رشيد احمامي، مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر، <http://www.khayma.com/rachidgeo/alena.htm>، بتاريخ 2016/04/12، على الساعة 14:35.

\***التبادل الحر**: هو نظام للتجارة الدولية يرتكز على إلغاء الحواجز والضرائب الجمركية، وحرية تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بموجب اتفاقيات لإنشاء مناطق للتبادل الحر.

لإلغاء الرسوم الجمركية.

للمعاملة الوطنية لبضائع وخدمات ومستثمري البلدان الأعضاء.

لحرية مرور البضائع داخل أسواق البلدان الثلاثة.

لحل النزاعات الاقتصادية والمالية.

لإ عقد الصفقات العمومية مع مستثمري الدول الثلاث.

لحرية تنقل رجال الأعمال وحماية الملكية الفكرية.

### الفرع الثاني: أهم المؤهلات المساعدة على التبادل التجاري بين مجموعة أمريكا الشمالية

لعله من أجل قيام التبادل التجاري بين مجموعة من الدول، لا بد أن تتوافر بعض المزايا والمؤهلات التي تساعد على قيام هذا الأخير بين هذه الدول المعنية المنطوية تحت اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وسنوجز أهم المؤهلات فيما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً : المؤهلات الطبيعية:** تتجلى في توفر دول المجموعة على ثروة طاقة مهمة كالفحم والبتروول والغاز الطبيعي والكهرباء رغم تمركزها بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى مساحة مهمة، كندا 9982000 كلم<sup>2</sup>، الولايات المتحدة الأمريكية 9640000 كلم<sup>2</sup>، ثم المكسيك 1960000 كلم<sup>2</sup>. إضافة إلى الموقع الاستراتيجي لدول المجموعة على المحيطين الأطلسي والهادي.

**ثانياً : المؤهلات العلمية و التقنية:** تتجلى في وجود شبكة مهمة من وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية والاتصالات والآلات تسهل العلاقات التجارية البينية لدول المجموعة...

**ثالثاً : المؤهلات الاقتصادية والمالية:** تتمثل في توفر دول المجموعة على إمكانيات فلاحية وصناعية وتجارية مهمة ومتكاملة.

**رابعاً : المؤهلات البشرية:** تتجلى في توفر الدول الثلاث على ثروة بشرية في حدود 478 مليون نسمة، حسب إحصائيات 2014، والتي توفر لها الأطر العاملة والسوق الاستهلاكية الواسعة.

والجدول الموالي سوف يوضح أهم البيانات المتعلقة بالمؤهلات المساعدة على قيام التبادل التجاري

بالنسبة للدول الأعضاء لاتفاقية NAFTA ، وذلك في الآتي:

<sup>1</sup> مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر ، <http://taalimbac.blogspot.com/2012/07/alena-nafta.html> ، تاريخ الإطلاع

، على الساعة 14.30 . 2016/04/16

الجدول رقم ( 06 ) : مختلف البيانات المتعلقة بدول أعضاء إتفاقية NAFTA

| المؤهلات  | الدول | الو.م. الأمريكية                   | كندا  | المكسيك   |
|---|-------|------------------------------------|---|---|
| المساحة   |       | 9.826.675 كم <sup>2</sup>          | 9.984.670 كم <sup>2</sup>                   | 1.972.550 كم <sup>2</sup>                                 |
| عدد السكان                                      |       | 316.497.531                        | 35.543.658                                  | 125.385.833   |
| الكثافة السكانية                                |       | 32.2 ن/كم <sup>2</sup>             | 3.55 ن/كم <sup>2</sup>                      | 63.56 ن/كم <sup>2</sup>                                   |
| نسبة المياه                                     |       | 6.76 %                             | 8.92 %                                      | 5.21 %  |
| العاصمة   |       | مدينة نيويورك                      | تورونتو                                     | مكسيكو  |
| أكبر مدينة                                      |       | مدينة نيويورك                      | تورونتو                                     | مكسيكو  |
| اللغة الرسمية                                   |       | لا لغة رسمية على المستوى الفيدرالي | الانجليزية و الفرنسية                       | إسبانية   |
| اللغة الوطنية                                   |       | الإنجليزية                         | غويشين و سلافي ...                          | إسبانية بالإضافة إلى 62 لغة محلية من لغات السكان الأصليين |
| تسمية السكان                                    |       | أمريكيون                           | كنديون                                      | مكسيكيون  |
| الناتج المحلي الاجمالي الاسمي التقدير لسنة 2013 |       | \$16.724 تريليون                   | \$1.574 تريليون                             | 1.041 % تريليون   |
| العملة  |       | الدولار الأمريكي USD \$            | الدولار الكندي                              | البيزو المكسيكي   |
| نظام الحكم                                      |       | جمهورية دستورية رئاسية<br>فدرالية  | ملكية دستورية وفدرالية<br>ديمقراطية تمثيلية | جمهورية فيدرالي   |
| السلطة التشريعية                                |       | الكونغرس                           | البرلمان الكندي                             | الكونغرس  |
| المجلس الأعلى                                   |       | مجلس الشيوخ الأمريكي               | مجلس الشيوخ الكندي                          | مجلس الشيوخ   |
| المجلس الأدنى                                   |       | مجلس النواب الأمريكي               | مجلس العموم الكندي                          | مجلس النواب   |

1/<http://C:/Users/SABI/Desktop.htm>، المكسيك،

2/<http://ar.wikipedia.org/wiki>، كندا،

3/ <http://ar.wikipedia.org/wiki> الولايات-المتحدة

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على :

وبذلك تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة داخل مجموعة أمريكا الشمالية من حيث السكان والقوة الاقتصادية. بينما تأتي كندا في المرتبة الثانية اقتصاديا والمرتبة الأولى من حيث المساحة. في حين تحتل المكسيك المرتبة الثانية من حيث عدد السكان والثالثة من حيث المساحة والقوة الاقتصادية<sup>1</sup>.

**الجدول رقم ( 07 ) : المعلومات الجانبية المتعلقة بدول أعضاء اتفاقية NAFTA**

| المعلومات الجانبية المتعلقة بدول أعضاء اتفاقية NAFTA                                |   |  |        |
|---|---|--|--------|
| المكسيك   | كندا  | الو.م. الأمريكية   |        |
|    |    |    | الشعار |
|   |   |   | العلم  |
|  |  |  | الموقع |

المكسيك، <1/file:///C:/Users/SABI/Desktop.htm>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

كندا ، <2/https://ar.wikipedia.org/wiki/>

الولايات-المتحدة <3/http://ar.wikipedia.org/wiki/>

**الفرع الثالث: مظاهر الاندماج الجهوي في مجموعة أمريكا الشمالية**

يتميز الاندماج الجهوي والتكتل الاقتصادي بين الدول الثلاث لاتفاقية NAFTA بالتباين فيما يلي<sup>2</sup>:

**أولا :** تزايد قيمة المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أكثر من قيمة المبادلات

الأمريكية المكسيكية، وقيمة المبادلات الكندية المكسيكية بدرجة أقل .

<sup>1</sup>على الساعة 23:15 ، تاريخ الإطلاع 2016/03/23 ، <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=125> ،

<sup>2</sup>على الساعة 09:45 ، تاريخ الاطلاع 2016/04/22 ، <https://docs.google.com/document/preview?hgd> مجموعة النافتا

**ثانيا :** انتقال الأشخاص ( الهجرة ) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بكامل الحرية، بينما توجد حدود مراقبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

**ثالثا :** تشييد أمريكا لمقاولات صناعية " ماكيلدوراس " على حدودها مع المكسيك.

**رابعا :** تشغيل اليد العاملة المكسيكية بأجور ضعيفة ولساعات عمل طويلة. وتصدر المنتجات نحو الأسواق الأمريكية.

**خامسا :** إنشاء الممرات التجارية في شمال أمريكا، تعمل على تعزيز البنيات التحتية وتنمي المبادلات التجارية البينية.

### خريطة رقم(01) : الموقع الجغرافي لمجموعة أمريكا الشمالية



<http://www.khayma.com/rachidgeo/alena.htm>

المصدر :

تاريخ الإطلاع : 2016/05/02 ، على الساعة 11:15 .

## خريطة رقم (02) : موقع دول النافتا ( ألينا ) حسب الاحداثيات الجغرافية



WWW.Khayma.com/rachidgeo

المصدر :

تاريخ الاطلاع: 2016/05/02 ، على الساعة 10:30 .

### المطلب الثاني : المؤسسات المنظمة و المسيرة لاتفاقية NAFTA

تتميز مؤسسات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ببساطتها، وتشتمل على مفوضية تجارية ومفوضية للتعاون البيئي ومفوضية للتعاون العمالي، وسنورد أهم الوظائف التي نصت عليها في الآتي<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول : المفوضية التجارية

تعتبر المفوضية التجارية من أعلى مستويات الرقابة وصنع القرار في اتفاقية NAFTA ، وهي تضم مندوبين بدرجة وزراء وهم وزير التجارة الدولية الكندي، ومندوب التجارة الخارجية الأمريكي، وأمين التجارة وترقية الصناعة المكسيكي، بحيث لا يجوز للدول الأعضاء أن توفد موظفين حكوميين مهما كانت مراتبهم الوظيفية، لتمثيلها في اجتماعات المفوضية التجارية، وإنما يتعين إيفاد موظفين حكوميين برتبة

<sup>1</sup> بوزيد بن باره، مرجع سابق، ص ص 119-121 .

وزراء، والهدف هو منح اتفاقية NAFTA دفعة سياسية، وتعد هذه المفوضية اجتماعاتها سنوياً وتتولى الدول الأعضاء رئاسة اجتماعاتها بالتناوب كل سنة، كما أن قراراتها تتخذ بالإجماع.

### الفرع الثاني: مفوضية التعاون البيئي

شكلت الدول الأعضاء لاتفاقية NAFTA مفوضية التعاون البيئي، أسندت لها مهمة الاشراف والرقابة على النشاطات البيئية للمؤسسات الاقتصادية، و إعداد الدراسات الدائمة حول أثر التحرير التجاري على البيئة، والعمل على تعزيز وتقوية الروابط بين التجارة والمحيط في أمريكا الشمالية، ولتحقيق التنمية البيئية المستدامة.

### الفرع الثالث: مفوضية التعاون العمالي

وتتكون مفوضية التعاون العمالي من مجلس يضم وزراء العمل للدول الثلاث، ويعقد اجتماعاته سنوياً لمناقشة الحقوق والتشريعات العمالية، وتعاونه أمانة، تتولى تقديم الدعم التقني والإداري، إلى جانب إشرافه على تنفيذ برنامج العمل السنوي للمجلس، ويضم البرنامج مواضيع تتعلق بالصحة والأمن في العمل، التكوين والتأهيل المهنيين، تشريعات العمل، حقوق العمال، وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالعمل وحقوق العمال.

و سنحاول من خلال الجدول الموالي إبراز أهم النقاط المتعلقة بوظائف المؤسسات المنظمة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة أمريكا الشمالية:

### جدول رقم (08) : الوظائف الأساسية للتنظيم المؤسسي لاتفاقية NAFTA

| الوظائف  | المؤسسة           |
|--|-------------------|
| مختلف وظائف المؤسسات المنظمة لاتفاقية NAFTA  |                   |
| - تحرير المبادلات التجارية ، رفع القيود على الاستثمار الأجنبي ، فض النزاعات                                      | المفوضية التجارية |
| - تسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين دول التكتل أثناء تنفيذ الاتفاقيات  |                   |
| - توجيه اللجان ومجموعات الأعمال التابعة لمؤسسات NAFTA  |                   |
| - تقديم الخدمات الادارية والفنية للمفوضية وللجان الأعمال التابعة لها من أجل تمكين الإدارة الفعالة لاتفاقية NAFTA |                   |

|   |  |                               |
|---|--|-------------------------------|
| <p>-تضم خمسين موظفاً من الدول الثلاث ، ويتمثل مهمتها في تقديم الدعم التقني والإداري لمجلس مفوضية ولمجموعات الأعمال التابعة لها</p>  | <p>أمانة المفوضية</p>                    | <p>مفوضية التعاون البيئي</p>  |
| <p>-تحسيس وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة من خلال عقد الندوات العلمية المتعلقة بالبيئة .<br/>-توفير المعلومات التقنية والعلمية لمجلس المفوضية .<br/>-تعقد اللجنة اجتماعاتها سنوياً بالموازاة مع انعقاد اجتماع مجلس المفوضية</p>   | <p>اللجنة الاستشارية العامة المختلطة</p> |                               |
| <p>-الإشراف والرقابة على مدى التزام الدول الأعضاء بتطبيق التشريعات العمالية المحلية .<br/>-متابعة التطورات والتغيرات التي تمس القوانين والتشريعات العمالية المحلية.<br/>-الإشراف على دراسة الآثار التي تخلفها اتفاقية NAFTA على قطاع العمل.<br/>-تكثيف التآزر والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بحقوق العمال.</p> |  | <p>مفوضية التعاون العمالي</p> |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بوزيد بن باره، اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية " دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، فرع تجارة دولية، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 120-122.

### المطلب الثالث : القطاعات التي تسري عليها اتفاقية NAFTA

وتجدر الإشارة أن اتفاقية **النافتا** لا تقتصر على تحرير المبادلات التجارية السلعية بل هي مرفقة باتفاقيات تخص تحرير الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا اتفاقيات تعاون في عدة مجالات تشمل حماية البيئة، حقوق الملكية الفكرية وتحقيق تناسق المعايير بين البلدان الأعضاء فيما يخص الصحة وتحسين شروط العمل... الخ. كما تم توقيع اتفاقان مستقلان بين كل من الو.م. أ والمكسيك وبين



كل من كندا والمكسيك على أحكام تتعلق ببعض NAFTA بشأن المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ذلك تشمل اتفاقية المنتجات الحساسة مثل السيارات والمنسوجات و الأجهزة والمواد البتر وكيماوية<sup>1</sup>. والقطاعات التي اشتملت عليها اتفاقية NAFTA جاء ذكرها في الآتي :

### الفرع الأول: قطاع الزراعة

يتم إزالة معظم الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة % 6 على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضر، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عاما، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية **النافتا** وذلك سنة 1989<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: قطاع السيارات

يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تنطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة % 62 من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية<sup>3</sup>. ومن بين القطاعات أيضا سارية المفعول في ظل اتفاقية NAFTA، ما يلي<sup>4</sup>:

### الفرع الثالث : قطاع الطاقة

تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

### الفرع الرابع : قطاع الخدمات المصرفية

يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007، كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 128 .

<sup>2</sup> منور أوسريير، مرجع سابق، ص 34 .

<sup>3</sup> عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 61.

<sup>4</sup> نوال شحاب، مرجع سابق، ص 59.

**الفرع الخامس : قطاع النقل**

كان لزاماً على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية.

**المبحث الثالث : تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء**

سوف نحاول من خلال هذا المبحث توضيح مدى نجاح التكتلات الاقتصادية فيما يخص تطوير وتحرير التجارة البينية لدول أعضاء التكتل NAFTA بوجه خاص، و تطوير التجارة الخارجية بوجه عام، وذلك للفترة الممتدة من " 2000-2014 " حسب ما توفر من إحصائيات، والتذكير بما كانت عليه التجارة الخارجية قبل دخول اتفاقية NAFTA للفترة " 1990-1993 " بغرض المقارنة فقط.

و تشير الكثير من التوقعات والدراسات التطبيقية أن المزايا التي يمكن أن تعود من قيام هذا التكتل عديدة، كتعزيز ثقة الاستثمار وتحقيق مستوى الرفاهية وغيرها، وعليه سنسلط الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية التي أثرت عليها اتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء " الناتج المحلي الإجمالي، مستويات البطالة، التأثير على معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، ...".

**المطلب الأول : حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**

إن العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول لم تحقق الفائدة بصورة متساوية للجميع . فقد أوجدت تغيرات في أوجه واتجاهات وقيم التدفقات التجارية ، فالمواد الأولية بدأت تفقد ثقلها في حجم الصادرات العالمية، في حين المنتجات الصناعية أخذت تكسب مكانة أكثر من ذي قبل في السوق الدولية. فالدول الصناعية هي المنتجة والمصدرة للصناعات ، والحجم الكبير لصادرات المواد الأولية تعود الى الدول الأقل تطوراً ، في حين عملياً نجد أن أكثر من نصف التبادل التجاري الدولي من نصيب الدول الصناعية<sup>1</sup> .

ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول إبراز مدى ارتفاع معدلات نمو التجارة البينية لدول أعضاء اتفاقية NAFTA ، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء .

<sup>1</sup> عبد اللطيف شهاب زكري و عبد الرحيم حمد مكطوف ، مرجع سابق ، ص 65 .

**الفرع الأول : حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية قبل انعقاد اتفاقية NAFTA**

يوضح الجدول الموالي، تطور حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع كل من كندا والمكسيك قبل دخول إتفاقية NAFTA حيز التنفيذ للفترة 1990-1993، محاولين إبراز ما كانت عليه التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

**الجدول رقم ( 09-01) : تطور المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة**

**1993-1990 (الصادرات والواردات من السلع )**

الوحدة : مليار دولار

| 1993  | 1992  | 1991  | 1990  | السنة           |
|-------|-------|-------|-------|-----------------|
| 464.8 | 448.2 | 421.7 | 394.4 | إجمالي الصادرات |
| 43.5  | 38.2  | 36.8  | 28.3  | إلى المكسيك     |
| 8.7   | 8.5   | 8.7   | 7.2   | النسبة*         |
| 100.5 | 90.6  | 85.1  | 83.7  | إلى كندا        |
| 21.6  | 20.2  | 20.2  | 21.2  | النسبة          |
| 603.4 | 554.0 | 508.4 | 531.0 | إجمالي الواردات |
| 40.4  | 35.6  | 31.5  | 30.5  | من المكسيك      |
| 6.7   | 6.4   | 6.2   | 5.7   | النسبة*         |
| 111.2 | 98.6  | 91.1  | 91.4  | من كندا         |
| 18.4  | 17.8  | 17.9  | 17.2  | النسبة          |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

1/

<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html>

تاريخ الاطلاع 2016/03/27 ، على الساعة 19:30 .

\*النسبة =(صادرات المكسيك/إجمالي الصادرات)\*100

\*النسبة =(واردات المكسيك/إجمالي الواردات)\*100

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يتبين أن الصادرات الأمريكية قد عرفت نموا خلال الفترة 1990-1993، حيث ارتفعت قيمتها من 394.4 مليار دولار سنة 1990 إلى 464.8 مليار دولار سنة 1993 وتطلق التجارة البينية على مختلف التبادلات التجارية التي تتم بين الدول الأعضاء، حيث نجد أن حجم الصادرات الأمريكية مع كندا، قد عرفت نموا طفيفاً، حيث بلغت 83.7 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 1993 لما يقارب 100.5 مليار دولار، أي بنسبة 21.2% - 21.6% للسنتين على الترتيب. أما

بالنسبة لوارداتها فقد عرفت هي أيضا نمواً بنسبة 17.2 % إلى نسبة 18.4 % أي بتقدير 91.4 مليار دولار لسنة 1990، لتصل إلى 111.2 مليار دولار لسنة 1993. أما فيما يخص التبادل التجاري بين أمريكا و المكسيك، فقد عرفت تجارتها البيئية ارتفاعاً في الواردات بدرجات متفاوتة نسبياً، بلغت سنة 1990 ما يقارب 30.5 مليار دولار بنسبة 5.7 % ، لتصل سنة 1993 بحدود 40.4 مليار دولار بنسبة 6.7 % .أما صادراتها إلى المكسيك تميزت هي الأخرى بمستويات طفيفة، ففي سنة 1990 كانت الصادرات تقدر بـ30.5 مليار دولار ووصلت إلى 40.4 مليار دولار لسنة 1993.

### الفرع الثاني : حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في ظل اتفاقية NAFTA

سوف نوضح من خلال الجدول الآتي، تطور حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع كل من كندا والمكسيك بعد دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ، من أجل إبراز ما حققته هذه الاتفاقية في مجال التبادل التجاري في السنوات الأخيرة، وبالتحديد من الفترة 2000-2014.

### الجدول رقم ( 09-02 ) : تطور المبادلات التجارية البيئية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2000-2007 (الصادرات والواردات من السلع )

الوحدة : مليار دولار

| السنة           | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الصادرات | 288,1 | 264,8 | 258,3 | 267,1 | 300,1 | 332,1 | 364,8 | 384,9 |
| إلى المكسيك     | 111,3 | 101,5 | 97,5  | 97,6  | 110,9 | 120,3 | 134,3 | 136,5 |
| النسبة %        | 38,63 | 38,33 | 37,75 | 36,54 | 36,95 | 36,22 | 36,81 | 35,46 |
| إلى كندا        | 176,8 | 163,3 | 160,8 | 169,5 | 189,2 | 211,8 | 230,5 | 248,4 |
| النسبة %        | 61,37 | 61,67 | 62,25 | 63,46 | 63,05 | 63,78 | 63,19 | 64,54 |
| جمالي الواردات  | 379,7 | 352,8 | 350   | 367,1 | 417,6 | 464,7 | 508,3 | 530,8 |
| من المكسيك      | 140,4 | 132,7 | 136,1 | 139,5 | 157,9 | 172,8 | 200,5 | 213,3 |
| النسبة %        | 36,98 | 37,61 | 38,89 | 38,00 | 37,81 | 37,19 | 39,45 | 40,18 |
| من كندا         | 239,3 | 220,1 | 213,9 | 227,6 | 259,7 | 291,9 | 307,8 | 317,5 |
| النسبة %        | 63,02 | 62,39 | 61,11 | 62,00 | 62,19 | 62,81 | 60,55 | 59,82 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html>

1/

تاريخ الاطلاع 2016/04/08، على الساعة 14:00

الجدول رقم ( 09-03 ) : تطور المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2008-  
2014 (الصادرات والواردات من السلع )

الوحدة : مليار دولار

| السنة           | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   | 2013   | 2014   |
|-----------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| إجمالي الصادرات | 412,4  | 333,4  | 412,8  | 479,5  | 508,4  | 526,8  | 552,7  |
| إلى المكسيك     | 151.2  | 128.8  | 163.6  | 198.3  | 215.8  | 226.1  | 240.3  |
| النسبة %        | 36.66  | 38.63  | 39.63  | 41.36  | 42.45  | 42.92  | 43.48  |
| إلى كندا        | 261.2  | 204.6  | 249.2  | 281.2  | 292.6  | 300.7  | 312.4  |
| النسبة %        | 63.34  | 61.37  | 60.37  | 58.64  | 57.55  | 57.08  | 56.52  |
| إجمالي الواردات | 555.40 | 402.90 | 507.50 | 578.10 | 601.80 | 613.00 | 641.80 |
| من المكسيك      | 215.9  | 176.6  | 229.9  | 262.8  | 277.6  | 280.5  | 294.1  |
| النسبة %        | 38.87  | 43.83  | 45.30  | 45.46  | 46.13  | 45.76  | 45.82  |
| من كندا         | 339.5  | 226.3  | 277.6  | 315.3  | 324.2  | 332.5  | 347.7  |
| النسبة %        | 61.13  | 56.17  | 54.70  | 54.54  | 53.87  | 54.24  | 54.18  |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

[1/http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html](http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html)

تاريخ الاطلاع 2016/04/10 ، على الساعة 14:00

من خلال الجدولين السابقين رقم (02، 03 )، يتضح لنا أن إجمالي الصادرات الأمريكية شهدت ارتفاعا يقدر 288.1 مليار دولار سنة 2000 إلى 552.7 مليار دولار لسنة 2014 (الفترة المراد دراستها في الحالة التطبيقية )، أما إجمالي الواردات فقد ارتفعت إلى الضعف من 379.7 مليار دولار سنة 2000 لتصل سنة 2014 حوالي 641.80 مليار دولار، حيث سجلت الو.م. الأمريكية هذا الحجم من الصادرات والواردات مع الدول الأعضاء ( كندا والمكسيك ) وذلك بدخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ وما حققته هذه الأخيرة من إيجابيات على رصيد الاقتصاد الأمريكي ، بينما نلاحظ أن حجم التجارة البينية للو.م. الأمريكية مع كل من نظيرها كندا والمكسيك تتفاوت في النسب من حيث التبادل التجاري معها، فنجد نسبة الصادرات الأمريكية إلى كندا لسنة 2000 بلغت 61.37 % لتصل إلى 56.52 %،

بينما حققت الواردات من نفس البلد انخفاضا ما يقارب 63.02 % سنة 2000، وبلغت سنة 2014 حدود 54.18 %، اما بالنظر إلى ما حققته الصادرات الأمريكية إلى المكسيك التي تقدر بـ 111.3 مليار دولار بنسبة 38.63 % حيث بقيت في ارتفاع للفترة الممتدة 2000-2014، وسجلت في السنة الأخيرة 240.3 مليار دولار بنسبة 43.48 % .بينما عرفت الواردات الأمريكية من المكسيك تذبذبا ملحوظا خلال الفترة المدروسة (2000-2014).

مما سبق، وبإجراء مقارنة بين أداء المبادلات التجارية البينية للو.م. الأمريكية بين الفترة التي سبقت عقد اتفاقية NAFTA (1990-1993)، والفترة التي تليها وبالتحديد (2000-2014) يتبين ما يلي<sup>1</sup>:  
لقد شهدت المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا كبيرا في ظل في ظل اتفاقية النافتا مقارنة بما كانت عليه من قبل، وأن تأثير هذه الأخيرة على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك كان أكبر من تأثيره على العلاقات التجارية بين أمريكا وكندا (كما أسلفنا سابقا).

لقد تمكنت الو.م. الأمريكية من خلال اتفاقية نافتا من تعزيز التبادل التجاري بينها وبين المكسيك، أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري للو.م. الأمريكية مع كندا فلم يكن تأثير اتفاقية النافتا عليها بالشكل المرغوب فيه مقارنة بالمكسيك .

### المطلب الثاني : حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة لكندا

تختلف نوعا ما حجم صادرات وواردات كندا مقارنة بمثلتها، الدولة العضو في اتفاقية النافتا ( الو.م.أ) كل حسب درجة استفادته، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب، الذي يبرز تطور حجم التبادل التجاري لكندا قبل انعقاد اتفاقية NAFTA، وفي ظلها و تسليط الضوء على الفترة 2000-2014.

### الفرع الأول : حجم التبادل التجاري لكندا قبل انعقاد اتفاقية NAFTA

يبين الجدول رقم ( 01) الآتي، تطور حجم التبادل التجاري لكندا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك قبل دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ للفترة 1990-1993.

<sup>1</sup> بوزيد بن باره، مرجع سابق، ص 154.

الجدول رقم ( 10-01) : تطور المبادلات التجارية البينية لـ كندا للفترة 1990-1993  
(الصادرات والواردات من السلع )

| السنة           | 1990  | 1991 | 1992  | 1993  |
|-----------------|-------|------|-------|-------|
| إجمالي الصادرات | 95.83 | 97.5 | 105.7 | 120   |
| إلى أمريكا      | 95.23 | 96.7 | 104.5 | 118.7 |
| النسبة %        | 99.3  | 99.1 | 98.8  | 98.9  |
| إلى المكسيك     | 0.6   | 0.8  | 1.2   | 1.3   |
| النسبة %        | 0.62  | 0.82 | 1.13  | 1.08  |
| إجمالي الواردات | 78.6  | 82.8 | 87.5  | 100.4 |
| من أمريكا       | 77.8  | 81.1 | 85.4  | 97.8  |
| النسبة %        | 98.9  | 97.9 | 97.6  | 97.4  |
| من المكسيك      | 0.8   | 1.7  | 2.1   | 2.6   |
| النسبة %        | 10.1  | 2.05 | 2.4   | 2.58  |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

1/https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html

2/Statistique Canada:statcan.go.ca

تاريخ الاطلاع: 2016/04/14 ، على الساعة 13:00

تبين بيانات الجدول أعلاه، نمو التجارة الخارجية لكندا بمعدلات ضعيفة، حيث إجمالي صادراتها لسنة 1990 تقدر بـ 95.83 مليار دولار لتصل في سنة 1993 حوالي 120 مليار دولار، أما إجمالي الواردات هي الأخرى لم تشهد تغيرات كبيرة لنفس الفترة (1990-1993) حيث بلغت 78.6 مليار دولار لتصل إلى 100.4 مليار دولار للفترتين على الترتيب.

بالنظر إلى حجم التبادل التجاري لكندا بالنسبة للمكسيك ضعيفا مقارنة بحجم التبادل التجاري بالولايات المتحدة الأمريكية، فلم تتعدى صادراتها إلى المكسيك نسبة 0.62 % سنة 1993 لتصل إلى ما يقارب نسبة 1.08 % سنة 1993، واعتبار الو.م. الأمريكية الشريك التجاري الأول لكندا.

**الفرع الثاني : حجم التبادل التجاري لكندا في ظل اتفاقية NAFTA**

من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم ( 02 ) الموالي، سوف نوضح تطور حجم المبادلات التجارية لكندا في ظل اتفاقية NAFTA مع الدول الأعضاء ( الو.م.أ ، المكسيك )، وذلك في الفترة 2000-2014 على النحو التالي :

**الجدول رقم ( 10-02 ) : تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 2000-2007**

الوحدة : مليار دولار

| السنة           | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الصادرات | 243   | 228,3 | 221.6 | 229.2 | 270.2 | 304.9 | 320.6 | 336.5 |
| إلى أمريكا      | 241.6 | 226.6 | 220.1 | 227.6 | 267.9 | 302.2 | 316.7 | 331.9 |
| النسبة %        | 99.42 | 99.25 | 99.32 | 99.3  | 99.14 | 99.11 | 98.17 | 98.63 |
| إلى المكسيك     | 1.4   | 1.7   | 1.5   | 1.6   | 2.3   | 2.7   | 3.9   | 4.6   |
| النسبة %        | 0.57  | 0.74  | 0.67  | 0.69  | 0.58  | 0.88  | 1.21  | 1.36  |
| إجمالي الواردات | 162.7 | 148.7 | 147.4 | 154.1 | 171   | 189.9 | 206.2 | 227.6 |
| من أمريكا       | 154.5 | 140.9 | 139.2 | 145.4 | 160.8 | 177.7 | 191.9 | 211.2 |
| النسبة %        | 94.96 | 94.75 | 94.43 | 94.35 | 94.03 | 93.57 | 93.06 | 92.79 |
| من المكسيك      | 8.2   | 7.8   | 8.2   | 8.7   | 10.2  | .12   | 14.3  | 16.5  |
| النسبة %        | 5.03  | 5.24  | 5.56  | 5.64  | 5.96  | 6.42  | 6.93  | 7.2   |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على

1/http://WWW.WTO.ORG/Statistique canada:statcan.gc.ca

تاريخ الاطلاع : 2016/04/20 ، على الساعة 10:15



الجدول رقم ( 10-03 ) : تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 2008-2014  
(الصادرات والواردات من السلع )

الوحدة : مليار دولار

| السنة           | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الصادرات | 358,8 | 241,2 | 293,3 | 336,4 | 334,4 | 350,2 | 354,2 |
| إلى أمريكا      | 353,3 | 237,1 | 288,7 | 331,0 | 330,2 | 345,3 | 348,9 |
| النسبة %        | 98,46 | 98,3  | 98,43 | 98,39 | 98,74 | 98,6  | 98,5  |
| إلى المكسيك     | 5,5   | 4,1   | 4,6   | 5,4   | 4,2   | 4,9   | 5,3   |
| النسبة %        | 1,53  | 1,69  | 1,56  | 1,6   | 1,25  | 1,39  | 1,49  |
| إجمالي الواردات | 236,4 | 184,2 | 224,6 | 247,9 | 250,3 | 262,4 | 264,1 |
| من أمريكا       | 219,2 | 169,1 | 202,5 | 223   | 224,5 | 230,0 | 231,2 |
| النسبة %        | 92,72 | 91,8  | 90,16 | 89,95 | 89,96 | 87,65 | 87,54 |
| من المكسيك      | 17,2  | 15,1  | 22,1  | 24,9  | 25,8  | 32,4  | 32,9  |
| النسبة %        | 7,27  | 8,19  | 8,83  | 10,04 | 10,3  | 12,34 | 12,45 |

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على :

1/ <http://data.albankaldawli.org/indicator>

تاريخ الاطلاع: 2016/04/20 ، على الساعة 11:15 .

من خلال البيانات المقدمة في الجدولين رقم ( 02 ، 03 ) اللذان يمثلان حجم التبادل التجاري لكندا مع كل من الو.م. الأمريكية والمكسيك في ظل اتفاقية النافتا، محاولين من خلال ذلك إبراز ما قدمته هذه الأخيرة للدول الأعضاء فيما يخص معدلات نمو التجارة الخارجية. فبلغ إجمالي صادرات كندا في الفترة الممتدة 2000-2014، ما يقارب 243 مليار دولار إلى 354.2 مليار دولار على التوالي، ويدل ذلك على أن كندا شهدت نوعا ملحوظا من نمو تجارتها تجاه كل من أمريكا والمكسيك، بحيث شهدت هذه الأخيرة حجما مرتفعا نوعا ما بالنسبة للتبادل التجاري مع كندا إلا أنها بقيت جد متدنية مقارنة بأمريكا ولم تتجاوز نسبتها 7% إلى 12% للفترة نفسها محل التفسير .

وعليه فإن المقارنة قبل وفي ظل اتفاقية NAFTA بين أداء المبادلات التجارية لكندا مع الولايات

المتحدة الأمريكية والمكسيك ، سنبرزه في النقاط التالية<sup>1</sup>:

لقد ارتفعت القيمة المطلقة للتجارة البينية لكندا خلال الفترة التي تلت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك لارتفاع صادرات و واردات الو.م. الأمريكية حسب ما جاء في الجدولين السابقين، بينما صادرات و واردات المكسيك عرفت طفرة كبيرة حيث ارتفعت وارداتها من كندا إلى 8.2 مليار دولار سنة 2000، لتصل إلى 32.9 مليار دولار لسنة 2014.

لقد تباينت آثار اتفاقية NAFTA على نسبة مساهمة المبادلات التجارية البينية لكندا في إجمالي تجارتها الخارجية، فمن جانب الصادرات تمكنت كندا من رفع قدراتها على النفاذ إلى السوق الأمريكية طوال الفترة الممتدة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

### المطلب الثالث : حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للمكسيك

في ظل إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف الداخلية، والتطورات البيئية، أدى ذلك لدعم العلاقات التجارية للمكسيك في ظل اتفاقية NAFTA، مع أكبر شريك لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

### الفرع الأول : حجم التبادل التجاري للمكسيك قبل انعقاد اتفاقية NAFTA

الجدول رقم ( 01-11 ) يبين تطور حجم التبادل التجاري للمكسيك مع الدول الأعضاء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قبل دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ للفترة 1990-1993.

### الجدول رقم ( 01-11 ) : تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 1990-1993

(الصادرات والواردات من السلع )

الوحدة : مليار دولار

| السنة           | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الصادرات | 33,1  | 34,91 | 38,5  | 44,7  |
| إلى أمريكا      | 32,3  | 33,9  | 37,4  | 43,1  |
| النسبة          | 97,58 | 97,1  | 97,14 | 96,42 |
| إلى كندا        | 0,8   | 1,01  | 1,0   | 1,6   |
| النسبة          | 2,41  | 2,89  | 2,85  | 3,57  |

<sup>1</sup> بوزيد بن باره ، مرجع سابق ، ص 148 .

|       |       |       |       |                 |
|-------|-------|-------|-------|-----------------|
| 47,6  | 45,3  | 34,3  | 29,3  | إجمالي الواردات |
| 46.3  | 44.2  | 33.7  | 28.9  | من أمريكا       |
| 97,26 | 97,57 | 98,25 | 98,63 | النسبة          |
| 1.3   | 1.1   | 0.6   | 0.4   | من كندا         |
| 2,73  | 2,42  | 1,74  | 1,36  | النسبة          |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

1/http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html

تاريخ الاطلاع : 2016/04/25 ، على الساعة 22:30 .

بين الجدول أعلاه مدى ارتباط التجارة الخارجية للمكسيك بالو.م. الأمريكية ، نظرا لما حققته صادرات هذه الأخيرة والتي تقدر بـ 43.1 مليار دولار لسنة 1993 وهو ما يقارب 83 % من إجمالي صادرات المكسيك، لتبلغ الواردات الأمريكية أيضا حوالي 46.3 مليار دولار لنفس السنة. أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين المكسيك وكندا للفترة 1990-1993 فقد ظلت متدنية، بحيث لم تتجاوز صادراتها إلى كندا نسبة 3.57 % لسنة 1993، أما وارداتها من كندا فلم تتجاوز نسبة 2.73 % لنفس السنة.

#### الفرع الثاني : حجم التبادل التجاري للمكسيك في ظل اتفاقية NAFTA

سوف نوضح تطور حجم المبادلات التجارية لكندا في ظل اتفاقية NAFTA مع الدول الأعضاء (الو.م.أ ، المكسيك ) وذلك في الفترة 2000-2014، من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم(11).

#### الجدول رقم ( 11-02) : تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2000-2007

(الصادرات والواردات من السلع )

الوحدة : مليار دولار

| السنة           | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الصادرات | 149,3 | 138,7 | 142   | 149,2 | 168,3 | 187,9 | 215,6 | 227,7 |
| إلى أمريكا      | 146.1 | 135.6 | 139.2 | 146.4 | 165.5 | 183.4 | 210.4 | 221.0 |
| النسبة          | 97,85 | 97,76 | 98,02 | 98,12 | 98,33 | 97,6  | 97,58 | 97,05 |
| إلى كندا        | 3.2   | 3.1   | 2.8   | 2.8   | 2.8   | 4.5   | 5.2   | 6.7   |
| النسبة          | 2,14  | 2,23  | 1,97  | 1,87  | 1,66  | 2,39  | 2,41  | 2,94  |

|       |       |       |       |       |       |       |       |                 |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------|
| 155,1 | 149,1 | 135,4 | 115,8 | 120,6 | 120   | 122,5 | 126,5 | إجمالي الواردات |
| 150.6 | 145.2 | 132.6 | 113.5 | 119.0 | 118.5 | 120.6 | 123.4 | من أمريكا       |
| 97,09 | 97,38 | 97,93 | 98,01 | 98,67 | 98,75 | 98,44 | 97,54 | النسبة          |
| 4.5   | 3.9   | 2.8   | 2.3   | 1.6   | 1.5   | 1.9   | 3.1   | من كندا         |
| 2,9   | 2,61  | 2,06  | 1,98  | 1,32  | 1,25  | 1,55  | 2,45  | النسبة          |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

1/Statistique de l OMS sur le commerce international:WWW.Wto.org/statistiques.

2/http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html

تاريخ الاطلاع : 2016/04/26 ، على الساعة 09:15 .

### الجدول رقم ( 11-03 ) : تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2008-2014 ( الصادرات والواردات من السلع )

الوحدة : مليار دولار

| 2014  | 2013  | 2012  | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | السنة           |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------|
| 325,2 | 315,3 | 310   | 304,6 | 258,1 | 190,9 | 240,1 | إجمالي الصادرات |
| 300.3 | 294.8 | 291.0 | 287   | 243.4 | 181.4 | 233.0 | إلى أمريكا      |
| 92,34 | 93,49 | 93,9  | 94,22 | 94,3  | 95,02 | 97,04 | النسبة          |
| 24.9  | 20.5  | 18.9  | 17.6  | 14.7  | 9.5   | 7.1   | إلى كندا        |
| 7,65  | 6,5   | 6,09  | 5,77  | 5,69  | 4,97  | 2,95  | النسبة          |
| 309,3 | 221   | 207,2 | 200,5 | 174,7 | 125,9 | 169   | إجمالي الواردات |
| 298.3 | 210.5 | 198.3 | 194.0 | 169.8 | 121.7 | 163.5 | من أمريكا       |
| 96,44 | 95,24 | 95,7  | 96,75 | 97,19 | 96,66 | 96,74 | النسبة          |
| 11.0  | 10.5  | 8.9   | 6.5   | 4.9   | 4.2   | 5.5   | من كندا         |
| 3,55  | 4,75  | 4,29  | 3,24  | 2,8   | 3,33  | 3,25  | النسبة          |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

1/http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html

2/http://data.albankaldawli.org/indicator.

تاريخ الاطلاع : 2016/04/30 ، على الساعة 17:45.

من خلال الاحصائيات المتوفرة لدينا و البيانات المقدمة في الجدولين رقم ( 02 و 03 ) نجد أن تطور المبادلات التجارية للمكسيك مع الدول المنطوية تحت اتفاقية NAFTA عرفت نموا كبيرا وتزايدا في حجم الصادرات 149.3 مليار دولار لسنة 2000 لتصل إلى 325.2 مليار دولار لسنة 2014 ، وارتفعت مقابلها أيضا الواردات من 126.5 مليار دولار إلى 309.3 مليار دولار لسنتين على الترتيب. وفيما يخص حجم الصادرات لكل من أمريكا وكندا على حدى ، فإن الأولى عرفت نموا في حجم صادراتها بنسبة 97.85% لسنة 2000 لتتخفص نسبتها إلى 97.05% لسنة 2007 ، لتتوالى في الانخفاض إلى 92.34% لسنة 2014 . بينما اتجهت صادرات المكسيك إلى كندا تنمو بشكل سريع لتصل إلى أعلى مستوى لها في سنة 2014 بـ 7.65% بعد الانخفاض الذي لا يتجاوز نسبة 1.66% سنة 2004 .

أما بالنظر إلى حجم الاجمالي لواردات المكسيك من أمريكا قد عرفت نموا ضعيفا ففي سنة 2000 بلغت 126.5 مليار دولار لتصل 309.3 مليار دولار كأحد أقصى سنة 2014، وواردات المكسيك من كندا مثلت نسبتها كأحد أدنى 1.25% سنة 2002 ، لتصل لحدود عليا بلغت 4.75% سنة 2013 لتتخفص عام 2014 إلى 3.55% بـ 11 مليار دولار.

مما سبق، يمكن إجراء مقارنة بين أداء المبادلات التجارية للمكسيك مع كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد عقد اتفاقية NAFTA ، ويتضح لنا ما يلي<sup>1</sup> :

للحقيقة المبادلات التجارية البينية للمكسيك ارتفعا كبيرا في ظل الاتفاقية مقارنة بالفترة التي سبقتها، حيث انتقلت اجمالي صادراتها إلى الو.م. الأمريكية من 43.1 مليار دولار سنة 1993 لتصل سنة 2014 إلى 300.3 مليار دولار.

للحقيقة كما ارتفعت صادرات المكسيك إلى كندا من 1.6 مليار دولار إلى 24.9 مليار دولار لسنة 1993 و 2004 على الترتيب.

<sup>1</sup> بوزيد بن باره، مرجع سابق، ص 142 .

**المطلب الرابع : تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل اتفاقية NAFTA**

استناداً لما تقدم في المطالب السابقة، حول تطور حجم التبادل التجاري لدول أعضاء اتفاقية NAFTA، سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت بقيام هذه الاتفاقية كـ "نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل البطالة " بالنسبة لكل من الو.م. الأمريكية، كندا والمكسيك.

**الفرع الأول : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول أعضاء اتفاقية NAFTA**

سنحاول توضيح تطور نصيب الفرد بالنسبة لكل من أمريكا، كندا والمكسيك من إجمالي الناتج المحلي، وذلك للفترات الموضحة في الجدول الموالي، وذلك كما يلي :

**الجدول رقم ( 12 ) : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في ظل اتفاقية NAFTA للفترة ( 2000-2014 )**

الوحدة: الدولار

| نصيب الفرد من الناتج المحلي |          |          |          |          |                |
|-----------------------------|----------|----------|----------|----------|----------------|
| 2014                        | 2012     | 2008     | 2004     | 2000     | السنة<br>الدول |
| 54596.65                    | 51409.13 | 48302.28 | 41838.46 | 36432.51 | أمريكا         |
| 50397.86                    | 52818.12 | 46464.70 | 31925.39 | 24127.69 | كندا           |
| 10714.83                    | 10137.65 | 9894.25  | 7269.70  | 6775.50  | المكسيك        |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على :

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

تاريخ الاطلاع : 2016/05/08 ، على الساعة 11:41

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نصيب الفرد الأمريكي من الناتج المحلي في ظل اتفاقية NAFTA، قد عرف نمواً كبيراً حيث بلغ \$ 36432.51 سنة 2000 ليصل كحد أقصى \$ 54596.65 سنة 2014، بينما نصيب الفرد الكندي من إجمالي الناتج المحلي قدر بـ \$ 50397.86 سنة 2014 بعد أن كان سنة 2000 يقدر بحوالي \$ 24127.69، كما تحصل الفرد المكسيكي ونصيبه من الناتج المحلي الذي بلغ \$10714.83 كحد أقصى سنة 2014، بينما كان يقدر بـ \$6775.50 سنة 2000 .

## الفرع الثاني : تطور معدلات التضخم في ظل اتفاقية NAFTA

من خلال الجدول رقم (13) الذي يوضح نسبة التضخم لدول أعضاء اتفاقية NAFTA، ونسبة التفاوت بين كل من أمريكا، كندا والمكسيك.

## الجدول رقم (13): تطور معدلات التضخم في ظل اتفاقية NAFTA للفترة (2000-2014)

الوحدة : النسبة %

| معدلات التضخم |      |      |      |      |                |
|---------------|------|------|------|------|----------------|
| 2014          | 2012 | 2008 | 2004 | 2000 | السنة<br>الدول |
| 1.61          | 2.08 | 3.82 | 2.67 | 3.37 | أمريكا         |
| 1.90          | 1.53 | 5.39 | 1.84 | 2.74 | كندا           |
| 4.02          | 4.11 | 5.13 | 4.69 | 9.49 | المكسيك        |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على:

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

تاريخ الاطلاع : 2016/05/08 ، على الساعة 12:00.

من خلال معطيات الجدول رقم ( 13 ) نلاحظ أن مستويات معدلات التضخم التي شهدتها دول كتل النافتا اتجهت نحو الانخفاض مما كانت عليه سابقا، فتراجع معدل التضخم في كل من الو.م. الأمريكية وكندا كحد أقصى سنة 2014 بمعدل 1.61 % و 1.90 % للدولتين على الترتيب بينما معدل التضخم بالمكسيك كان مصحوبا بالانخفاض في ظل الاتفاقية ولكن بمعد يفوق معدلات كل من أمريكا وكندا والذي بلغ سنة 2014 بـ 4.02 %.

## الفرع الثالث : تطور معدلات البطالة في ظل اتفاقية NAFTA

سنوجز في الجدول الموالي، نسب البطالة التي وصلت إليها دول أعضاء منطقة التجارة الحرة  
لأمريكا الشمالية، وذلك كما يلي :

الجدول رقم ( 14 ) : تطور معدلات البطالة في ظل اتفاقية NAFTA  
للفترة ( 2014-2000 )

الوحدة : النسبة %

| معدلات البطالة |      |      |      |      |                |
|----------------|------|------|------|------|----------------|
| 2014           | 2012 | 2008 | 2004 | 2000 | السنة<br>الدول |
| 6.15           | 8.70 | 5.80 | 5.54 | 3.97 | أمريكا         |
| 6.92           | 7.33 | 6.16 | 7.16 | 6.83 | كندا           |
| 3.12           | 3.50 | 3.88 | 3.92 | 2.20 | المكسيك        |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على:

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

تاريخ الاطلاع : 2016/05/09 ، على الساعة 15:15.

الاحصائيات المقدمة في الجدول رقم ( 14 )، تبين أن المكسيك هي الأحسن وضعاً من حيث مستويات معدل البطالة لديها، حيث يتجه نحو الانخفاض مقارنة مع كل من كندا والو.م. الأمريكية، التي أصبح سكانها يعانون من ارتفاع مستويات البطالة نتيجة إتاحة فرص العمل للمكسيك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بها، فبلغت سنة 2014 معدل 6.15 % بأمريكا، ليبلغ معدل البطالة بكندا 6.92 % لنفس السنة، هذا ما أثار مشكلة بالاقتصاد الأمريكي نتيجة انخفاض الأجور وتوفر الأيدي العاملة بالمكسيك.



### المبحث الرابع : الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA

إنه من الصعب علينا تقدير آثار اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني لدول أعضائها وغيرها... بل يسعنا مجرد مناقشة آراء و تصورات، قد تتراوح بين التحفظ والتأييد من جهة والمعارضة من جهة أخرى، حول هذا النوع من التكتل الذي دمج بين الشمال والجنوب وجذب اهتمام العديد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى فعاليته وعدالته ونجاحه نظرا لعدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات تقدم اقتصاديات الدول المشاركة فيه. كل ذلك سوف نوجزه في هذا المبحث، الذي ضم بمطالبه كافة الآثار والانعكاسات المنطوية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء باتفاقية NAFTA.

#### المطلب الأول : البلدان المنطوية تحت اتفاقية NAFTA

سوف نحاول من خلال هذا المطلب توضيح درجات التفاوت بين الوم. الأمريكية وكندا والمكسيك من حيث الاستفادة المرجوة في ظل اتفاقية NAFTA .

#### الفرع الأول : الولايات المتحدة الأمريكية " المستفيد الأكبر "

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية NAFTA إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة الأوربية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الأمريكي "جورج بوش" آنذاك هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية، ومن بين الآثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد الاتفاقية نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

لقد فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية. لقد إتاحة المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية، وبالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي.

<sup>1</sup> نوال شحاب، مرجع سابق، ص ص 69-70.

لقد اكتسب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك مقارنة بالو.م.أ، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنويا إلى حوالي ضعف نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي أو التكتل الآسيوي.

لقد زادت الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستمتع بإعفاءات جمركية وغير جمركية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 10 مليارات \$ في السنوات التالية الأخيرة.

لقد نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات، وبالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية و وجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طرديا مع نمو صناعات التجميع المكسيكية.

لقد تعدد المكسيك وسيط هام تستطيع الولايات المتحدة من خلاله كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

لقد زادت رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2,5 مليار دولار سنويا.

لقد أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

لقد لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل القصير لأن عوائق التجارة فيها منخفضة أصلا لمعظم السلع، وكذا لصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

لقد أما بالنسبة لحجة رخص اليد العاملة المكسيكية التي ستجذب الأمريكيين، حسب ما يقول معارضو (NAFTA) الأمريكيون فإن فعالية هذا العامل تضعف أمام فعالية عامل الإنتاجية الذي هو لصالح الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي ارتفاع مستويات البطالة.

## الفرع الثاني: كندا

تم التكتل بطبيعة دفاعية إلى حد كبير بالنسبة لكندا، فالنمو الاقتصادي في هذه الأخيرة ظل يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية، إلا أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاذ، وأصبح من المهم تعويضها من خلال التطور في الصناعة وذلك من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي، كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا، حيث سعت هذه الأخيرة ألا تبقى معزولة في محيطها القريب ( أمريكا الشمالية) والاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات كالاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة ... لذا سنوجز أهم الآثار المتعلقة بكندا الناتجة عن اتفاقية NAFTA على النحو التالي<sup>1</sup>:

- ❖ فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول التكتل.
- ❖ الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك.
- ❖ مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.
- ❖ فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة.
- ❖ احتفظت كندا من خلال الاتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة.
- ❖ تستفيد كندا من تسهيل النقل البري والجوي وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

## الفرع الثالث: المكسيك " الشريك الأضعف "

تجدر الإشارة إلى أن قيمة المبادلات التجارية بين كندا و المكسيك منخفضة مقارنة بقيمة مبادلات كل منها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تعتبر إيجابية إذا ما أخذنا في عين الاعتبار المستوى الضعيف الذي كانت عليه قبل دخول الاتفاقية حيز التطبيق. فقد أصبح المكسيك أهم متعامل تجاري بالنسبة لكندا في أمريكا اللاتيني، حيث ارتفعت المبادلات بين هاتين الدولتين بشكل متواصل سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات كما سبق توضيحه من خلال جداول التبادل التجاري للدول الأعضاء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء، عمان، 1994، ص 80.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء بن شعبان، مرجع سابق، ص 95.

ومن بين مختلف الآثار و انعكاسات اتفاقية NAFTA على المكسيك، ما يلي ذكره<sup>1</sup>:

لقد انتقل الإنتاج إلى المكسيك، سمح كذلك بانتقال التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما ساهم في تطور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

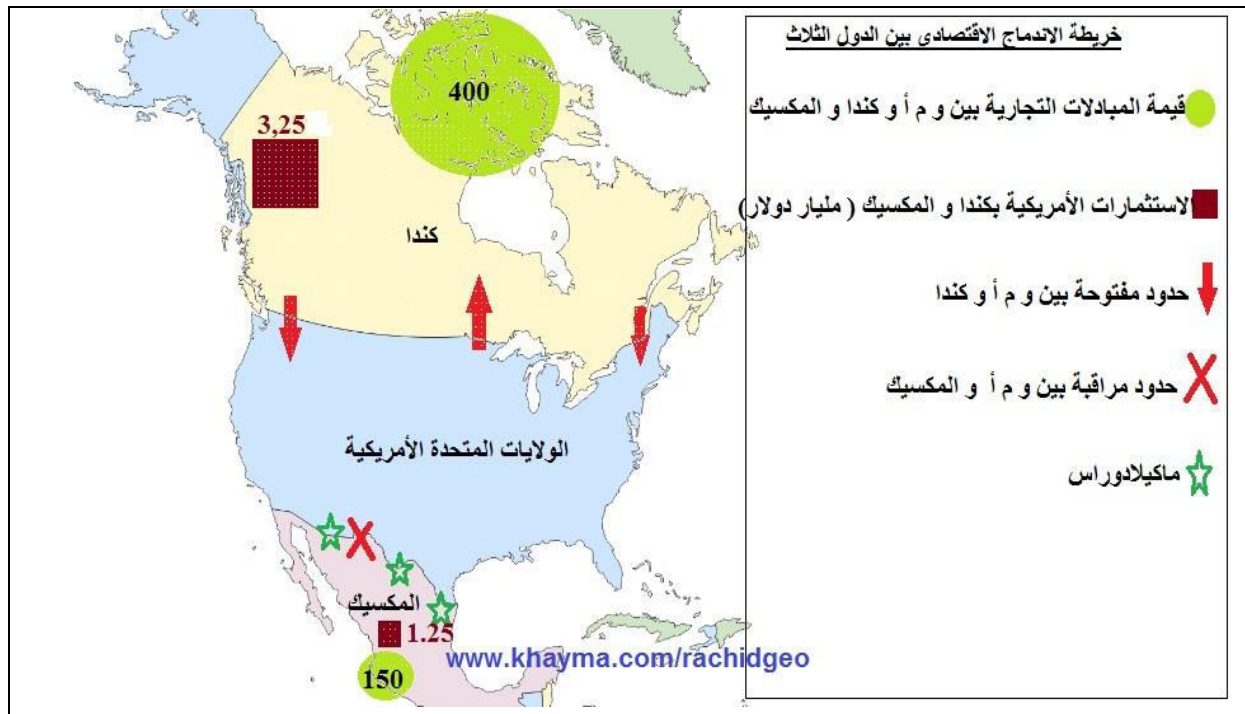
لقد منذ بدء العمل باتفاقية NAFTA لوحظ أن الاقتصاد المكسيكي تطور بشكل كبير ليصبح تاسع أكبر اقتصاد على المستوى العالمي .

لقد زيادة التدفقات الاستثمارية خاصة الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، بالإضافة إلى مجالات أخرى، مما أدى إلى تراجع معدلات البطالة وخلق فرص عمل في المجال الصناعي.

لقد استطاعت المكسيك تنفيذ سياستها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالسوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات، النقل البري، المنسوجات وغيرها، وذلك في ظل اتفاقية NAFTA.

لقد الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك، وتحقيق الرفاهية للسكان.

#### الخريطة رقم (03) : خريطة الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء لاتفاقية NAFTA



المصدر:

1/http://www.khayma.com/rachidgeo/alena.htm

تاريخ الاطلاع 2016/05/01، على الساعة 09:45.

<sup>1</sup> عيد الحميد عيد المطلب، مرجع سابق، ص ص 132-133.

**المطلب الثاني : بعض البلدان غير المنطوية في ظل اتفاقية NAFTA**

ومن بين الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA على دول العالم، سنوجز بعض ما نجم عنها على كل من دول أمريكا اللاتينية، و المنطقة العربية، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون، وذلك في الآتي<sup>1</sup>:

**الفرع الأول : دول أمريكا اللاتينية**

أبدت بعض دول أمريكا اللاتينية تحفظها تجاه الاتفاقية وخاصة في أمريكا الوسطى والبرازيل حيث يخشى مصدرو البن أن تهدد الاتفاقية التوجه نحو الحد من المعروض من البن عالمياً ودعم سعره. ومن جهة أخرى، رحبت بعض دول أمريكا اللاتينية بالاتفاقية وخاصة شيلي التي يتوقع أن تكون أول المنضمين لها، كما أبدت كل من فنزويلا وكولومبيا والأرجنتين ترحيبها بالاتفاقية بعد اتجاه معظمها إلى بناء علاقات تجارية متطورة مع أمريكا بعد إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية في سياستها الاقتصادية وبنيتها الأساسية.

**الفرع الثاني : دول مجلس التعاون**

تتمتع دول مجلس التعاون بموقع استراتيجي وتوفر موارد كبيرة من الطاقة والتجهيزات الأساسية بمستويات جيدة ولديها اقتصاد قوي، فضلاً عن احتوائها لأكبر احتياط نفطي في العالم وإنتاجها لخمس مواد بترولية أساسية. وهذا يعني في الواقع أهمية أسواقها بالنسبة للتجارة العالمية وامتلاكها أموالاً ضخمة تتحرك في اتجاه كافة الأسواق العالمية.

وإذا أضفنا هذه العوامل كلها إلى ما هناك بين دول مجلس التعاون ودول "NAFTA" خصوصاً الولايات المتحدة من روابط تاريخية وثقافية طويلة الأمد، يتضح لنا أن كل ذلك يجعل من دول الخليج شريكاً مهماً لدول "NAFTA" في الحاضر والمستقبل القريب. وحسب آخر التقارير، أصبحت المملكة المورد الأول للنفط ومنتجاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ( ثلث إجمالي وارداتها النفطية من المملكة). وفي مجال الاستثمارات المشتركة، تعتبر الولايات المتحدة أكبر المستثمرين بين مجموعة الدول الصناعية في المشاريع المشتركة في المملكة.

<sup>1</sup> <http://www.faculty.ksu.edu.sa/2195/Documents/NAFTA.doc> انعكاسات اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تاريخ الاطلاع 2016/05/03 ، على الساعة 23:05.

إن يتضح من خلال ذلك السرد أن دول مجلس التعاون تأثرت بقيام هذا التكتل الاقتصادي وإن لم يكن ذلك المدى القصير، ذلك أنها ستواجه مجموعة تجارية ضخمة لديها قوة تفاوضية كبيرة فيما يخص الاتفاقيات التجارية. فكما هو معروف أن دول الخليج تعتمد في صادراتها على البترول والغاز ومشتقاته ولذلك فإنها ستواجه منافسة كبيرة وعلى السوق الأمريكي، من جهة كندا والمكسيك، لأن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الثلاث سيؤدي إلى حصول المكسيك وكندا على مزايا عديدة في تصدير البترول والغاز إلى الولايات المتحدة وستأخذ جزءاً من السوق الأمريكي. أيضاً الشركات البترولية في الولايات المتحدة سيكون لها وضع أفضل في كندا والمكسيك بخصوص البحث والاستكشاف والتنقيب عن البترول والغاز مما يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من بترول الخليج ويحل محله بترول كندا والمكسيك بالتدريج.

ومن هنا فإنه من الواجب على دول مجلس التعاون دراسة آثار تلك الاتفاقية على هيكل صادراتها و وارداتها وعلاقتها مع المجموعة بشيء من التفصيل ووضع إستراتيجية محددة للمستقبل، شأنها في ذلك شأن ما قامت به تجاه المجموعة الأوروبية. كما يتطلب الأمر تحسين السياسات التجارية والاقتصادية والاستثمارية على المستويين الوطني والإقليمي بما يتناسب مع هذه الظروف والأوضاع الاقتصادية الدولية المستجدة لأنها بذلك تكون في مأمن من الآثار التي قد تنجم عن قيام مثل هذا التكتل.

### الفرع الثالث : المنطقة العربية

تشير الأدلة العملية إلى أن التنظيمات التجارية الإقليمية بين البلدان الصناعية قد أدت بصورة عامة إلى زيادة رفاهية الأعضاء على حساب بلدان العالم الثالث أجمع والمنطقة العربية على وجه الخصوص. إن اعتماد المنطقة العربية على هذه الأسواق و بالتالي تأثره بما يحدث فيها من تغيرات. فإزالة القيود الجمركية والحواجز الأخرى بين دول هذا التكتل يعني أنها ستوحد من سياستها التجارية عند تعاملها مع بقية دول العالم، وهذا يعني أيضاً التفاهم الكامل حول التقليل لواردات هذه البلدان من منطقة الشرف الأوسط<sup>1</sup> (انكماش الطلب على الصادرات العربية) ولا شك أن تأثير NAFTA سيكون محسوساً في حجم الاستثمارات الأمريكية التي ستتقلص إلى حد كبير وذلك لأنه سيتم تدوير رساميلها في السوق المكسيكية (NAFTA تقلص الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط).

<sup>1</sup><http://www.islamdaily.org/ar/democracy/11810.article.htm> الانعكاسات على المنطقة العربية،

تاريخ الاطلاع: 2016/05/01، على الساعة 12:23.

### خلاصة الفصل الثالث:

سنحاول إبراز أهم النتائج المتوصل إليها استناداً لما تقدم في هذا الفصل وذلك في الآتي:

لقد تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية حول إنشاء التكتلات الاقتصادية، التي أصبح لها دور فعال في إتمام و تفعيل حركة التجارة الخارجية من خلال منظمة GATT .

لقد من بين أبرز دوافع قيام تكتل NAFTA، هو التخوف الأمريكي من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة، واستغلال هذه الأخيرة لمكانة أمريكا إذا ما بقيت منفردة في المجال التجاري.

لقد تضمنت اتفاقية NAFTA عدة مفاوضات قبل دخولها حيز التنفيذ الذي كان في أول جانفي 1994 ، والتي نصت على إلغاء الرسوم الجمركية لبعض المنتجات، إزالة القيود الكمية على المبادلات التجارية، إزالة القيود على الاستثمار، المعاملة بالدولة الأولى بالرعاية ، حماية حقوق الملكية الفكرية، تحرير التجارة في الخدمات، وإنشاء جهاز لفض المنازعات التجارية.

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء تكتل جمع بين دول متقدمة وأخرى نامية، وهو ما يميزها عن باقي التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والذي عرف بدمج شمال جنوب.

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز التبادل التجاري لها في ظل اتفاقية NAFTA مع دول الأعضاء، حيث شهدت العلاقات التجارية بين أمريكا والمكسيك تأثيراً كبيراً مقارنة بحجم التبادل التجاري بين أمريكا و كندا.

لقد تمكنت كندا من رفع قدراتها على النفاذ إلى السوق الأمريكية، طوال الفترة الممتدة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. فاحتفظت من خلالها بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة.

لقد حققت المبادلات التجارية البينية للمكسيك ارتفاعاً كبيراً في ظل الاتفاقية مقارنة بالفترة التي سبقتها، لتعزيز التزامها نحو خطى الانفتاح الاقتصادي، الذي بدوره يدعم استقرارها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الأمريكية، نظراً لرخص اليد العاملة لديها.

لقد في الأخير، لا تخلو أي ظاهرة في الوقت الحاضر من آثار وانعكاسات تطبعها على دول العالم، فبالنظر لتكتل NAFTA كغيره من التكتلات قد حقق مزايا لدوله الأعضاء، كما انعكس سلباً على بعض الدول كأمركا اللاتينية والمنطقة العربية ومجلس التعاون ...، والتي تسعى كل منها إلى محاولة تقليص الأثر المتولد من اتفاقية NAFTA المتعلق بتطوير وتحرير التجارة الخارجية.

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لم مشروعاً سياسياً دعائياً، بقدر ما أصبحت مطلباً حياتياً هاماً لما ترمي إليه من تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، فإن هذا التحرير الجزئي للتجارة يعتبر خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات، خاصة بين الدول الكبرى. وعليه فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق تكتل اقتصادي رائد دمج بين الشمال والجنوب، من خلاله استطاعت بلوغ الأهداف التي وضعت في ميثاق تأسيس هذا التكتل، التي لم تبدأ بطموحات جامحة بقدر ما بدأت بطموحات محدودة وصغيرة وانتقلت منها إلى ما هو أصعب وأكثر طموحاً، حيث نقلت بالدول النامية للمبادرة بعدة محاولات تتطلب منها اعتماد منهجية عمل حقيقية تقتضي توحيد الجهود فيما بينها، لاتخاذ قرارات تكون جديرة بمستقبلها لمسايرة مختلف التغيرات التي تطرأ على المستوى الإقليمي والدولي.

### نتائج اختبار الفرضيات:

وحسب ما توصلت إليه الدراسة فإن نتائج اختبار الفرضيات جاءت على النحو التالي:

- 1/ إن التبيان بين الصيغة التقليدية والمستحدثة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، في عدة مجالات، أهمها مجال تحرير التجارة، أدى إلى اختلاف الهدف من قيامها، بحث كانت تسعى للحفاظ على مكانتها في السوق العالمية في ظل المنافسة، عندما أخذت الصيغة التقليدية شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة التجارة حرة، ثم إتحاد جمركي. بينما الصيغة الجديدة أخذت شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها، فأصبحت بذلك تكتلات احتكارية تهدف إلى تعظيم الأرباح فقط غير مكترثة بالآثار السلبية التي تتحملها الدول النامية، وهو ما يعني صحة الفرضية الأولى.
- 2/ تساهم التكتلات الاقتصادية في تحويل التجارة من البلد ذوا تكلفة أقل خارج التكتل بفعالية أعلى، إلى البلد ذوا تكلفة أعلى داخل التكتل بفعالية أقل، وهو ما يؤثر سلباً على الدول الغير الأعضاء فهو يبعدها عن التخصص الدولي للموارد، مما تجد صعوبة بالغة في المحافظة على أسواق التصدير إذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة أعلى من تلك الداخلية للدولة المستوردة، أما مساهمة التكتلات الاقتصادية في نقل الإنتاج من المصدر الأكثر كفاءة وبأقل تكلفة، إلى المصدر الأقل كفاءة وبأعلى تكلفة داخل التكتل، أدى إلى تخصيص كفاء للموارد وتحقيق مستويات مطلوبة من الرفاهية الاقتصادية، مما يعود بالإيجاب على الدول المتكتلة، وفق الأثر الإنشائي للتجارة، مما نستنتج خطأ الفرضية الثانية.
- 3/ يؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى توفير المزيد من التبادل في التجارة الخارجية، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم تحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في ظل التكتلات الاقتصادية، والتي تؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- 4/ لم تقتصر مفاوضات اتفاقية NAFTA على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية دفعة واحدة أو جزئياً، بل تناولت كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك القضايا المتعلقة بالإنفاذ إلى



## خاتمة عامة

الأسواق، ضمان حقوق الملكية، تحرير الخدمات وقواعد الاستثمار، وفض المنازعات، كما تناولت المفاوضات عمليات النقل عبر الحدود والاتصالات والإمدادات الحكومية، إلى جانب التفاوض حول اتفاقيتين جانبيتين، الحفاظ على البيئة وحماية حقوق العمال، هذا ما يعني خطأ الفرضية الرابعة.

5/ تؤكد الدراسة التطبيقية صحة الفرضية الخامسة، كون ماحققته اتفاقية NAFTA لدولها الأعضاء من مزايا وفوائد كل حسب درجة استفادته، أدى إلى رفع قدراتها التنافسية وتعزيز التبادل التجاري القائم بينها لمستويات مطموحة قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، محاولة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية إقامة تكتل موازي للقوى الصاعدة الأوروبية، بإعتبارها المستفيد الأكبر من الاتفاقية مقارنة بالشريك الأضعف المكسيك.

### نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من النتائج جاء ذكرها من باب التأكيد على أهميتها، فلفل البعض منها عام وشبه متفق عليه في الدراسات الاقتصادية في الجانب النظري، أهمها مايلي:

1/ أصبح العالم اليوم يعرف بعالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، والذي يعتبر الحافز لقيام الدول النامية بهذا النوع من التكتلات لغرض تحقيق مصالحها الاقتصادية.

2/ إن التكتل الاقتصادي بصيغته التقليدية والحديثة ما هو إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية لدولها الأعضاء، لتحسين تنافسيتها وزيادة مساهمتها في الاقتصاد العالمي.

3/ للتكتلات الإقليمية والاقتصادية أثر إيجابي في تطوير التجارة الخارجية وبالأخص للبلدان النامية.

4/ إن تحرير التجارة داخل الإقليم ينجم عنه آثار مولدة للتجارة خارج الإقليم، حيث زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، ناجم عن زيادة الدخل داخل التكتل، فيصبح هذا الأخير عامل بناء ونقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز والقيود في وجه التجارة الخارجية، لتحقيق المزيد من انفتاح الأسواق وتحريرها.

5/ المناطق الحرة أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يهدف لتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، لما يتوافر بتلك المناطق من ظروف ملائمة، تجذب المستثمرين للدولة المضيفة، مما يسمح لها بتحقيق عدة مزايا تساهم فعلا في تنمية الاقتصاد وتطور التجارة الخارجية بصفة خاصة.

6/ مساهمة التكتلات الاقتصادية في تقسيم أفضل للعمل وتالخصص أكثر كفاءة وبأقل التكاليف، يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري البيئي لدول أعضاء التكتل، وبالتالي تطوير التجارة الخارجية إلى مستويات أحسن.

7/ لقد استطاعت الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة، الإرتقاء إلى مستويات أفضل في مجال تطوير التجارة الخارجية، بالرغم من وجود بعض الآثار والنتائج السلبية التي تعود على الدول الأعضاء بدرجة محدودة، على عكس الدول غير الأعضاء خاصة الدول النامية منها.

## خاتمة عامة

8/ فتحت اتفاقية NAFTA المجال أمام الدول النامية إعادة النظر للانضمام أو إنشاء بعض التكتلات الاقتصادية، لتندمج مع التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي.

### التوصيات والمقترحات:

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكننا تقديم المقترحات والتوصيات التالية :

- 1/ التركيز على توفر البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة، من خلال تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من الجوانب الاقتصادية والسياسية و حتى الادارية منها وإزالة العوائق التي تقف في وجهه.
- 2/ ضرورة فتح المجال للدول النامية حول إقامة تكتلات مع دول متقدمة كاتفاقية NAFTA، أو مع دول نامية أخرى، كون الانعزالية لم تعد لها مبررات بسبب ضيق نطاق السوق وضعف متطلبات التخصص الإنتاجي، إلى جانب المنافسة الحادة وتأخر مستويات التقدم التكنولوجي بهذه الدول.
- 3/ لابد من العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول النامية، وعليها اتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية، باعتبارها الطريق السليم للوصول إلى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب.
- 4/ محاولة التخفيف من آثار وانعكاسات التكتلات الاقتصادية على الدول غير الأعضاء، وإعادة النظر في اختلاف درجات الاستفادة من المكاسب التي تحققها، بحيث تكون متفاوتة نسبياً بالنسبة للدول الأعضاء.

### آفاق الدراسة:

وفي الأخير تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لتوضيح دور التكتلات الاقتصادية في كيفية تطوير التجارة الخارجية، والمزايا التي حققتها اتفاقية NAFTA التي عادت بالمكاسب على دول الأعضاء في تحقيق المصالح الذاتية والدولية، وبذلك نفتح المجال أمام دراسات مستقبلية، كالتالي:

- 1/ عمل وسعي الدول النامية على اكتساب مزايا تنافسية تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 2/ أثر قيام المناطق الحرة بالدول النامية، لتصبح هذه الأخيرة كقيلة ببقائها على الساحة الاقتصادية الدولية.
- 3/ مدى تأثير التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية للدول الأعضاء.
- 4/ محاولة تسليط الضوء على بعض التجارب الناجحة للتكتلات لاستخلاص العبر و الاستفادة منها بالنسبة للدول النامية والدول العربية خاصة.

✚ ختاماً نرجوا أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، أملاً أن يجد القارئ أو الباحث تميزاً خاصاً من حيث الفكرة ومن حيث المنهجية.

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1/ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
- 2/ جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومه، 2000.
- 3/ حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
- 4/ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.
- 5/ ريتشارد بومفرت، ترجمة سفر بن حسين القحطاني وآخرون، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012.
- 6/ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992.
- 7/ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 8/ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
- 9/ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة، الأردن، عمان، 2012.
- 10/ عباس، التكتلات الاقتصادية (هل هي تحايل على الجات؟)، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2006.
- 11/ صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية (هل هي تحايل على الجات؟)، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2006.
- 12/ عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 13/ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 14/ عبد الرحيم اكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- 15/ عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2004.
- 16/ عبد الكريم شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي (في ظل العولمة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004.

## قائمة المراجع

- 17/ عبد المجيد محمد توفيق، العولمة والتكتلات الاقتصادية (اشكالية للتناقض أم للتظافر في القرن الحادي والعشرين)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
- 18/ عبد المقصود مبروك نزيه، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار رؤية للنشر، الاسكندرية، 2007.
- 19/ عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء، عمان، 1994.
- 20/ عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري، عمان، 2015.
- 21/ عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- 22/ عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الإسكندرية، 2003.
- 23/ عوض طالب، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
- 24/ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 25/ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 26/ القزويني علي، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.
- 27/ كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003.
- 28/ متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر، عمان، 2011.
- 29/ محمد أحمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- 30/ محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- 31/ محمد دياب و بسام الحجار، النظريات المحدثة للتجارة الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- 32/ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 33/ محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2007.

## قائمة المراجع

- 34/محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 35/المخادمي عبد القادر رزيق، التكامل الاقتصادي العربي (في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 36/مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.
- مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه، الجزائر، 2010.
- 37/يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

### ثانيا : الأطروحات والرسائل

- 38/أحمد أمداح، التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية -قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2005.
- 39/إسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012 .
- 40/آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2007-2006.
- 41/بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، فرع النقود والمالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2007.
- 42/بن يحي ابتسام، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية (دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2012.
- 43/بوزيد بن باره، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع تجارة دولية، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014-2013.

## قائمة المراجع

- 44/بوغزالة محمد نجلاء، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990/2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 45/بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
- 46/حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 47/رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص ادارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 48/رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2007.
- 49/زغدي عادل، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2012/2013.
- 50/زوينة ربا ل، المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجرّبي تونس وموريس وأفاق (إنشائها في الجزائر))، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997.
- 51/الزين منصوري، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 52/سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة حالة الشراكة الأوروبية ومتوسطة دول المغرب العربي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

## قائمة المراجع

- 53/سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية(حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 54/سمية مساهل، دور التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
- 55/طبني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية(2002-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 56/عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية (حالة دول المغرب العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 57/عبد الرحمان روايح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة (دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي "2000-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 58/عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 59/عبد القادر شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض:دراسة الواقع الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 60/عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمبرر لتدويل الأزمات الرأسمالية (دراسة قياسية لتكتل الناftا للفترة الممتدة 1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

## قائمة المراجع

- 61/ فاطمة الزهراء بن شعبان، المكسيك واتفاقية التبادل التجاري الحر لأمريكا الشمالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 62/ فطيمة لبعل، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
- 63/ كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات العربية والمملكة المتحدة ومصر والجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 64/ محمد بن عزوز، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2009-2010.
- 65/ منور أو سرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005.
- 66/ مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
- 67/ نائل محمد إبراهيم، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة (حالة دراسية مدينة غزة الصناعية)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، فلسطين، 2011-2012.
- 68/ نوال شحاب، أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010.



## قائمة المراجع

69/يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2007.

### ثالثا: الملتقيات و المؤتمرات

70/أسعد حمود سلطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الأول حول " الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة "، جامعة دمشق الدولية الخاصة، سورية، بدون ذكر التاريخ.

71/عائشة سالم الحاجي، المناطق الحرة أداء لرفع الكفاءة، الملتقى العربي الأول حول " الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة "، الشارقة، الإمارات، 28-31 مارس 2005.

72/ محمد المكيف، العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي، يومي 26/27 فيفري 2012.

73/منور أوسرير، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الجديد"، جامعة بومرداس، الجزائر، 22/23 أبريل 2003.

74/نبيل الجداوي، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)، الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة، أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، القاهرة، 14/18 ماي 2006.

75/سلامة سالم سالم، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ( التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة 2007)، أعمال مؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، أوراق أعمال المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006.

76/عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، مؤتمر، جامعة الزيتونة الأردنية، بدون ذكر السنة.

### رابعا: المجالات

77/منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة ( مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2003.

78/عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، مجلة (الأمن والحياة)، العدد 364، جامعة نايف العربية الأمنية، رمضان 1433 هـ.

## قائمة المراجع

- 79/رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)، المجلد 05، العدد 17، حزيران 2013، شعبان 1434.
- 80/عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (أداة لحماية التكنولوجيا أم احتكارها)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 03، 2006
- 81/بلعزوز بن علي، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد7، جامعة الشلف، 2009.
- 82/عبد اللطيف شهاب زكري وعبد الرحيم حمد مكطوف، اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (EU-ASENA-NAFTA) دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007.
- 83/عبد محمود عبد الكريم، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الأهلية، العدد الثاني والعشرون، 2009 .

### خامسا: المواقع الالكترونية

- 84/ محاضرة سوريا، الدراسات، [WWW.Free-zones.gov.jo/arabic/km/studies](http://WWW.Free-zones.gov.jo/arabic/km/studies)، تاريخ الاطلاع 2016/02/07، على الساعة 11:10.
- 85/ زنيقة بحيرة، مناطق التجارة الحرة...مدخل النمو والتكامل، <http://www.manqol.com/topic/?t=3605> ، تاريخ الإطلاع 2016/02/04 ، على الساعة 14:30.
- 86/ مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر **ALENA= NAFTA**، <http://taalimbac.blogspot.com/2012/07/alena-nafta.html> تاريخ الاطلاع 2016/03/27، على الساعة 17:45.
- 87/ رشيد احمايمي، مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر، <http://www.khayma.com/rachidgeo/alena.htm> تاريخ الإطلاع، على الساعة 10:30.
- 88/ مجموعة النافتا، <https://docs.google.com/document/preview?hgd> تاريخ الاطلاع 2016/04/22، على الساعة 09:45.

89/ بحث حول التكتلات الاقتصادية في القارة الامريكية والاوروبية،

<http://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=30940>

تاريخ الاطلاع 2016/05/03، على الساعة 11:15.

90/<http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=125>

تاريخ الاطلاع : 2016/04/21، على الساعة 11:25

91/<file:///C:/Users/SABI/Desktop.htm>، المكسيك

تاريخ الاطلاع : 2016/04/21، على الساعة 12:00.

92/<https://ar.wikipedia.org/wiki/كندا>،

تاريخ الاطلاع : 2016/04/22، على الساعة 18:45.

93/ [http://ar.wikipedia.org/wiki/الولايات\\_المتحدة\\_الأمريكية](http://ar.wikipedia.org/wiki/الولايات_المتحدة_الأمريكية)،

تاريخ الاطلاع : 2016/04/22، على الساعة 20:30.

### المراجع باللغة الأجنبية:

#### أولا: الكتب باللغة الفرنسية

94/ François GAUTHIER, **Relation Economique Internationales**, 2ème Edition  
Université Laval Saintefoy, Canada, 1992.

95/Pascal LOROT et Thierry SCHWOB: **Les zones franches dans le monde**,  
La documentation française N4829, Paris, France, 1987.

#### ثانيا: المقالات باللغة الانجليزية

96/ Sovereignty & NAFTA Article 1110: A Threat to Domestic Environmental  
(Protection Efforts?), Brian P. Foley Wayne State University Law School,p02.

97/ M.Angeles Villarreal,Ian F.Fergusson,The North American Free Trade  
Agreement NAFTA ,Cingressional ,Research Service,Informing the legislative  
debate since,1914.